

کتابخانہ تصنیف سید کا علی حیدر آباد دکن

۲۲۲۰۵

نمبر درجہ

تاریخ درجہ

مجلد اول اقتصاد سیاسی

نام کتاب

فلسفہ

فصل کتاب

۷۳۳

نمبر کتاب فی مذکور

1218-1A

مِثْلُ الْعِلْمِ لَا فَنَصِيحَةَ السَّيِّئِ

الْجَنَّةِ الْأَوَّلِ

تأليف

حسن خليفة

سيد كامل

أساد الآداب بدارالعلوم ، لسانه
في الآداب ، BA في التاريخ والاقتصاد
والعلوم السياسية من جامعة شتلد مانجترا

دكتور في الحقوق من جامعة باريس
في العلوم الاقتصادية والسياسية

محمد فرهم

المعتمد بوزارة المعارف العمومية

لسانيه في الآداب ، BA في التاريخ والاقتصاد والعلوم السياسية

BSc في الجغرافيه من جامعه شتلد مانجترا ، عضو

الجمعية التاريخية المالكيه بامدن وعصو

الجمعية الجغرافيه المالكيه

« الداعه الاور »

١٢٧

حقوق الطبع محفوظة للمؤامين

اهداء الكتاب

نهدي هذا الكتاب الى أكبر مصري عالج المسائل الاقتصادية والمالية في هذا الجيل بهمة عاملة ، والهام صادق ، وذكاء نافذ ، واحتياط وافر ، وأناة طويلة ، وقلب صافٍ ، ونفس وديعة ، وبعد عن الأثرة ، وحب في النفع العام

نهديه الى من عمل من تلقاء ذاته ، على تكوين نفسه بنفسه ، إذ أنه بعد أن أتم دراسة الإدارة والحقوق لم يقف عندها بل انصرف الى دراسته الذاتية للعلوم الاقتصادية والمالية ، فثال منها قسطاً عظيماً ثم عنه أعماله القسائمة ، ومعلوماته الفياضة ، ومكتبته الحافلة بنفائس المؤلفات ، وقيم المجموعات ، وهي تلك المكتبة التي وقفها على الباحثين من ذوي العرفان

نهديه الى من جعل العلم مقروناً بالعمل النافع فوّلج الحياة العملية من ناحيتها الاقتصادية مستطلعاً ، باحثاً ، منقّباً ، حتى أدرك بكثير تجاربه ، وطويل خبرته ، أسرار هذه الحياة ، واستشف دقيق مواطنها ، وعرك الرجال ، وعجم عودهم ، فعرف من يؤمن منهم ومن لا يؤمن فانطلق ، وقد استكمل بالعلم والخبرة عدته ، يعمل لتنفيذ برنامج من منشآت قومية محضة تتكون بها أسباب الاستقلال الاقتصادي

نهديه الى من وفق ، بجده ونبوغه واقدامه ، الى خير فتح سلمي للمصريين في هذا الجيل : الى منشىء أول مصرف مصري للمصريين

نهديه الى صاحب فكرة « بنك مصر » والداعى الى تأسيسه ،
والآخذ بيده الى مدارج النجاح ، والمظهر استعداد المصريين لمزاولة أعمال
لم تكن لهم فرصة الدخول فيها من قبل
نهديه الى قائد سلمي عظيم قاد الأمة المصرية الى تبادل الثقة المالية —
وكان تبادلها ضيقاً محدوداً — الى الاهتمام بالمشروعات الاقتصادية — وكان
الاهتمام بها فى حكم المعلوم — حتى اذا ما ارتفع صوته كان كالنفير العام
غير أنه لم يَدْعُ الا الى سلم ووثام

نهديه الى من عمل بفكره ، ونشاطه ، ومجهوده ، وقلبه ، واخلاصه ، الى
وضع أساس شركات مساهمة مصرية ، لم تكن مألوفة بين المصريين من قبل ،
لأحياء الصناعات المندومة بينهم ، ولترقية الصناعات القائمة ، حتى تهض
البلاد نهضة صناعية كبرى ، تتوافر بها أسباب العمل للعاملين ، ويتم بها
التوازن بين الإنتاج الزراعى والإنتاج الصناعى

الى ملهم هذه الأعمال كلها ، والداعى الى وجودها ، والقائم بإنشائها ،
والساعى الى تكوين العاملين لاستمرارها ، الى روح الحركة الاقتصادية
والمالية فى الوقت الحاضر :

محمد طلعت حرب بك

نهديه لنستمد من حياته العامرة بجلال الأعمال بعض معانٍ نصوغها
هنا فى صدر الكتاب ، ونسوقها بمثابة فصل عملى متم لما حواه من فصول
الاقتصاد السياسى ، فترشد الناشئين من طلاب العلم الى أهمية دراسة
العلوم الاقتصادية ، والأحاطة بمبادئها ، الى أن هذه الدراسة تؤهلهم لخير



مضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك

نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر وعضو مجلس ادارته المنتدب وعضو مجلس الشيوخ

أبواب العمل ، وتدعوهم ألا يفكروا منذ الآن في وظائف الحكومة وحدها، فإن وظائفها أضيق من أن تتسع لجميع المتعلمين، وتهديهم الى أن هناك ميدانا من الأعمال الحرة قد شق طريقه زعيم الحركة الاقتصادية بِحُطَا عبقرية واسعة في ظرف ثمانية أعوام، وأنه لا يزال هناك مجال متسع لنموغ النابغين ، ونهوض العاملين على التعاون لمد الطريق المفتوح الى أبعد مدى مستطاع

نهديه لتتخذ المهدي اليه ، بجانب « مبادئ الاقتصاد السياسى » ، مثلا عمليا أسمى نضربه للناشئين ، ونضع أمامهم صورته حتى يروه ماثلا أمامهم ، فيرسخ المثل المرجو في أذهانهم رسوخا لعل منهم من يهتدون بهديه ، فيسلكوا سبيله، ويخرج من بينهم أمثال أمثاله ، فما أحوج البلاد الى الرجال العاملين النافعين ؟

القاهرة فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧

محمد فرجيم حسن خليفة سيد كامل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

مقدمة

أصبحت الحياة العصرية غير قائمة ، كما كانت في العصور القديمة ، على الاعتبارات الأدبية والروحية وحدها ، بل قائمة أيضا على الاعتبارات المادية الاقتصادية والمالية ، حتى صارت الاقتصاديات والماليات المحور الأساسي الذي تدور حوله حياة الشعوب الحاضرة ، وتنصرف اليه جهودها وإذا كانت الملكات الاقتصادية والمالية لا تكسب عادة الا بالمرآنة والممارسة الطويلة في الأعمال ، فإن العلوم الاقتصادية والمالية قد عاونت أكبر معاونة في تكوين رجال الاقتصاد والمال في البلاد الغربية ، ورفعت مستوى الثقافة العامة فيها

وعلى الرغم من أن برامج التعليم في مصر قد اشتملت منذ نيف وعشرين سنة على مادتي الاقتصاد السياسي والقانون المالي ، قد دعت النهضة الأخيرة التي نهضتها البلاد الى زيادة الاهتمام بالاقتصاديات والماليات بما جعل وزارة المعارف العمومية ، وهي تفكر في تعديل برامج التعليم الثانوي ، أن تجعل لحسن الحظ من مواد الجديدة مادة الاقتصاد السياسي . وهذه خطوة تقابل بالشكر ان لأنها سدت نقصا ظاهرا في مناهج الدراسة

الثانوية بأن ضمنها مادة أصبحت من المواد الضرورية لتكوين الثقافة العامة التي يجب أن يكون حاصلها عليها كل خريج المدارس الثانوية وسيكون من شأن ادخال هذه المادة إعداد خريجي المدارس الثانوية لمزاولة أعمال الحياة العملية بروح من الأقدام، مع تفهم وجوها الاقتصادية اذا هم وقفوا عند حد الدراسة الثانوية. كما أنها ستساعد على ترقية مستوى التعليم العالي في العلوم الاقتصادية والمالية بما يخلق في البلاد عهداً جديداً لتقدمها، وتبرز نبغاء فيها يستطيعون أن يأخذوا بيدها، ويعاونوها على القيام بنصيبها من الجهود العالمية في هذه الناحية العلمية

ولقد راعينا في كتابة هذا السفر البرنامج الذي وضعته وزارة المعارف العمومية للسنة الرابعة الثانوية، ولأقينا في كتابته صعوبات حجة لأننا نكتب لطلبة مبتدئين لا يصح التوغل معهم في نظريات الاقتصاد المويضة، ومع هذا فإن الكتاب يصح أن يكون أداة نافعة لدراسة هذه المادة في المدارس الخصوصية، ومرجما مفيدا لطلبة المدارس العالية، كما يصح أن يعتمد عليه كل راغب في تحصيل هذا العلم من أسهل طرقه وأبوابه المبسطة

وسيتلو هذا الكتاب كتاب آخر يتناول مقرر السنة الخامسة

الثانوية وبه تتم « مبادئ الاقتصاد السياسي »

القاهرة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧

سبر لامل حسن خليفة محمد فريهم

مرجع الاقتصاد السياسى

للسنة الرابعة الثانوية

(١) معلومات أولية :

تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية . الثروة .
خصائص الحياة الاقتصادية الحاضرة . المنافسة . الملكية . الحرية
الاقتصادية

(٢) إنتاج الثروة :

(١) الطبيعة — أثر العوامل الطبيعية فى الحياة الاقتصادية . قانون
تناقص العلة

(ب) العمل — أسباب كفايته . مزايا وعيوب تقسيم العمل . الآلات

(م) رأس المال — منشؤه وأسباب نموه

(٣) استبدال الثروة :

القيمة والتمن — قانون الطلب والعرض

وظائف النقود — مزايا النقود المعدنية . النقود الورقية

وظائف المصارف — الودائع . الخصم . الأوراق المصرفية (بنكنوت)

التجارة الخارجية — سياستها حرية التجارة وحمايتها

الباب الأول

تعريف علم الاقتصاد وعرفته بالعلوم الاجتماعية

الفصل الأول

معلومات أولية

ما هو العلم

العلم هو مجموعة قواعد وقوانين في فرع معين من فروع المعرفة مرتبة ترتيباً طبيعياً تدل على حدوث أشياء معينة في ظروف خاصة. وهو يبحث في كشف حقائق ذلك الموضوع وفي العلاقات التي تربط هذه الحقائق بعضها ببعض .

وتطبيق هذه الحقائق والقوانين للحصول على نتائج معينة مرغوب فيها يسمى فنا .

أنواع العلوم

والعلم قد يبحث في الأجسام السماوية، أو في الأرض التي نساكنها، أو في العناصر التي تحتوى عليها، أو فيما على سطحها من نبات أو حيوان، أو في جميع حقائق الكون وظواهره . وتسمى العلوم التي تبحث في هذه المواضيع بالعلوم الطبيعية مثل علم الفلك ، وعلم طبقات الأرض، والجغرافية الطبيعية ، وعلم الحيوان ، وعلم النبات ، وعلم الطبيعة ، وعلم الكيمياء .

وقد يبحث في الإنسان كعضو في مجتمع بشري تربطه بسائر الأعضاء رابطة الإنسانية، والواجبات القهرية، وأواصر القرابة، والمصلحة العامة فيخضع لنظمهم وقوانينهم. وهذا النوع من العلوم يسمى بالعلوم الاجتماعية. وتنقسم الى فروع مختلفة يختص كل منها يبحث موضوع خاص ويسمى باسمه. فعلم الأخلاق مثلاً يبحث في الأصول الخلقية ويبين للإنسان الخطأ والصواب في سلوكه. وعلم الحقوق يبحث في القوانين والأنظمة التي يجب على الإنسان اتباعها والسير بمقتضاها. وعلم السياسة يبحث في العلاقة بين الحكومة والأفراد أو بين الحكومات بعضها حيال بعض. وعلم الاجتماع يبحث في أصول عامة تبين آراء الإنسان وأعماله في جميع أدوار التكوين الاجتماعي. أما العلم الذي يبحث في دراسة جهود الإنسان المخصصة لقضاء حاجاته الاجتماعية فيسمى علم الاقتصاد وهو موضوع بحثنا.

موضوع علم الاقتصاد

وموضوع علم الاقتصاد هو الثروة. وتتكون الثروة من عناصر تتحقق بها رغبات الإنسان، وتسد حاجاته، بحسب طبيعتها وما تقتضيه من جهود.

والإنسان مدني بطبيعته فهو يسعى للاجتماع بغيره من بني جنسه لأن ذلك الاجتماع يساعده في الحصول على حاجاته. ونحن لا نعرف وقتاً في العصور الأولى لم يجتمع فيه الإنسان بغيره من الناس، أو كدّ فيه بمفرده لتحقيق رغباته، وللحصول على حاجاته، بل إن التاريخ يثبتنا بأن الأفراد كانوا الأمرات، ومنها تكونت القبائل، ثم المدن والشعوب

والدول ، وما ذلك الا ليحمي بعضهم بعضاً ، وليعمل الجميع لخير الفرد وخير المجموع . والواقع أن الإنسان يكدر ويكدر ليحصل الناس على ما يحتاجون اليه ، ولتتم له ما يريد الحصول عليه . وعلى ذلك يكون الإنسان من هذه الوجهة محتاجاً لغيره . فموضوع علم الاقتصاد إذن هو العلاقة التي تنشأ بين الناس وترتبط بعضهم ببعض للحصول على حاجاتهم ، والمجهودات التي تبذل في هذا السبيل . فهو من هذه الوجهة علم اجتماعي .

تعريف علم الاقتصاد

وقد يُعرّف علم الاقتصاد بأنه علم الثروة من حيث الحصول عليها والانتفاع بها . غير أن هذا التعريف يُشعرُ بأن غاية ما يرمى اليه هذا العلم هو الثروة في ذاتها . والحقيقة أن علم الاقتصاد علم يتناول دراسة الأغراض التي يرمى اليها الإنسان ، والعوامل التي تدفعه للحصول على الثروة والانتفاع بها . ولذا عرفه أحد الاقتصاديين^(١) فقال : « إن علم الاقتصاد هو دراسة الإنسان وأعماله اليومية . وما الإنسان وأعماله اليومية إلا سدّ حاجات ، وتكوين ثروة وتوزيعها واستهلاكها »

تسمية علم الاقتصاد السياسي

كان اليونانيون قديماً يقصدون بهذا العلم « قوانين التدبير المنزلي فيما له مساس بالجماعات » وهو تعريف لا ينطبق على علم الاقتصاد في معناه المعصرى لأن هذا العلم وليد الأزمنة الحديثة . وفي أوائل القرن السابع عشر ألف اقتصادي فرنسي^(٢) كتاباً سماه « بحث في الاقتصاد السياسي »

(١) هو ألفرد مارشال Alfred Marshal وهو اقتصادي انجليزي من أعظم اقتصادي

الزمن الحاضر

(٢) هو أنتوان دي مونتكريتين Antoine De Montchretien

وهو أول من نعت هذا العلم بالسياسي ، وكان يقصد بذلك أن يدل على أنه لا يقصر بحثه على التدبير المنزلي بل يتناول المجموع أى الأمة . والننى حدا هذا المؤلف الى نعت علم الاقتصاد « بالسياسي » الانقلاب التاريخي الننى حدث بأوربا اذ ذاك ، والننى كان من نتائج قيام دول أوربا الحديثة ولقد كان الغرض الأول من هذا العلم قديماً العمل على مد الحكومة بالأيرادات . غير أنه بمضى الزمن وتغير النظريات السياسية تبين لعلماء الاقتصاد أن ايراد الحكومة تتوقف كثرته وقلته على ايراد الأفراد ، فتناول بحثهم الوسائل والمجهودات التى تسبب زيادة تلك الأيرادات فوصلوا بالبحث والتجارب الى أن غنى الأفراد يتوقف على ما يبذلونه فى حياتهم الاجتماعية من الجهود الاقتصادية . وعلى ذلك يظهر لنا أن نعت علم الاقتصاد « بالسياسي » لا ينطبق على موضوع أبحاث هذا العلم فى الوقت الحاضر ، ولذلك يميل بعض العلماء الى تغيير هذا النعت واستعمال كلمة « الاجتماعى » بدل كلمة « السياسى » أو الاستغناء عنهما والاقتصار على كلمة « اقتصاد »

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التى تتحد فى موضوع بحثها وهو الإنسان من حيث كونه عضواً فى الجماعات البشرية . فهى تتحد فى كثير من الأبحاث ، فمثلاً مساعدة المعوزين ، والتعاون ، والادخار ، تدخل فى أبحاث علمى الاقتصاد والأخلاق . كما أن الشركات ، والنسيئة ، والملكية ، يتناولها علماء الاقتصاد والشرع . وكذلك الضرائب ، والميزانيات العامة وتدخل

الحكومة في العلاقات التي بين أرباب الأموال والعمال، يشترك فيها علماء الاقتصاد والسياسة، ولذلك لا يمكن فصل هذه العلوم بعضها عن بعض كما هو الحال في العلوم الطبيعية. وإن الحدود بين بعض العلوم الاجتماعية مثل علم الأخلاق، وعلم الحقوق، وعلم الاقتصاد، التي تربطها ببعضها ببعض علاقات متينة، ستبقى غير واضحة. فمثلا الملكية، والوراثة، ونظام أجور العمال، من الموضوعات التي تقع في دائرة كل من العلوم الثلاثة، غير أن وجهة النظر تختلف من الوجهة الخلقية الى الوجهة التشريعية، والوجهة الاقتصادية. ومعنى هذا أن العلوم الاجتماعية وإن كان بعضها مرتبطا ببعض الآخر إلا أنه يمكن التخصص في دراسة كل منها. وهذا التخصص ذو شأن عظيم وأثر ظاهر في تقدم العلوم الاجتماعية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

هناك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس، ذلك أن الأول يستمد من الثاني تحليل الحاجات البشرية التي تقرر ما يسمى بالثروة. وهذا ما دعا أحد الاقتصاديين الانجليز^(١) الى تعريف الاقتصاد السياسي « بأنه العلم الذي له علاقة بالقوانين الخلقية والنفسية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها » والواقع أن الاقتصادى في أبحاثه النظرية يبدأ باعتبار العوامل التي تؤثر في العلاقات الاقتصادية بين الأفراد بعضهم البعض. فمثلا تفضيل الإنسان لربح كبير على ربح قليل، وتضحيته منفعة عاجلة في سبيل منفعة آجلة في ظروف معينة، مسألتان نفسيتان ذواتا أثر اقتصادى عظيم براعيهما الاقتصادى بعين الاعتبار في أبحاثه، دون أن يعمل على تحليلهما أو تفسيرهما.

قوانين علم الاقتصاد

« اذا وجد سبب معين فلا بد من حصول نتيجة محدودة اذا لم يطرأ طارئ يعطل حدوثها »^(١) ووظيفة العلم أن يبين الصلات بين الأسباب والنتائج في قوانينه . والمراد بالقوانين في هذا المعنى الخاص الأصول العامة التي تبين ارتباط السبب بالمسبب ، فأذا قلنا إن انخفاض الثمن يدعو الى زيادة الطلب كان ذلك قانونا اقتصاديا عاما يطبق في كل زمان ومكان على وجه التعميم . وكذلك اذا قلنا إن زيادة الثمن تدعو الى قلة الطلب . ففي كل من هاتين الحالتين يوجد سبب «مقدمة» ومسبب «نتيجة» . فالسبب في الحالة الأولى انخفاض الثمن ، والمسبب زيادة الطلب . والسبب في الحالة الثانية زيادة الثمن ، والمسبب قلة الطلب . واذا قلنا إن كثرة إصدار النقود الورقية يقلل من قيمتها كانت كثرة إصدار النقود الورقية هي السبب ، وانخفاض قيمتها المسبب

الفرق بين قوانين علم الاقتصاد وقوانين بعض العلوم الطبيعية

تختلف قوانين علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية عن قوانين أغلب العلوم الطبيعية في درجة ثبوتها لأن قوانين هذه العلوم الطبيعية بنيت على حقائق ثابتة لا تتغير ، على حين أن قوانين العلوم الاجتماعية تتغير تبعا لتغير حالة الإنسان وتطورها في الظروف والأزمنة المختلفة . ولقد دلت التجارب والملاحظات على أن ما يصح تطبيقه من القوانين الاقتصادية في زمن ما ، وفي ظروف معينة ، قد لا يصح تطبيقه في زمن آخر وظروف مختلفة . وما يجوز تطبيقه على جماعة معينة قد لا يجوز

(١) كلمة الأستاذ ألفرد مارشال

تطبيقه على جماعة أخرى معاصرة . أما قوانين بعض العلوم الطبيعية فثابتة لدرجة يتسنى للإنسان معها أن يتنبأ بدقة بحدوث نتائج معينة . فالفلكي مثلاً يمكنه أن يتنبأ عن الوقت الذي يحدث فيه كسوف أو خسوف ، أو يظهر فيه مذنب قبل حدوثه أو ظهوره بسنين عدة . كذلك يستطيع الكيميائي أن يعرف المركب الذي سببتهج من مزج عناصر خاصة كما يعرف خواصه

وهناك علوم طبيعية قد لا تؤدي قوانينها إلى نتائج دقيقة في كل الحالات التي تطبق فيها . مثال ذلك علم التغيرات الجوية فإن الجغرافيين لا يحزمون عن دقة بنتائج قوانينه بل يرجحونها ، ومثلهم في ذلك مثل الاقتصاديين الذين لا يحزمون عن دقة بنتائج القوانين الاقتصادية لأن تصرفات الإنسان كثيراً ما تختلف باختلاف الظروف والأزمان مما يجعل من السهل أن يتسرب الخطأ وقلة الأحكام إليها

علي أن هناك علاقة بين علم الاقتصاد والعلوم الطبيعية من جهة أنه يستمد منها بعض قواعده الأساسية ، مثل قانون تناقص الغلة الذي سيرد الكلام عليه فيما بعد ، وكثاثير العوامل الطبيعية والمناخ في الإنتاج وجمع الثروة

الفصل الثاني

الثروة

لكلمة « ثروة » استعمالان : مألوف متداول، وعلى . فالأول واسع المعنى ، والثاني محدود . وكلمة « ثروة » في كلام الناس يرادفها كلمة غنى . فالرجل الغنى عند العامة هو من امتلك الأموال الطائلة ، والأرض الواسعة ، والعمارات الفخمة . أما الاقتصاديون فيعتبرون أن لكل من الغنى والفقير ثروة ، غير أن الأول يمتلك الكثير منها ، والثاني يمتلك القليل^(١) وقد يكون الشيء ثروة عند انسان ولا يكون كذلك عند آخر ، فالكتاب بيد العالم ثروة ، وعند الجاهل لا يعتبر ثروة . وقد يكون الشيء ثروة في زمن خاص وفي مكان معين ، ولا يكون كذلك اذا تغير الزمان والمكان . فيعتبر الرمل ثروة اذا انتفع الإنسان بفرشه في حدائقه ، ولا يكون كذلك وهو في الصحراء . ويعتبر الثلج ثروة اذا أُعِدَّ للانتفاع به في فصل الصيف ، ولا يعتبر ثروة وهو ملقى على قمم الجبال في فصل الشتاء . وبالحلaxe أن الشيء لا يعتبر ثروة بذاته بل بالنسبة للإنسان وحاجاته . ولقد تعرّف الثروة بأنها « كل شيء قابل للتداول بمحدود الكمية ، وجالب للراحة والهناء ، صارف للتعب والعناء ، إما بذاته أو بواسطة غيره »^(٢)

(١) مأخوذ عن السير بنسون أستاذ علم الاقتصاد بجامعة اكسفورد بإنجلترا وقد نشر كتابه « علم الاقتصاد والحياة اليومية » عام ١٩١٣
(٢) عن ناسو سنير N. Senior

خصائص الثروة

أهم خصائص الثروة أن تكون قابلة للتداول ، ومحدودة الكمية ، ونافعة . ولتفسير كل صفة نقول :

(١) يجب أن تكون الثروة قابلة للتداول بمعنى أنه يمكن انتقالها من ملكية شخص الى ملكية شخص آخر ، كالدار ، والأرض ، والأسهم ، والسندات ، وحقوق التأليف ، وغيرها . ولا تنقل الملكية طرق مختلفة تدخل في دائرة القانون ، وتوجد أشياء كثيرة ناعمة لا يمكن انتقالها فلا تعتبر ثروة مثل الصحة وملكة التلذذ من نعمات الموسيقى .

(٢) ويجب أن تكون الثروة محدودة الكمية حتى تعتبر ثروة . فالهواء الطلق لا يعتبر ثروة عند الإنسان لأنه غير محدود الكمية ، أما اذا أصبحت كميته محدودة ، كما هي الحال داخل المناجم أو النواصات ، فإن الإنسان يعتبره ثروة عظيمة . ولما كان الماس محدود الكمية وله خاصيات أخرى اعتبر ثروة عالية القيمة .

(٣) ويجب أن تكون الثروة ناعمة . والأشياء الناعمة هي التي تجلب السرور ، وتذهب العناء ، فمثلا الثياب ثروة لأنها تقي أجسامنا الأمراض التي تسبب العناء . والدواء الذي نأخذه لتخفيف آلامنا وزوالها يعد ثروة لأنه نافع . والموسيقى ثروة لأنها تجلب السرور

أنواع الثروة

اصطلاح علماء الاقتصاد على أن تسمى الأشياء الناعمة « الطيبات » أو « الأموال » أو « الأعيان » منقولة كانت أو ثابتة ، وعلى أن المنفعة

صفة اعتبارية وليست ملازمة للشيء كما أسلفنا . وقد قسموا الطيبات الى ما يأتى :

(١) مادية : وهى تشمل الأشياء المادية النافعة ، أو حقوق ملكيتها والانتفاع بها فى الحال والاستقبال . مثال ذلك الأرض ، والماء ، والهواء ، والغلات الزراعية ، والتعدين ، ومصايد السمك ، والمصنوعات ، والمباني ، والعدد والآلات ، والأسهم والسندات ، والرهنيات ، وحقوق التأليف (٢) غير مادية : وهى تنقسم قسمين :

(الأول) داخلية : وتشمل صفات الإنسان ومواهبه وقدرته على العمل والتمتع . مثال ذلك قوة الإنسان الجسدية ، وقوته العقلية التى تمكنه من زاوله أعماله اليومية ، واستعداده للتمتع بالمطالعة وسماع الموسيقى ومشاهدة المناظر الطبيعية .

(الثانى) خارجية : وتشمل نتائج العلاقات المقيدة للإنسان بغيره من الناس فى مبادلة الطيبات الاقتصادية مثل العلاقات التى بين الخادم والمخدوم ، وأصحاب الأموال والعمال ، والتاجر وعملائه وما بينهما من حسن التفاهم والثقة المتبادلة

وتنقسم الطيبات كذلك الى ما يأتى :

(١) قابلة للمبادلة : وهى تشمل كل ما يمكن بيعه وشراؤه ، وعلى ذلك فالطيبات الداخلية التى سبق الكلام عليها لا تدخل تحت هذا النوع (٢) غير قابلة للمبادلة : وتشمل الطيبات المجانية وهى التى تهبها الطبيعة فلا يتطلب الحصول عليها جهدا من جانب الإنسان ، مثل الأرض فى

الجمعات التي لم تصل إليها يد الإنسان بعد ، وبعض الغابات في مجاهل البرازيل ، والسمك في البحار بوجه عام ما لم يدخل ضمن مناطق الصيد التي احتفظت بها الدول .

ثروة الأمة :

تكون ثروة الأمة من مجموع ما يأتي:

(١) ثروة الأفراد

(٢) ثروة الجماعات

(٣) ثروة الحكومة

(٤) ينابيع الثروة الطبيعية

١ — ثروة الأفراد جزء هام من ثروة الأمة لأن قيمة الثروة في الانتفاع بها . والانتفاع بها يمود أثره مباشرة الى الأفراد ، وهم جزء من الأمة ، وبصفة غير مباشرة الى مجموع الأمة

٢ — وثروة الجماعات كالشركات المساهمة ، والشركات التعاونية ، وأموال الجمعيات الخيرية ، تعتبر كذلك جزءاً من ثروة الأمة لتشابهها بثروة الأفراد . على أن الجماعة تنتفع بالثروة بمقتضى الأغراض المتفق عليها بين أفرادها ، والفرد ينتفع بثروته من غير قيد

٣ — وثروة الحكومة هي الأموال التي تمتلكها منقولة أو ثابتة ، وهي على نوعين :

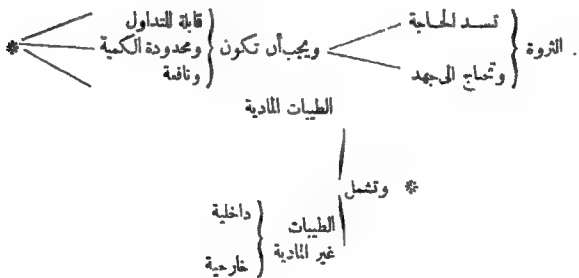
أموال قابلة للمبادلة : وهي ما تملك من الأراضي ، والمحاجر والغابات والمصايد ، وما إليها

وأموال غير قابلة للمبادلة : وهي تعرف بأموال « المنافع العامة »

كالطرق العمومية ، والمتنزهات ، والفنارات ، والآثار القديمة القائمة ، وما تحويه المتاحف من تحف أثرية معدومة النظير

٤ - وينابيع الثروة الطبيعية جزء من ثروة الأمة كالأشجار ، والبحيرات ، والأسماك في البحار ، والمعادن في بطن الأرض ، والأراضي القابلة للأصلاح

و ثروة الأمة تقوى وتضعف تبعاً لقدرة السكان على استغلال مصادر الثروة الطبيعية . لهذا كان توفير أسباب هذه القدرة مؤدياً حتماً إلى تنمية الثروة . فالعناية بالصحة ، ومقاومة الأمراض ، ونشر التعليم ، واستتباب الأمن ، والقضاء بين الناس بالعدل ، وحماية الضعيف ، وتنظيم العلاقات وترتيبها بين السكان ، أسباب تمكن اقتدارهم على مغالبة الصعاب في تحويل الثروة الطبيعية الكامنة إلى ثروة منتفع بها متداولة
وهناك ملخصاً لتعريف الثروة وأقسامها :



الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية الحاضرة وخصائصها

أهم خصائص الحياة الاقتصادية الحاضرة المنافسة أو الحرية الاقتصادية، والملكية، وتقسيم العمل، والأنتاج الكبير
(١) المنافسة:

المنافسة تسابق فرد مع آخر، أو جماعة مع آخرين، في ميدان البيع والشراء. وهذا النوع من التسابق أصبح من غير شك أشد وأوسع مما كان عليه في الماضي. ولكنه في نظر الاقتصاديين نتيجة ثانوية للخصائص الأساسية للحياة الاقتصادية الحديثة. وتنحصر هذه الخصائص في استقلال الإنسان، وتعوده تختيار الطريق المنتج. أي أن الإنسان يعتمد على نفسه في حسن الاختيار وصحة الحكم على ما سيحدث في عالم الاقتصاد، حتى يتسنى له أن يتبع الأساليب التي توصله إلى ما يرمى إليه. وكثيراً ما تخرج هذه الخصائص إلى المنافسة، ولكنها تخرج كذلك إلى التعاون، وتأليف الجماعات المتنوعة، وهما من مميزات الحياة الاقتصادية الحديثة. ولقد عمد إليهما الإنسان مختاراً لأنهما أحسن الوسائل التي تمكنه من الوصول إلى أغراضه الاقتصادية، وكذلك إلى أغراضه المعيشية في هذه الحياة الدنيا

وإن المنافسة في أضيق معانيها هي الأناية، وحب الذات، وإيثار المنفعة الشخصية، وقديماً كانت عماداً لأنسان في معاملاته، ولكنها في الحياة الاقتصادية الحديثة هي حسن تقدير العواقب الاقتصادية من جانب

الإنسان اذ أصبحت الروابط العائلية أقوى مما كانت عليه في الماضي، ولو أنها في دائرة أضيق ، وأصبح الإنسان لا ينظر الى الغرباء بعين العداء كما كان يفعل آباؤه من قبل ، بل أصبح يعاملهم معاملة الجيران بفضل كثرة الاختلاط الناشئ عن سرعة المواصلات الحديثة ، مما أدى الى توضحية من جانب الإنسان أكثر مما كان يؤمن به آباؤه وأجداده .

ومن خصائص الحياة الاقتصادية الحاضرة تقدم العلم واتساع دائرة العرفان . وقد أدى ذلك الى التفنن في التزيق والتعويل لخدمة ما . وقد شجع على هذا بُعد المنتج عن المستهلك في كثير من الحالات . ولو أن المنتج يعيش في بلد واحد مع المستهلك لتحاشى الغش خوفاً من اللوم ومن الوقوع تحت طائلة القانون . وليس معنى هذا أن الغش قد كثر عما كان عليه في القدم بل إن الأمر بالعكس ، إذ أن أساليب التجارة الحديثة تحتم الأمانة في المعاملة ، والصدق في الموعد ، وهذا ما لا يوجد بين الأمم المتأخرة ولقد اعتاد الاقتصاديون أن يذكروا للمنافسة الفوائد الآتية :

(١) تنشيط الإنتاج وتحسينه حتى يرضى المستهلكون من كل

الوجوه ، وعلى ذلك يحفظ التوازن الاقتصادي

(٢) اتقان الإنتاج لأن العامل في مباراته أقرانه يجتهد أن يتقن

عمله بقدر ما أوتي من الكفاية والذكاء

(٣) انخفاض الأثمان ، وهذا في مصلحة الجميع ، وبخاصة فقراء

المستهلكين

(٤) خلق المساواة بين أرباح المنتجين وثرواتهم بتخفيض الأرباح

والأجور في جميع الصناعات الى مستوى واحد تقريباً

وقد اقتنع الاقتصاديون قبل الآن بفوائد المنافسة الحرة فنادوا بها،
وبينوا ثمراتها ، ولكنهم لو عاشوا في أزماننا ورأوا ما آلت اليه الحالة
الاقتصادية الحاضرة لاقتنعوا بان سيئاتها تعادل على الأقل حسناتها . وهذه
السيئات في نظر الأستاذ جيد تلخص فيما يلي :

(١) أن المنافسة لا تؤدي في كل الأحوال الى التوازن بين
الانتاج والاستهلاك لأنها قد تؤدي الى تضخم بعض الصناعات دون
الآخر وهذا يخل بالتوازن

(٢) أن المنافسة تشجع الإنتاج وتنشطه ولكنها قد تكون
مضرة به لأن المتنافسين يعتمدون الى ترخيص بضائعهم حتى يسبقوا
غيرهم ، ولا يستطيعون ذلك الا اذا استخدموا الفس وصددوا الى التزويق
والمكر والخديعة . ولدينا أمثلة كثيرة في أسواقنا وما فيها من غش
البضائع . وان المحتكر لا يعمل ذلك مطلقا بل يجهد في ادخال التحسين
على ما ينتجه حتى تزداد شهرته التجارية ، وله من وراء ذلك مكاسب
لا يحصى

(٣) أن المنافسة لا تسبب في جميع الحالات هبوطا في الائتمان ،
بل ربما أدت الى صعودها . ويظهر ذلك بصفة جلية اذا زاد عدد المنتجين
في فرع من الفروع الحيوية ، مثل صناعة الخبز ، كأن يكون في بلد خمسة
خبازين ينتجون عشرة آلاف رغيف كل يوم . فاذا ما نافسهم خمسة
آخرون وشاركوهم في الإنتاج ، قل ربح الجميع الى درجة لا تفي باحتياجات
الصانع ، فيضطرون الى رفع الثمن حتى يحصلوا على الربح الذي كان يربحه
الواحد عندما كان عددهم خمسة فقط . وان المحتكر لا يرفع ثمنه في هذه

الحالة عن الحد المعقول لأنه اذا عمد الى ذلك قلّت أرباحه لقلّة المستهلكين
لصنّفه ، وعلى ذلك فانه يكتفى ببيع معقول حتى يُقْبَلِ المستهلكون
على سلعه

(٤) أن المنافسة حرب عوان بين المنتجين ولا بدمن فوز القوى
على الضيف وافلاسه . ومتى فاز أحد المنتجين في مضمار المنافسة لصناعة
من الصناعات قضى على كل المشتغلين بها تدريجاً ، وأصبح هو من أصحاب
الثروة الطائلة ، على حين يفقر غيره ممن خرجوا من ميدان تلك الصناعة.
ولدينا أمثلة كثيرة مما هو حاصل بالولايات المتحدة بامريكا ، فهي بلد
تعظم فيه المنافسة بدرجة هائلة ، وفيه تكونت أعظم الثروات ورؤوس
الأموال

(٥) أن المنافسة تؤدي نهائياً الى الاحتكار لأن المنتج القوى ،
بمجرد نجاحه في طرد غيره من السوق ، يصبح سيد الصنف ولا يجرؤ
غيره على النزول الى السوق ، ويستبد بعد ذلك بالمستهلكين »

ولقد أصبحت كلمة « منافسة » لا تتناسب مع ما يجب أن توصف
به الحياة الاقتصادية الحاضرة اذ أن قوام حياة الأعمال اليوم هو الاعتماد على
النفس ، وبعد النظر ، وحسن الاختيار . لذلك أصبح من الضروري من
الوجهة الاقتصادية الحديثة أن يستبدل بكلمة « منافسة » عبارة « الحرية
الاقتصادية » التي وصلت اليها الشعوب بعد أن مرت بأدوار اقتصادية
عديدة ، وتدرجت من نظام القهر والاسترقاق الى نظام الحرية الذاتية .
وقد ساعد على نموها وتقدمها ظهور المخترعات والمكتشفات والوسائل

الآلية، وتقدم الصناعات، إذ أنها فتحت في وجوه طلاب العمل والخدمة ما كان موصداً من الأبواب، وأعانت على تحرير العمل البشري، والقضاء الرق بأنواعه، والسخرة، والزئمة القهرية، كما أعانت على تحرير البيت ورعاية حريته

(٢) الملكية^(١)

الملكية معناها الحياة المطلق لشيء أو أشياء يستطيع المالك أن يتصرف فيها تصرفاً مطلقاً لا يحده غير الحدود القانونية التي وضعت لتنظيم الملكية ومنع تعدى الأفراد بعضهم على بعض، وتحديد حقوق الارتفاق بين الملاك بعضهم وبعض وتنقسم الملكية قسمين :

(١) الملكية الخاصة

(٢) والملكية العامة

فالأولى، ومعناها الملكية الذاتية أو الفردية، من خصائص الحياة الاقتصادية الحاضرة، إذ كان الفرد في الأزمان السالفة لا يملك ملكاً مطلقاً، بل كان مقيداً فيما يملك بمختلف القيود، وكان طوع أميره بنفسه وما ملكت يده صغيراً كان ما يملك أو كبيراً. أما في الأزمان الحاضرة التي تقدمت فيها أساليب الحكم ونظمه، وانتظمت علاقات الأفراد بالهيئات الحاكمة، وعرف كل حدوده، فقد أصبح المالك حراً فيما يملك، يتصرف فيه بكافة التصرفات الشرعية، من بيع، وهبة، وتوريث،

(١) ضربنا صفحا من ذكر منشأ الملكية والذاهب المنبأية في حق الملكية لأنها من اختصاص الطولات الاقتصادية

وتأجير ، وما شا كل ذلك . ولا يستطيع أى انسان مهما علت منزلته ، وممت مكاته ، أن يتعدى على غيره فى ملكه ، لأن له فى القوانين الحاضرة ما يكفل له حريته فيه . واذا اعتدى عليه معتد لجأ اليها فتنصفه ، وتأخذ بيده ، وترد اليه ما سُلِبَ

وتتناول هذه الملكية ، علاوة على المرافق المادية ، حقوقاً معنوية كالملكية الصناعية ، وهذه تشمل ملكية شعار مصنع ، أو طريقة مبتدعة فى الصناعة ، والملكية العلمية كملكية حقوق الطبع والتأليف ، والملكية الفنية كملكية قطعة موسيقية ، والملكية الأدبية كملكية قصيدة شعرية أو رواية تمثيلية

أما الثانية وهى الملكية العامة ، فعناها الملكية التى تسيطر عليها الهيئات الحاكمة من مبان عامة ، وجسور وجداول ، وسكك حديدية ومشمولاتها ، وأسلاك البرق والمسرة وعُددها ، وأراض زراعية ، ومناجم وفضاء ، وأراض للبناء ، وأوراق رسمية ، وسجلات تاريخية ، ومعاهدات دولية ، الى غير ذلك مما لا يختص بملكية فرد خاص ، بل هو ملك للدولة ، أو بعبارة أخرى ملك الجميع

وهذا النوع من الملكية تطور فى معناه حتى أصبح من خصائص الحياة الاقتصادية الحاضرة أيضاً . ولا يستطيع أى حاكم أو أية هيئة حاكمة أن تتصرف فيه تصرفاً مطلقاً كما كان يحدث فى الأزمان الغابرة ، لأن الأمة ممثلة فى نوابها تراقب كل التصرفات من جانب الهيئات الحاكمة فى الملكية العامة

وقد نشأ من استئثار الملاك بالمنافع المادية العظيمة ، وتغاليهم فى

استغلال جهود العمال ، مذهب تعتنقه بعض الجماعات ، ينادى بتخفيف نتائج الملكية المتطرفة ، فاصبح هناك مذهبان :

الأول — مذهب الانفرادية أو الملكية الذاتية

الثاني — مذهب الاشتراكية أو الملكية العامة

أما أنصار المذهب الأول فيرون أن رقي الأفراد لا يتم الا باطلاق أقصى ما يمكن من الحرية لهم ، حتى ينمى كل منهم مواهبه ، ويحصل من وجوه النفع على ما يوصله اليه استعداداه بدون تدخل أو معاونة من جانب الحكومة . ويستدل أصحاب هذا المذهب على صحته بأمرين منها : أن من حق الفرد أن يُترك حراً . وأن التجارب دلت على أن ترك الحرية للفرد في المسائل الاقتصادية قدعاده عليه بالنفع العميم . وأن المباحث العلمية دلت على أن نظام الكون مؤسس على قاعدة (١) تنازع البقاء (ب) وبقاء الأصلح . والواجب أن يترك الفرد لنفسه يسعد ويرقى ، أو يشقى ويسقط على حسب استعداداه ومواهبه

وأما أصحاب مذهب الاشتراكية فيقولون إن الفرد محتاج الى مساعدة غيره ، وليس في استطاعته الانفراد بترقية شؤونه ، وتحصيل النفع لنفسه ، وليس من يكفل له هذه المساعدة سوى الحكومة ، فن واجبها الاشراف على أعمال الأفراد ، وتوجيه همهم الى ما يحقق النفع لهم ، والسعى في التسوية بينهم في منافع الحياة ، حتى لا يستأثر القوي بالخيرات دون الضعيف . ويرى الاشتراكيون أن ذلك لا يتم الا باشراف الحكومة على جميع مرافق الحياة ، ومن ذلك أن تتولى ادارة جميع الأعمال الصناعية ، فتبسط يدها على جميع وسائل الإنتاج ، كالمصانع والمناجم ،

والمتاجر ، والمزارع ، وتتولى توزيع المنتجات على الأفراد ، ويكون جميع الأفراد أجراً لدى الحكومة يتناولون منها أجورهم كل بحسب احتياجه ومقدرته ، أو بالتساوى بين الجميع ، ولا يكون للأفراد حق الملك الا فيما تقضى به ضرورة الحياة ، كمنزل أو طعام أو ملابس الخ ومما لا نزاع فيه أن كلا من المذهبين صار في صورته المتطرفة :

فقد أدى الأخذ بمذهب الانفرادية في أوائل القرن التاسع عشر الى طغيان أصحاب رؤوس الأموال ، واستبدادهم بالعمال ، فكان ذلك سبباً في قيام الاشتراكية ، وتغالى أصحابها في مطالبهم حتى نزع بعضهم الى تحقيق هذه المطالب من طريق الثورة ، والعمل على قلب الحكومات ، وتولى الحكم بانفسهم . الا أن معظم دعاة الاشتراكية عدلوا بعد ذلك عن وسائل التطرف والعنف ، وأدركوا أن الزمان وحده هو الكفيل بتحقيق أمانهم ، وأن لا سبيل الى تحقيقها الا من طريق النفوذ السياسى ، فسارعوا الى مزاحمة غيرهم من الأحزاب فى ميادين السياسة ، ومنافستهم فى الحصول على المناصب النيابية فى مجالس التشريع وغيرها .

ولقد أدركت الحكومات فى العهد الحديث أن لا مفر من التدخل بين الأفراد فيما لم يسبق لها التدخل فيه تخفيفاً لويلات العمال والفقراء والضعفاء ، وأن من واجبها حماية هؤلاء من استبداد الأغنياء والأقوياء ، حتى فيما لا يدخل فى وظيفة منع العدوان ، واقامة العدل بالمعنى الذى كان متعارفاً من قبل . فسنت القوانين لحماية العمال من استبداد أصحاب المصانع ، وحددت ساعات العمل للأطفال والنساء ، وتدخلت فى تنظيم وسائل النقل براً وبحراً ، وتولى بعضها انشاء السكك الحديدية والبرق ، ومدت يدها لمعاونة

الضعفاء والمعوذين فقرضت على الأغنياء ضريبة لمساعدة الشيوخ والعجزة، وأنشأت الملاجىء، ودور العمل للمنقطعين، وقوت مراقبة كثير من المحال العامة للصناعة والتجارة أو غير ذلك صيانة لمصالح الجمهور، ومحافظة على الصحة العامة، بان وضعت لوائح للصيديات ومحال الأطعمة والخمور والمحال الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة، وساعدت الأفراد على تنظيم أمور معاشهم بإنشاء صناديق التوفير وشركات التعاون الاقتصادي والزراعى الخ. وقد أخذ كثير من الدول بمبدأ التعليم الابتدائى الأتزامى، ووجوب اشراف الحكومة على التعليم بجميع درجاته، ومعاودة الفنون الجميلة، وهذا معناه أن تدخل الحكومة فى شؤون الأفراد آخذة فى الازدياد بدافع ضرورة حمايتهم، ولكن بقدر لا يتعارض مع مصالحهم، ولا ينقص من حريتهم. والقول الفصل هو أن مذهب الملكية الذاتية هو المذهب الأكثر انتشارا فى الوقت الحاضر، وأنصاره كثيرون، لأن الملكية الذاتية كما يقول الأستاذ پول لروا بوليو (Paul Leroy Beaulieu) خير وسيلة تستنهب بها هم القائمين على الزراعة، والذين يدخرون فيكونون رؤوس الأموال، والتجار والصناع، والمخترعين والعلماء والمؤلفين، وسائر من يضيفون الى المرافق البشرية العامة انتاجا جديدا، أو اصلاحا مفيدا، أو فكرا سديداً

(٣) تقسيم العمل

تقسيم العمل من مميزات الحياة الاقتصادية الحاضرة، وهو تعاون جملة أشخاص فى أداء مهمة بحيث يختلف نوع ما يقوم به كل منهم عن الآخر. أو هو تضافر جملة أفراد يشتغل بعضهم مع بعض فى جمعيات

منظمة بقصد الإنتاج . ففي صناعة السكر يجزأ العمل الى جملة عمليات :
عصر القصب ، وغليانه ، وتبلوره ، وتكريره ، الى غير ذلك من العمليات
التي لا بد أن يمر بها قبل أن يصلح للاستهلاك . ويقوم بكل عملية من
هذه العمليات المختلفة فريق من العمال

هذا وسيرد الكلام على تقسيم العمل ومزاياه وعيوبه فيما بعد

(٤) الإنتاج الكبير

انتشر الإنتاج الكبير في الحياة الاقتصادية الحاضرة فأصبح
يستخدم في الكثير من المشروعات العدد الجلم من العمال ، ويستثمر القدر
الطائل من رؤوس الأموال . وهذه الظاهرة مشاهدة في المصانع والمناجم ،
ووسائل النقل ، والمصارف ، وتجارة الجملة ، وتجارة القطاعي ، والفنادق ،
وما الى ذلك من الأعمال التي تركزت فيها رؤوس الأموال والعمل

وقد يتجه الإنتاج الكبير الى التخصص في نوع معين مثل مصانع
الغزل ، ومصانع النسيج ، ومتاجر الأحذية . أو الى ادماج الفروع المكلمة
كمصنع «الشكولاته» الذي يضيف الى صناعته الأصلية صناعة الصناديق
الخشبية ، والورق والعلب ، والطبع . وقد يعمدى ذلك الى حيازة السفن
والأراضى التي يزرع فيها الكاكو في غير البلد الموجود به ذلك المصنع
قال هبسون (J. H. Hobson) الاقتصادي الانجليزى الشهير « ان

المتجبن اليوم هم جماعات كبيرة ومنظمة ومتصافرة في العمل »
والحقيقة أن الأعمال اليوم أكبر وأوسع نطاقا عما كانت عليه في
الزمن السالف . فمن يزر أحد الحوانيت التجارية ير أشياء شتى معروضة

للبيع كالأصواف، والمنسوجات، والملابس المهيأة للاستعمال، وحقائب السفر، وأثاث المنازل، وأدوات الألعاب الرياضية، الى غير ذلك من السلع التجارية التي يحتاج اليها الإنسان، كتجروشيكوريل وسمعان والماوردي في القاهرة. وبمدينة لندن وباريس ونيويورك وغيرها محال تجارية تعرف بالمخازن تعرض فيها للبيع كافة لوازم المعيشة من دبوس الى سيارة. ويوجد أحيانا دخل هذه المخازن مطاعم ومحال للحلاقة .

ولقد أدى الإنتاج الكبير في التجارة والصناعة الى زوال بعض المصانع والمحال التجارية الصغيرة ، وحلول الشركات المساهمة الكبرى محلها ، ونجم هذا عن المزاومة وتسابق أصحاب الأعمال في تخفيض أسعار المصنوعات حتى أصبح من المتعذر الارتزاق من الأعمال الضيقة النطاق فالحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر تتمازج عن مثيلتها في الأزمنة الغابرة بأنها قائمة على الملكية، وحرية العمل، وتقسيمه، والإنتاج الكبير، مما أدى الى اتساع دائرة العمل انساعا لم يسبق له مثيل ، فعمل المفكر ون على استنباط الطرق ، والوسائل الفعالة ، لتنشيط الإنتاج ، وتحسين حال العمال فوصلوا بفضل التعاون ، والاشتراك ، والتشريع ، والاختراع ، الى تخفيف أعمالهم الشاقة، واراحتهم من أعمالهم الحثيرة، ورفع أجورهم، ونشر التعليم بينهم . وبفضل السكك الحديدية والمطابع تمكن أرباب الصناعة الواحدة في أنحاء الدولة من الاتصال بعضهم ببعض ، ومن الاتفاق على خطة واحدة وسياسة مشتركة ، وتقديمت الصناعات التي تحتاج الى عمال مهرة حتى فاقت الصناعات الأخرى التي لا تحتاج الى مهرة العمال ، فنشأ عن ذلك فريق العمال المهرة الذين تحسّن مركزهم الاجتماعي .

الْبَابُ الثَّانِي

« انتاج الروة »

الفصل الأول

تعريف الانتاج وأغراضه وعوامله

تعريف الانتاج

يعرف الأستاذ شپان « S. J. Chapman » الانتاج بأنه صنع أو تكوين ما يفيد ويستخدم لمنفعة الإنسان . ومعناه في رأيه يتناول الأشياء الآتية :

أولاً — الحصول من الأرض أو البحر أو الأنهار أو البحيرات على أشياء تنبت أو تنمو كزراعة القطن وغرس المطاط وصيد السمك والحيتان وما شابه ذلك

ثانياً — الحصول من الأرض أو من الماء أو من الهواء على أشياء لا تنبت ولا تنمو مثل استخراج الفحم والماس والملح واستخدام قوة الرياح والحصول على الترات من الهواء . وبعض هذه الأشياء قد ينضب معينه وبعضها لا ينضب .

— صناعة الأشياء أى تحويلها من حالة الى حالة حتى تصير

صالحة للاستعمال

رابعاً — نقل الأشياء من مكان يقل نفعها فيه الى آخر يعمظم نفعها فيه فيستفاد منها .

خامساً — توزيع الأشياء بين المستهلكين

سادساً — الخدمات الأخرى التي تقدم مباشرة الى المستهلكين مثل الخدمة المنزلية والتمثيل والغناء

وقد قسم الأستاذ نكلسون « J. S. Nicholson » الأنتاج قسمين :

(١) الأنتاج المادى

(ب) والأنتاج غير المادى

فالأنتاج المادى هو اضافة المنفعة الى المواد الكائنة ، أو هو ما يُعَد الأشياء للاستهلاك المباشر ، فالنقل والبيع والشراء من الأنتاج . « ولا يتم الأنتاج الا اذا تسلم المستهلك حاجته مُعَدَّة للاستهلاك »

أما الأنتاج غير المادى فمعناه ما كسبه الإنسان من معارف فنية ، ومن أفكار يستخدمها فى الفنون الجميلة ، أو فى العلوم والآداب ، كما يشمل الخدمات الشخصية ، وعلى ذلك فان عمل الطبيب ، والمحامى ، والمدرس ، والمثال ، والشاعر ، والكاتب ، والممثل ، والمغنى ، والخدام ، يعد أنتاجاً

أغراض الأنتاج

ان الغرض من الأنتاج هو زيادة المنفعة التى تعود على الإنسان ، وليس الغرض منه اضافة عنصر جديد من عناصر المادة فى الوجود ، لأن خلق العناصر فوق طاقة الإنسان . وعلى ذلك فالأنتاج مقصور على أعداد عناصر المادة حتى تصلح للاستهلاك : مثل ذلك البذور التى تبحر حتى تنبت أشجاراً قشور وتستهلك ، ثم ينتج من خشبها كرمي وبذا يستفاد

من الخشب . كذلك تنقل الفلات من مكانها الى آخر يتطلبها للاستفادة منها . كما تخزن بعض الأشياء لأنها تزيد على الحاجة ، ويقل عليها الطلب ، وتدخر لوقت يحتاج فيه اليها ويكثر فيه الطلب . وعلى ذلك يتحقق الإنتاج بتغير الشكل والمكان والزمان

عوامل الإنتاج

ان الطبيعة والعمل هما العاملان الأساسيان في الإنتاج . ولما تقدم الإنسان في المدنية استخدم بعض ما أنتجه لإنتاج أشياء أخرى . وتسمى عوامل الإنتاج في هذه الحالة رأس المال . ولما صمت المدنية ، واتسعت دائرة الأعمال ، وتنوعت الجهود البشرية ، أصبح من الضروري تنظيمها والأشراف عليها ، حتى يتم الإنتاج على الوجه المرغوب فيه . وعلى ذلك قد أضيف عاملان جديدان : رأس المال والتنظيم ، الى العاملين الأساسيين ، فأصبحت عوامل الإنتاج أربعة : الطبيعة ، والعمل ، ورأس المال ، والتنظيم

الطبيعة

(١) أثر العوامل الطبيعية في الحياة الاقتصادية

يقصد بالطبيعة كل المواد الأولى والقوى التي وهبت للإنسان ليستخدمها في الإنتاج وتصلح للاستهلاك . وعلى ذلك اعتبر الاقتصاديون البيئة الطبيعية أساس الحياة الاقتصادية لأنها هي التي تمد الإنسان بالمواد اللازمة لحياته ، وبالقوى التي يستخدمها في تشكيل منتجاته ، وبالأحوال اللازمة للإنتاج

والبيئة الطبيعية آثار تظهر فيما يلي :

(١) الجو — يعمل الإنسان جهده ليحمي نفسه ضد العوامل

الجوية التي لا تلائمه : فهو الذى شيد القصور ، وبنى الدور ، وأعدّها بكل ما يلزم من وسائل التدفئة أو التبريد الصناعية . على أن تلك المساكن ونظامها ، ومواد البناء التي تستخدم في إقامتها ، تتوقف على نوع الجو الذى تقام فيه . كذلك توصل الإنسان الى استعمال ملابس مصنوعة من القطن أو الصوف أو الحرير .

وإذا تكلمنا من جهة عامة قلنا أن خصائص الأجناس البشرية تحكمها العوامل الجوية : ففي الأصقاع الشمالية ترى القر من الشدة بمكان عظيم ، وترى الأرض يغمرها الجليد دائماً . ومن ثم كانت غلات الأرض في تلك الجهات قليلة لا تفي وحدها بحاجة الإنسان ، ولذلك كان القوم على مدد البحر يعيشون ، وبحرف البحرية يحترفون ، وأصبحوا بالصيد في البر والبحر يشتغلون ، ولم تتنوع حرفهم الا يسيراً ، وكانت حياتهم مصارعة وجهاداً دائماً ، شيمتهم الصبر ودينتهم البطء ، ولم يؤثروا من الحذب والأقدام الا قليلاً . وفي الأصقاع الحارة ترى الجو دافئاً رطباً ، والثرية على جانب عظيم من الخصب ، وهى غنية بغلاتها الزراعية المتنوعة ، ولا يستخرج ما في البحر من الخيرات ، وتمد الأرض أهلها بما يحتاجون اليه ، ولا يكلفهم ذلك الا قليلاً من النصب . وليس سكان تلك الأقطار في حاجة الى غلات غيرهم ، كما أنهم لا يعبأون بتنمية موارد ثروتهم ، وليس لديهم كثير من الحرف . وأهم ما يشتغلون به فلاح الأرض ، وهم يميلون الى الترف في العيش ، ويحبون الكسل ، ويعوزهم الأقدام والحذب .

أما في الأصقاع المعتدلة فيقلب الجو بين البرد القارس والحر الشديد، وينجم عن تنوع درجات الحرارة والرطوبة تنوع أصناف النبات الذي تنبته الأرض. والبر والبحر هنالك سيان في الإنتاج. يبد أن كليهما يحتاج الى العمل حتى يأتي بخير الثمر. وأهل تلك البلاد يختلفو الحرف، متنوعو المهن، تحملهم دواعي التجارة والاستعمار على التبادل والاختلاط، وهم أقدر الناس على الفلاحة، وأحذقهم في التجارة، وأمهرهم في الصناعة، تغلي مراحل المنافسة بينهم فتتلاءم همه ونشاطا، وهم على جانب عظيم من الأقدام والقدرة على الإنتاج

(ب) طبيعة الأرض

أن تقدم الأمة الاقتصادية يتوقف كثيراً على تضاريسها ولا سيما أنهارها الصالحة للملاحة، وطبيعة تربتها، إذ أن تلك الأنهار ومصابها المتسعة أهمية عظيمة لأنها طرق صالحة للتجارة. وتعضم أهميتها كلما تقدمت الزراعة والصناعة في السهول المجاورة لها، فتسير فيها السفن تحمل المواد الأولية الى مراكز الصناعة، وتنقل للمصنوعات والغلات الزراعية الى الدول الأجنبية

وتستفيد الدول من وجود البحيرات والأنهار بها. فالأنهار والبحيرات الصالحة للملاحة من خير مناهج التجارة.

وتستخدم قوة الجنادل في توليد الكهرباء كما هو شأن جنادل نياجر على نهر سنت لورنس. هذا الى أن الأنهار ووديانها قد تكون طرقاً تمتد فيها السكك الحديدية كوادى الرن ووادى النيل. وأن توافر طرق النقل ذو شأن عظيم من الوجهة الاقتصادية إذ أنه يساعد على

تبادل المنافع الذي هو ركن من أركان انتاج الثروة . وان لتعريج السواحل واستقامتها أثراً في تقدم التجارة ، فتعريج السواحل في أوروبا ، وكثرة الفجوات الكبيرة ، وتغلغل البحار في أجزائها ، ساعد على إيجاد المرافئ الصالحة للملاحة ومهد لها سبل التجارة .

وأن لما في باطن الأرض من الدفائن المعدنية أثراً فعالاً في الحياة الاقتصادية فقد أثرت أمريكا لإثراء كبيراً بفضل ثروتها المعدنية . وأن تقدم معظم دول العالم مبنى على ما تسيطر عليه من الثروة المعدنية وبخاصة الفحم والحديد والبتروول

(م) الموقع الجغرافي

للموقع الجغرافي أثر فعال في حالة البلاد الاقتصادية ، فوقع مصر الجغرافي مثلاً قد جعل لها مكانة خاصة منذ القدم ، وقد ارتفعت هذه المكانة ارتفاعاً عظيماً في الزمن الحاضر اذ أن تونس والجزائر ومراكش تكتنفها الصحارى المجردة من الجنوب ، أما مصر فقد جعلتها الطبيعة المنفذ الشمالى العظيم الشأن لتجارة إفريقية كلها عن طريق وادى النيل ، كما أن موقعها الجغرافي جعلها مركز اتصال للأسواق التجارية . ولما أن فتحت قناة السويس أصبحت مصر أهم مكان في الطريق بين الغرب والشرق .

وأن موقع الجزائر البريطانية الجغرافي قد جعل لها من الخيرات التجارية ما ليس لغيرها فنمت ثروتها وازداد رخاء أهلها

(٢) سطح الأرض

يحتاج الإنسان الى جزء من سطح الأرض يأوى اليه ويقيم عليه

مسكنه ، والى جزء آخر يستغله ويحصل منه على معاشه . وكلما زاد عدد السكان فى جهة أصبح تملك الأرض من أخطر المسائل وأكثرها تعقدا . وكثيرا ما نسمع بارتفاع قيمة الأرض الصالحة للبناء فى المدن المزدهرة بالسكان مثل نيويورك ولندن وباريس والقاهرة ، وعن الأرض الصالحة للزراعة كما هو الحال فى مديرية المنوفية .

ويلاحظ أن حاجة الشعوب الى الأرض تختلف باختلاف الحرف التى يحترفونها ، فتنحتاج الشعوب التى تعيش على صيد الحيوان الى مساحات عظيمة منها ، ومثلها فى ذلك شعوب الرعاة . أما الشعوب الزراعية فلا تحتاج الى مثل هذه المساحات الواسعة .

وأنا نورد هنا على سبيل التمثيل أن كل واحد من السكان بين شعوب الرعاة مثل القرغيز يخصه ميل مربع ، وبين الشعوب الزراعية يعيش نحو ١٨٥ نفسا فى الميل المربع كما فى الهند ، أو ٢٦٠ نفسا كما فى الصين ، أو نيف وألف نسمة كما فى دال النيل .

وتختلف مساحة الأرض التى يحتاج اليها الإنسان فى الزراعة باختلاف الأساليب التى يتبعها فى زراعته . فهو يحتاج الى مساحة كبيرة اذا اتبع أسلوب الزراعة الواسعة ، والى مساحة أقل اذا اتبع طريقة الزراعة الضيقة كما هو الحال فى معظم مديريات القطر المصرى وبخاصة مديرية المنوفية ، وفى أودية أنهار الصين .

ولا تزال مسألة الأرض الضرورية لحاجة بنى الإنسان موضع بحث المفكرين ولو أن كشف الدنيا الجديدة وأستراليا وجنوب أفريقيا قد فرج هذه الأزمة بعض التفريج ، على أن الزيادة المطردة فى بنى الإنسان قد تستنفد

كل ما اكتشف من تلك الأراضى وزاد عن الحاجة فى الوقت الحاضر، واذ ذلك لا بد أن يقنع بنو الأ نسان بما لديهم من الأراضى، لأنه ليس من المنظور أن يكشف الأ نسان أراضى جديدة، اذ أنه جاب البحار وكشف كل ما فيها، وعلى ذلك يجب أن يستغل الأ رض الى أقصى حد مستطاع، ثم يحدد استهلاكه ليتناسب مع مساحة الأ رض التى يملكها .

(١) المواد الأولية

تدر علينا الأ رض المواد الأولية من نباتية وحيوانية ومعدنية، وهى أساس زراعتنا وصناعتنا، ومصدر ثروتنا. وقد جادت علينا الطبيعة بمقادير وفيرة من بعض المواد، وقترت علينا فى بعضها، فجادت علينا بمقادير عظيمة من الماء ومع ذلك فنحن لا نحصل عليه فى المدن الا بعد أعمال هندسية كبيرة تتطلب نفقات طائلة .

وقد استطاع الأ نسان بما استنبطه من وسائل النقل وأساليب المعاملة أن ينقل ما احتاج اليه من المواد الأولية من اقليم الى اقليم آخر لیسد النقص الطبيعى فى كليهما كنقل قم انجلترا الى مصر، وقطن مصر الى انجلترا، وهكذا

وأن ما ينتجه سطح الأ رض، وما يستخرج من باطنها، محدود الكمية فلا يستطيع الأ نسان أن يزيد الأنتاج الا بقدر ما فى طاقته، ولا يستثنى من ذلك الا الهواء، فهو وفير، ومع ذلك فقد يحتاج اليه الأ نسان فى ظروف خاصة، ويدفع للحصول عليه نفقات كبيرة . وأن النفقات الطائلة التى يتحملها السياح الذين يفدون الى مصر شتاء، والتى يتفقاها المصريون فى المصايف الأجنبية، لا وضح دليل على ذلك .

ولقد تغلب الانسان بقوة ذكائه، وسعة حيلته، وعظم مخترعاته الكيميائية والآلية، على الطبيعة في كثير من الحالات، وجدّد قواها حتى قويت على الإنتاج المرة بعد الأخرى، واستغلها فاستخرج اللّاس من الفحم، والذهب من الزئبق، واستعاض عن الفحم بالغاز. وكلما تقدم العلم أصبح في مقدوره أن يكشف الستار عن كثير من غوامضها.

« ب » القوى المحركة

قلنا أن الإنتاج تغيير في المكان أو في المادة، ولكن المادة تقاوم الإنسان في كثير من الأحيان فلا يمكنه أن يشكّلها على حسب رغبته معتمدا على قوته العضلية فقط، وهي ضئيلة، فاتجهت أنظاره من قديم الزمان الى الاستعانة بغيره من بنى جنسه. ولما تقدم في المدنية لجأ الى الطبيعة وقواها ليتم بوساطتها ما لم يتيسر له عمله بمفرده، أو بمساعدة غيره من بنى البشر، فاستخدم القوى العضلية للحيوان، واستخدم قوى الرياح والمياه، واستخدم البخار، وأخيرا استخدم الكهرباء، ولجأ الى الآلات ليتمكن من استخدام هذه القوى

بدأ الإنسان باستخدام ما حوله من حيوان مثل الخيل والجمال والبقر والفيلة وغيرها مما ساعده على حمل الأثقال وجرها، وحرث الأرض وزرعها. وكان هذا عملا مفيدا له لأن الحيوان أقوى من الإنسان، وأقدر على العمل منه، فقوة الحصان سبعة أمثال قوة الإنسان، ولا يكلفه في غذائه ما يتكلفه هو. ولكن عدده هذه الحيوانات محدود لا تمكن زيادته الا الى حد معين، ولذا كانت فائدة الحيوان للإنسان محدودة.

استخدم الآنسان قوة الرياح والمياه فى بعض حاجاته مثل الطحن والنقل ، ثم تدرج فى المدنية فاستخدم قوة الغاز والحرارة وأصبح له منها مزايا لا تدخل تحت حصر ، لأنه يتصرف فيها كيف شاء ، وفى استطاعته أن يجعل قوة البخار أضعاف قوة الضغط الجوى .

واستخدم آباؤنا الأولون النار فى حاجاتهم المنزلية ، ثم فى استخراج المعادن وطرقها ، ثم للتدمير وكسر الصخور وشق الثَّقَق عند ما اخترعوا البارود . وبعد ذلك تمكن نيوكمن سنة ١٧٠٥ وجمس وات سنة ١٧٦٩ من كشف قوة البخار ، واخترعت الآلات البخارية ، فأينعت الصناعة وأصبح البخار عمادها وروحها

ولما كانت كمية الفحم فى العالم محدودة فإن الآنسان يفكر من الآن فيما عساه أن يحدث للصناعات متى نفذ الفحم وتقدت معه مواد الوقود الأخرى . فاذا ما حدث هذا فلا بد من الرجوع الى القوى الطبيعية ويتحدث العلماء منذ حين عن «الفحم الأبيض» وهو قوة المياه الدافعة فإن تلك القوة تستعمل لتحريك عجلات المياه لتوليد الكهرباء فى سويسرة وإيطاليا . وقد تيسر استخدام هذه العجلات فى صناعات مختلفة . وتمكن الأمريكان من الارتفاع بقوة جنادل نياجرا التى تقدر بسبعة ملايين حصان . وحسب بعض العلماء القوى الحركة التى يحتمل إنتاجها من أنهار فرنسا ومجاريها بقوة ثلاثين مليون حصان ، وهذا قدر يساوى مجموع قوى القادرين على العمل من بنى الآنسان فى كل العالم . وقد اتجهت الأنظار للأمواج فى البحار وقوتها ، وقوة المد وارتفاعه ، لاستخدامها فى الإنتاج . ويتحدث العلماء أيضا بإمكان

استخدام مصدر الحرارة الأعظم وهو الشمس فإذا تم ذلك أصبحت الصحارى حدائق ومروجاً يانعة ، وبلدانا عامرة

(٣) قانون تناقص الغلة

أن الأرض محدودة ، والمواد الأولية التي تخرج منها كذلك ،
فالآنتاج الذي يترتب عليها محدود الكمية أيضا

ولقد كان الصيد والقنص أم ما احترف به الإنسان في حالته الأولى . فلما أن تقدم في المدنية ، وتعلم حرفاً أنفع له ، انقض عنه في جهات كثيرة ، وتركه الى ما يمود عليه بنفع أكثر . بسبب أن الإنسان يبقى محترفاً حرفته ما دامت تمود عليه بالمنفعة التي تتناسب مع الجهد الذي يصرفه في اتناجها ، وينقض عنها ويبحث عن غيرها بعد أن يبذل أقصى ما يمكن من جهد في تحسينها حتى يأخذ منها غاية ما يمكن الحصول عليه . وعلى هذه القاعدة فإن الاعتماد على الطبيعة وحدها تعمل عملها في الآنتاج الزراعى غير كاف ، بل لا بد من الاعتماد أيضا على ما لدينا من الوسائل العلمية والفنية للحصول على غلات أوفر . ومع هذا فإن الآنتاج بصفة عامة ، والآنتاج الزراعى بصفة خاصة ، مقيد بالقيدين الآتين :

أولهما — أن الآنتاج الزراعى مقيد بالمواد الضرورية الطبيعية لنمو النبات . فإن كل فدان من الأرض مهما بلغ خصبه لا يحتوى الا على مقدار محدود من الآزت والبوتاس والفوسفات وغيرها من العناصر اللازمة لنمو النبات ، وكل نبات يتغذى باجزاء منها حتى يتم نموه ، وعلى ذلك فإن الأرض تفقد خصبها تدريجاً . ويضطر الفلاح أن يعيد ما فقدته بما يضعه فيها من سماد والآنتاج الصناعى مقيد بموارد المواد الأولية وبمقدار ما يستخرج منها

ثانيهما — أن الأنتاج الزراعى مقيد بالزمان والمكان الضروريين للنبات والحيوان ، فالقلاح لا يسيطر الا على قدر معلوم من الأرض ليذرفه بذوره ومتى بذرها لابد أن ينتظر المدة اللازمة حتى تعمل الطبيعة عملها فى نموه وانضاجه . ولا بد لكل نبات من مساحة ضرورية ينمو فيها لا غنى له عنها . ويختلف الأنتاج الصناعى عن الأنتاج الزراعى فى هذا اختلافاً يتنا اذ أن الصانع يسيطر على ما يستخدم من آلات وعلى مقدار ما تنتجه هذه الآلات ، ويمكنه أن يسيرها على حسب ارادته غير مقيد بمكان أو زمان ، ولا متأثر باختلاف الفصول ولا بالتغيرات الجوية ، فى استطاعته تشغيل أفرانه مثلاً ليل نهار وفى جميع فصول السنة . أما القلاح فى استطاعته أن يزيد عادة مقدار الغلة التى تنتجها أرضه اذا زاد فى نفقات الأنتاج من عمل ورأس مال . وقد تكون تلك الزيادة فى الغلة أكثر نسبياً من الزيادة فى النفقات ولكن هذا لا يدوم ، فانه يصل عاجلاً أو آجلاً الى حد يكون الأتفاق بعده غير مجدي لأن الزيادة فى الغلة وأن استمرت ألا أن نسبتها تتناقص اذا قورنت بما أنفق عليها من وحدات العمل ورأس المال .

وانا نوضح ما تقدم بالمثال الآتى :

وحدة	غلة كلية	غلة نسبية
أرض ٢ من عمل ورأس مال فانها تنتج ٤ أردب	٤	٢
أرض ٣ من عمل ورأس مال فانها تنتج ٩ أردب	٩	٣
أرض ٤ من عمل ورأس مال فانها تنتج ١٦ أردب	١٦	٤
أرض ٥ من عمل ورأس مال فانها تنتج ١٧½ أردب	١٧½	٣½
أرض ٦ من عمل ورأس مال فانها تنتج ١٨ أردب	١٨	٣

فترى من هذا أن الغلة الكلية تزداد بزيادة النفقات من عمل ورأس مال ، الا أن الغلة النسبية أخذت فى التناقص عند حد معين ، وهو عند

اتفاق خمس وحدات من العمل ورأس المال فبعد أن كان متوسط الوحدة
٤ أراب عند ما أنفقنا ٤ وحدات، أصبحت ٣ عند ما أنفقنا ٥ وحدات
وهذه الحالة ينص عليها قانون تناقص الغلة بقوله :

« ان الغلة تزيد بزيادة العمل ورأس المال ولكنها بعد مد معين تأخذ في

التناقص نسبيا »

ويقول الأستاذ ميل : إن قانون تناقص الغلة أهم قانون في علم
الاقتصاد ، لأنه لو استطاع الإنسان أن يزيد غلة أرضه زيادة مطردة
تتناسب مع زيادة النفقات لما تردد لحظة في القيام بذلك ، ولما طمع في أن
يتملك أرضا جديدة ، بل كان يقصر جهده على ما يملك وينفق عليه كل
ما يريد أن يشتري به أرضا جديدة .

وينطبق هذا القانون على مصايد الأسماك والمناجم والأراضي

الصالحة للبناء

(٤) قانون تزايد الغلة

قضى قانون تزايد الغلة بأن « كل زيادة في الإنتاج تعوض المنتج
تعويضا يزيد على ما أنفق في ظروف معينة » وهو صحيح في حالات معينة
وبخاصة في الصناعة وفي الأرض الزراعية البكر . فاذا كشف الإنسان
منجما من الفحم وأنفق عليه حتى أصبح صالحا لاستخراج الفحم فانه كلما
زاد في مجهود العمال زادت الغلة زيادة تعوض عليه تعويضا يُربى على ما
أنفق ، ويترد الحال الى أن يصل الى نقطة معينة تصبح عندها زيادة
النفقات مساوية تماما للغلة ، فان استمر الاتفاق انطبق قانون تناقص الغلة .
وهذا هو الحال في الإنتاج عامة .

الفصل الثانی

العمل

تعريفه

العمل هو الجهود الجسمية والعقلية التي يبذلها الإنسان في حياته للحصول على حاجاته . وليس الإنسان منفردا بضرورة العمل بل أن كل كائن حي يقوم بعمل معين خصصته له الطبيعة : فالبذرة مثلا اذا ما ألقيت في تربة صالحة لنموها فانها تعمل على شق منفذ لها الى سطح الأرض حتى تستفيد من الهواء وضوء الشمس علاوة على ما تتمتع به من خصب الأرض والمياه . والنعكبات وهو كائن حي في الطبقة الدنيا تراه يعمل في نسج بيت له يأوى اليه . والحيوان الضاري يعمل لاقتراض غيره من الحيوان الضعيف ليعيش . غير أن الإنسان يوجه جهوده للعمل في طرق خاصة مدفوعا برغائب معينة ، ويستعمل قواه العقلية في تحقيق تلك الرغائب . على حين أن الكائنات الحية الأخرى تعمل وهي مدفوعة بفرائزها ويذهب بعض الناس الى أن هناك ثروات طبيعية لا يتطلب الحصول عليها بذل مجهود من جانب الإنسان مثل القواكه والثمار التي تجود بها الطبيعة في بعض الغابات كغابات الجاهات الامتوائية . غير أن الحصول على أمثال هذه الثروة يتطلب عملا من جانب الإنسان في الوصول اليها والاستيلاء عليها وقطفها وأعدادها للأكل

وأن هناك ثروات سبق وجودها للعمل كالأرض وما تحويه في

باطنها من المعادن ، وكالنبات وما تحويه من أشجار ، وقوى المياه الدافعة في الأنهار ، والسماك في البحيرات والبحار . غير أن الثروات الطبيعية لا ينتفع بها الإنسان إلا إذا تناولها بيده وعقله فجعلها صالحة للاستعمال . وأن الحالة التي وصل إليها الإنسان في الوقت الحاضر لم تكن نتيجة الجهود التي بذلها أسلافه في المصنوع المختلفة والأعمال التي قاموا بها في سبيل استغلال الطبيعة وتهذيبها ، وكشف الكثير من غوامض أسرارها وللعمل خاصتان : —

(الأولى) التعب : العمل في الجملة مبني على التعب والألم وبخاصة إذا شعر الإنسان أن النتيجة التي سيحصل عليها لا تتكافأ مع ما قام به من مجهود . وأن تقليل الشعور بالألم أمر مرغوب فيه أذ أن الإنسان مدفوع بطبعه إلى الوصول إلى أقصى نتيجة بأقل مجهود ، ولذا فكر زعماء العمال ومن يهتمون بأمرهم في إدخال السرور عليهم بجميع الوسائل ، من تقليل ساعات العمل ، وزيادة الأجور ، وضمان مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ، وبذلك يخففون وطأة الشعور بالألم أثناء العمل

وهناك أعمال تبعث السرور في نفس الإنسان بطبيعتها لأنه يؤديها بحضرة رغبته غير مسوقة إليها بضرورات العيش كتسليق الجبال ، والتجديف للزهوة ، والمطالعة للتسلية ، غير أنه إذا اضطرت إلى القيام بهذه الأعمال للحصول على معاشه فإنه يشعر غالباً بالألم

(الثانية) الوقت : كل عمل يحتاج في أدائه إلى زمن ، وهذا شرط أساسي لكل عمل منتج . وأن الطبيعة نفسها تخضع لهذا الشرط :

فالبذرة تحتاج الى زمن تنبت فيه وتنمو وتؤتي ثمرها . وتناسب في الغالب ثمرة العمل مع الوقت الذي صرف فيه ، كما أن نتائج الأعمال تقاس عادة بما صرف في إنتاجها من زمن

ولما كان الزمن من خاصيات العمل فإنه ذو أهمية عظمى في رأس المال وطرق تمييزه ، إذ أن وقت الإنسان محدود فهو لا يستطيع أن يعمل كل ساعات اليوم ولا بد له أن يستريح وينام ، كما أنه لا يعمل طول أيام السنة فله أيام راحة وأيام أعياد وأيام مرض ، ولا يقدر على العمل طول حياته لأنه يعجز عن ذلك في سني طفولته وشيخوخته

وأن أسعد الدول اقتصاديا هي تلك التي يكثر فيها القادرون على العمل ، فكلما كثرت الأيدي العاملة كثر الإنتاج فزادت ثروتها ، ولذلك وجه الاقتصاديون نظر حكوماتهم الى العناية بأمر السكان ، والحرص على نشر وسائل الصحة ، حتى تزداد نسبة الأعمار فتزداد تبعاً لها ساعات العمل . وتوجه انتقادات الى بعض الحكومات التي تحتفظ بجيوش نظامية كثيرة العدد تحت السلاح فلا تعمل عمال منتجا بل يعيشون عائلة على جهود الغير وبخاصة في زمن السلم

أسباب كفاية العمل :

أن أساس كفاية العمل هو قوة الشعب الجسمية ، ونشاطه العقلي ، وخلقه العظيم . وعلى هذه الكفاية يتوقف الإنتاج والثروة المبنية عليه . والثروة اذا استعملت في وجوها المجدية فإنها تعمل على حفظ صحة الشعب ، وتزيد قواه الجسمية والعقلية ، وترفع مستواه الخلقى

وتقسم العوامل التي تؤثر في كفاية العمل الى ما يأتي :

(١) العوامل الطبيعية: ومنها الجو ، فالجو المعتدل أصح للنشاط الصناعي ، لأن الجو الحار وإن كان لا يحول دون الاشتغال بالأعمال الفنية والعقلية لا يستطيع العامل فيه أن يقوم بالشاق من الأعمال لمدة طويلة ومنها الطعام فيجب أن توجد به كل العناصر المغذية اللازمة لنمو الجسم حتى يقوى على القيام بما يعهد اليه القيام به . وأن الطعام القليل التغذية يفت في عضد العامل ، دون قيامه بعمله على الوجه المرغوب فيه . وفضلا عن ذلك فإن المسكن والملبس يجب أن يكونا ملائمين لصحة الجسم والمحافظة عليها والا أصبح العامل عرضة للأمراض الجسمية والعقلية . ومنها الحالة الصحية التي تحيط بالعامل فإنه أن لم تتوافر الشروط الصحية تعرض العامل للأمراض ، والمرض في ذاته خسارة اقتصادية عظيمة إذ يصبح العامل المريض عالة على غيره ، وإذا مات فالخسارة أعظم .

(٢) العوامل العقلية والخلقية : أن القسط الذي يناله العمال من التعليم ، وما هم عليه من الوجهة الخلقية ، ومركزهم السياسي في بلدهم ، ونوع الحكومة التي تحكمهم ، والبيئة التي تحيط بهم ، وحالة بلدهم من التقدم أو التأخر ، كل ذلك له أثر عظيم في أسباب كفاية العمل ، فكلما كانت حالة هذه العوامل حسنة مرضية عظمت كفاية العمل ، والعكس بالعكس (٣) وطبيعة العمل الذي يؤديه العامل لها أثر في كفايته ، ذلك لأن الجسم والعقل يتأثران بدرجة عظيمة بطبيعة العمل . فمثلا العامل الذي يؤدي عمله في الهواء الطلق يكون ذا كفاية أعظم من عامل في منجم ، أو في مصنع ، أو في مكتب ، لا تتوافر فيه الشروط الصحية .

وهذا ما حدا بكثير من الدول الصناعية الى أن تسن القوانين اللازمة لحماية العمال وخاصة الأطفال والنساء في المصانع حتى تعظم كفايتهم ، وتقل الوفيات بينهم

وأن العوامل المتقدمة يتوقف تأثيرها على مقدار الأجور التي ينقدها العامل . فإذا ما كان أجر العامل عاليا بالنسبة لمستوى المعيشة أمكنه أن يتفدى غذاء حسنا ، وأن يسكن مسكنا صحيا ، وأن يلبس لباسا طيبا ، وأن يحسن أحواله المعيشية على وجه العموم

وأن الحكومات الرشيدة في الوقت الحاضر وأصحاب المصانع النابهين يعنون كثيرا بتحقيق الوسائل التي تساعد على تقوية أجسام العمال وعقولهم ، فترى أصحاب المصانع يحافظون على الشروط الصحية في مصانعهم ، ويعملون على توفير أسباب الراحة لعمالهم بأنشاء المطاعم التي تقدم الجيد الرخيص من الطعام ، وأقامة المساكن الصحية لهم ، وتشجيعهم على غشيان أماكن الرياضة البدنية ، ويرفعون أجورهم ، وبعضهم يشركونهم في الأرباح بعد نسبة معينة حتى تزداد رغبتهم في العمل وتعظم كفايتهم فيه

وترى الحكومات من وجهتها تنشر التعليم بين العمال ، وتحسن حالة المدن بإنشاء البساتين العامة والميادين الفسيحة ، وتمنع ازدحام مساكنهم ، وكل ذلك رغبة منها في توافر أسباب كفاية العمل ، لأن هذا من شأنه زيادة الإنتاج والثروة العامة

تقسيم العمل :

(١) معنى تقسيم العمل : يقصد بتقسيم العمل في أضيق معانيه

الاقتصادية تجزئته الى عمليات صغيرة يقوم بكل منها فريق خاص من العمال والأعمال في عرف الاقتصاديين قسمان :

(١) أعمال تحتاج الى تضامن بسيط من جانب الأفراد الذين يقومون بعمل واحد في نفس الوقت ، مثل اشتراك عدد من العمال في رفع حمل أو جره ، أو حفر ترعة ، وأمثال هذه الأعمال لا يظهر فيها تقسيم العمل جليا

(٢) وأعمال تحتاج الى تضامن مركب من جانب الأفراد الذين يؤدونها ، مثل صناعة النسيج وصناعة طبع الكتب والسيارات وغيرها من الصناعات الكبيرة . وهذه الأعمال يظهر فيها تقسيم العمل بأجلى مظاهره : ففي صناعة المنسوجات الصوفية مثلاً يقوم أفراد بتنظيف الصوف ، وآخرون بتمشيطة ، وغيرهم بفزله ، وآخرون بنسجه ، وغيرهم بصبغه ، وآخرون بحزمه وشحنه ، وهكذا . وترى في صناعة الكتب عمالا يصفون الحروف ، وآخرين يرتبون سطورها وصفحاتها ، وغيرهم يباشرون عملية الطبع ، وآخرين ينظمون الأوراق المطبوعة ، ويختص آخرون بتجليدها ، وهكذا

« ب » أدوار تقسيم العمل : قسم العمل في الدور الأول على حسب

الجنس فاختص الرجال بنوع من الأعمال ، واختصت النساء بنوع آخر ، فكان الرجال يشتغلون بالصيد والقنص والقتال ، واختص الصغار برعاية المواشى ، وكانت النساء يقمن بالأعمال المنزلية مثل الطهى والحياكة ونقل المتاع من مكان الى آخر . ولما انتشر نظام الرق في أوربا حل الأرقاء محل النساء وخاصة في الأعمال الدنيئة

ثم جاء الدور الثاني وهو دور الطوائف الصناعية فاختصت كل طائفة بصناعة خاصة واجتهدت أن تقصر أعمال تلك الصناعة على الأفراد المنتمين إليها ، وانقسمت تلك الطوائف الى فروع ، فكننت ترى في صناعة المنسوجات مثلاً فرعا اختص بزراعة المواد الأولية ، وآخر بغزلها ، وآخر بنسج الغزل وتلوينه ، وهكذا

أما في الدور الثالث ، دور المصنع المنزلى ، فقد بلغ فيه التقسيم حد الكمال اذ اختص كل فرد أو جماعة بعمل معين فأتقنوه وأحسنوه فأفادوا الأنتاج .

وفي الدور الرابع ، دور المعامل ، حلت الآلات محل العمال في كثير من الأعمال .

ولما تعددت وسائل النقل في العصور الحديثة ، وسهلت سبل المواصلات ، ودخلت التجارة في طورها الدولى العظيم ، تناول تقسيم العمل الأمم بعد الأفراد ، واهتمت كل أمة باتقان الصناعة التى تلائم جوها وتربتها ، وثروتها المعدنية ، واستعداد أهلها ، فمثلاً اختصت إنجلترا وبلجيكا بالصناعة ، واختصت مصر والهند بالزراعة . وأنتك لترى في القطر الواحد أقاليم اختص كل منها بصناعة خاصة ، فمثلاً في بريطانيا تختص مناطق ستافوردشير وكليفلند وويلز وجنوب اسكتلند بصنع الحديد ، ولنكشير بغزل القطن ونسجه . وفي الولايات المتحدة بامريكا تختص الأقاليم الشرقية بالصناعة ، وأقاليم حوض نهر مسسى بالزراعة

(٢) الظروف الملائمة لتقسيم العمل : يُعَدُّ التقسيم كاملاً اذا تيسر تقسيم العمل الى أجزاء صغيرة منفصل بعضها عن بعض وكان عدد العمال

متناسب مع عدد الأجزاء . ولما كان عدد العمال يتوقف على الكميات المطلوب انتاجها ، والكميات تتوقف على طلبات السوق ، كان تقسيم العمل متوقفاً على احتياجات السوق ، ولذلك فانا نرى التقسيم في المدن وفي مراكز الصناعات الهامة ولا نراه الا نادرا في القرى ، فان صاحب الحانوت في القرية يبيع كل ما يحتاج اليه القروي حتى العقاقير والأدوية لأنه اذا اختص يبيع صنف أو أصناف معينة فان كسبه منها لا يكفي لسد حاجاته

ويقول بعض الاقتصاديين أن استمرار الإنتاج يتطلب التقسيم ، ولكن هذا لا ينطبق على جميع حالات الإنتاج ، فهو مثلا لا ينطبق على الأعمال الزراعية انطباقه على الأعمال الصناعية . فليس من المقول أن يختص فلاح واحد بالحرث ، ويختص آخر بالبذر ، وآخر بالرى ، إذ أن هذه العمليات تحدث في فترات متقطعة وفي فصول مختلفة ، فاذا اختص فلاح بوحدة منها اشتغل زمنا قصيرا وأصبح عاطلا بعد اتمامها . أما الذي ينطبق على الزراعة هو أن يختص كل فريق بزراعة معينة كزراعة القطن في مصر ، والبن في البرازيل

(د) مزايا تقسيم العمل : أول من عنى بهذا الموضوع آدم سميث Adam Smith ومن رأيه أن انتشار تقسيم العمل أهم الأسباب التي يرجع اليها الفضل في تقدم العالم . وقال جيد :

« أن تقسيم العمل أفاد الإنتاج فائدة عظيمة لا يكاد يدركها العقل »
وأهم مزايا تقسيم العمل ما يأتي :

(١) الأجادة ومهارة العامل وتفوقه في عمله الخاص به ، إذ أن كثرة التدريب فيه والتمرين عليه تزيد مهارة ومقدرة وكفاية في القيام به . ولقد

قال آدم سميت « أن الحداد اذا لم يكن متعودا صنع المسامير لا يقدر أن يصنع منها في اليوم الواحد أكثر من ثلثائة مسمار رديء ، ولكنه اذا تمرن وسمعه أن يصنع ما يقرب من ألف مسمار متقن في اليوم ، على حين أن الأطفال الذين تربوا في مزاولة صناعة المسامير يستطيع الواحد منهم أن يصنع ٢٣٠٠ مسمار في اليوم الواحد »

(٢) سهولة العمل : اذ أن تقسيم العمل الى عمليات صغيرة يؤدي الى سهولة القيام بها . ولقد كان من نتائج هذا التقسيم وما أدى اليه من سهولة في القيام بتلك العمليات الصغيرة أن اخترعت آلات تقوم مقام العامل في كل من تلك العمليات . ولقد ذكر آدم سميت أن اختراع الآلات التي دعت الى تسهيل العمل واختصاره نشأ في الأصل عن تقسيم العمل ، وقد مثل لذلك بحكاية الصبي الذي كان مستخدما في فتح المواصلة بين الرجل والاسطوانة واقفالها ، وكان مولعا باللعب مع رفقائه ، فوفق الى ربط يد الصمام بجزء من الآلة ، فأصبح الصمام يتحرك من تلقاء نفسه ، وتمكن الصبي من اللعب

(٣) ملاءمة العمل لكفاية العامل : من شأن تقسيم العمل أن يسهل توزيع العمليات الصغيرة على العمال كل بحسب استعداده وكفايته ، وبذلك يمكن أن تتجنب ضياع الوقت ، وصرف القوى العاملة فيما لا يفيد ، وضياح رأس المال في غير المنتج . ولقد أصبح في استطاعة أصحاب المصانع أن يستخدموا العمال على مختلف أنواعهم وكفايتهم سواء أكانوا رجالا أم نساء أم صغارا

(٤) الاقتصاد في الزمن: فإن العامل الذي ينتقل من عمل الى عمل آخر يضع وقتا في ذلك الانتقال علاوة على الوقت الذي يضع في استعداده للقيام بالعمل الجديد

(٥) الاقتصاد في العدد والآلات: وذلك لأن العامل لا يحتاج في القيام بالعملية الصغيرة التي يقوم بها الا الى الآلات اللازمة لأدائها، على حين أن عدم تقسيم العمل من شأنه تعطيل آلات أخرى لا يمكن العامل أن يستعملها في وقت واحد

(٦) الاقتصاد في وقت التعليم: وذلك لأنه بتقسيم العمل تقصر المدة التي يمضيها الصبي في تعليم ما يريد أن يتخصص فيه من العمل

(٧) مضار تقسيم العمل: اذا ما ذكرنا مضار تقسيم العمل فاننا لا نقصد أن للتقسيم مضاراً في حد ذاته وإنما نقصد أن التجارب قد دلت على أن هناك مضاراً يحتمل وقوعها فيجب أن نتنبه إليها لتجنبها. وتنتج هذه المضار عن:

(١) المغالاة في تخصيص الفرد للقيام بعمل معين

(٢) جعل المصانع الكبيرة والمدن مراكز للعمل

(٣) دقة النظام الصناعي الحالي

ويمكن تقسيم هذه المضار أقساماً ثلاثة تلخص فيما يأتي :

(أولاً) المضار الجسمية : أن بعض العمليات الصناعية بطبيعتها قد

تؤذي الجسم فاستمرار العامل فيها اليوم تلو اليوم قد يؤدي الى اعتلال صحته وضعف جسمه ، فمثلا العمال الذين يستخدمون في مصانع الطلاء

للقيام بتلميع الأواني يتأثرون بالمواد التي يستعملونها في هذا العمل. وكذلك فريق العمال الذي يُعدّ الدخان قبل صنعه الى لفائف

(ثانيا) المضار العقلية : أن حصر قوة العامل العقلية في صناعة شيء معين يجعله كالآلة لا يفكر فيما يعمل فتتخط قواه العقلية لما يتولاه من السآمة والملل ، ولذلك نادى بعض الاقتصاديين بوجوب تغيير الأعمال بين العمال من وقت الى آخر حتى تتجدد قواهم الفكرية

(ثالثا) المضار الاجتماعية : وأساسها دقة النظام الصناعي الحالي والصلة العظيمة بين الصناعات المختلفة بحيث اذا كسدت احداها تأثرت الأخرى، وذلك له أثر عظيم في العمال أذ أن تخصص العامل منهم بعملية صغيرة من صناعة معينة مدة طويلة من حياته يفقده استقلاله ويجعله مرتبطا بصناعة شيء خاص، يسعد بروج ما يصنعه، ويشقى بكساده. وقد يحدث أن تكسد صناعة من صناعات الملابس مثلا بتغيير (الزى) أو لآى سبب آخر فيصبح المشتغلون بها مضطرين الى السعى وراء عمل آخر ، غير أن الصناعات الأخرى قد تكون اذ ذاك عامرة بمن يلزمها من العمال الا كفاء فلا يستطيع العمال الحديثون منافسة المشتغلين بها من زمن بعيد، وقد يؤدي هذا الى زيادة العاطلين واضطراب الحالة الاجتماعية

ويستنبط مما تقدم أن مزايا تقسيم العمل تُربى على مضاره التي يستطاع ملاقاتها بالتشريع للمحافظة على الشروط الصحية في المصانع ، ولتقليل ساعات العمل ، وبإنشاء المدارس الليلية للعمال ، وبذلك يحافظ على صحة العمال ، ويجدون فرصة لترويض أجسامهم ، وتنمية مداركهم

الآلات : علمنا مما تقدم أن من مزايا تقسيم العمل السهولة في القيام بالعمليات الصغيرة التي يقسم إليها عمل ما، وأن تلك السهولة أدت الى اختراع آلات تقوم مقام العامل في كل تلك العمليات

ولقد أدى استخدام الآلات في الصناعات المختلفة الى فوائد اقتصادية عظيمة نلخص أهمها فيما يلي :

(١) قللت عناء العامل حفظت قوته الجسمية وأطالت شبابه وكفته مؤونة أعمال كثيرة كان يؤديها وهو كاره لأدائها

(٢) ساعدت العامل المتوسط القوى الجسمية والكفاية الصناعية في القيام بأعمال كان يعجز أمثاله عن أدائها بغير الآلات

(٣) ساعدت الآلات في سرعة الإنتاج بطرق لا تتوافر الا بوجودها (٤) تساعد الآلات في تأدية الأعمال الجسيم منها والدقيق فن الآلات مطارق زنة الواحدة منها أطنان عدة ومع ذلك فانها تطرق بسرعة تُربى على ثلثائة طرقة في الدقيقة ، كما أن هناك آلات يستطيع العامل باستخدامها أن يقسم البوصة من بعض المعادن عشرة آلاف جزء كلها متساوية

(٥) تؤدي الآلات الأعمال المملة وفي الوقت نفسه تخفف ملل العامل . وقد قال مارشال « ليس هناك أدعى الى الملل من عمل الناسج في العصور السالفة وهو ينسج ثيابا عادية . أما الآن فتستطيع عاملة واحدة أن تشرف على حركة أربعة أنوال أو أكثر ، ينتج كل منها في يوم واحد أضعاف ما كان ينتجه النول الواحد الذي كانت تديره عاملة واحدة. وأن

عملها اليوم أقل ملأ منه بالأمس ، كما أنه يحتاج الى تفكير من جانبها»
 (٦) استطاع الإنسان بوساطة الآلات أن ينتج مصنوعات
 متشابهة من نوع واحد . ولقد أدى هذا الى صنع ما يسمى « الأجزاء
 البديلة » كأجزاء السيارة مثلاً فأصبح من السهل اذا تلف جزء من آلة
 أن يستعاض عنه بجزء بديل يشبهه تمام المشابهة ولا يختلف عنه في شيء ما .
 فلو أن الآلة من صنع اليد لا تضطررنا أما الى ارسالها الى صانعها لأصلاحها ،
 أو الى استحضر صانع خبير بصنعها ليصلحها ، وكلاهما يستدعي نفقات
 طائلة

(٧) تكاد تقضى الآلات على الحدود الفاصلة بين الصناعات المختلفة ،
 أذ أن الآلات التي تستخدم في أحدها تشبه تلك التي تستخدم في الأخرى .
 فمثلاً بعض الآلات التي تستخدم في صناعة الساعات والصناعات الميكانيكية
 الدقيقة يشبه بعضها بعضاً ، وعلى ذلك يستطيع العمال أن ينتقلوا من صناعة
 الى أخرى بغير ضياع وقت طويل في التمرين

أثر استخدام الآلات في حالة العمال : يقول الاقتصاديون أن الآلات
 لا تتعارض مع مصالح العامل ، وقالوا بأن نفعها لهم أكثر من ضررها ،
 وعززوا قولهم بما يأتي :

(أولاً) تخفيض الآلات الأثمان لأنها تخفض تكاليف الإنتاج
 فيستفيد العامل بصفته مستهلكاً

(ثانياً) زيادة الإنتاج : لأن نقص الأثمان يشجع الأقبال على
 الشراء ، فيتشجع المنتجون تبعاً لذلك ، فيستفيد العمال ، ويظهر ذلك مثلاً

في صناعة الطباعة فانها كانت سبباً في انتشار المؤلفات وكثرتها وأصبح عدد المشتغلين بالطباعة كثيراً جداً

(ثالثاً) الاقتصاد في الأيدي العاملة اذ أن في استعمال الآلات توفيراً كثيراً للعمل اليدوى عاد بالربح العظيم على كل من المنتج والمستهلك . أما المنتج فلأن الآلات تساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج ويظل يبيع ما أنتجه بأثمانه الأصلية لمدة معينة فيزداد ربحه . وأما المستهلك فلأن ثمن الحاجيات ينخفض بانخفاض تكاليف الإنتاج

على أن المبالغ التي يقتصدها المنتج والمستهلك قد تصرف في تنشيط الصناعة والتجارة فيجد العمال الذين استغنى عنهم أعمالاً جديدة يشتغلون فيها وهناك اعتراضات على النقط المتقدمة . فمثلاً يمكن الاعتراض على ما جاء في الثانية منها بأنه في بعض الأحيان قد ينزل الثمن لسلمة ما ومع هذا لايزيد الطلب عليها لأنه محدود بالطبيعة كالملح والقمح . وكذلك في حالة الصناعات التي ترتبط بغيرها فان انخفاض أثمانها لا يؤدي الى زيادة في الطلب زيادة محسوسة ، فمثلاً القناني يتوقف طلبها على المطلوب من كميات السوائل التي توضع فيها ، وكذلك الحال في عقارب الساعات وأضرار البديل وهلم جرا

ويمكن الاعتراض على ما جاء في الثالثة بأن اختراع الآلات يقترن عادة بامتصاص المال وثورة خواطرم لأنها تؤدي الى بطالة الكثيرين منهم ولا بد أن تستمر تلك البطالة مدة حتى تقوم صناعات جديدة يمكن أن يشتغلوا بها . وفضلاً عن ذلك فان بطالة الكثيرين من المال تدفعهم الى مزاحمة غيرهم وهذا من شأنه أن يخفض الأجور فتسوء حال المال

جملة ، ويتفاقم الضرر ، ولذا فان أم ما يشغل حكومات الأمم الصناعية تخفيف ويلات البطالة

أضف الى ما تقدم من الاعتراضات أن في استعمال الآلات خطرا على حياة العمال . وقد تؤدي الى وقوع الأزمات الاقتصادية بما تزيده في الإنتاج زيادة تفوق حد المطلوب . وهي تسبب ازدهام المدن بالسكان بدرجة يعدم معها توافر الشروط الصحية ، فضلا عن أن الدخان المنبعث الى الجو من المصانع مما يزيد الحالة الصحية سوءا ، ولذلك تعمل الحكومات الحديثة على فصل الأحياء الصناعية من المدن ، وأدخال الأجهزة التي تقلل إطلاق الدخان في الجو

ومما لا شك فيه أن في استعمال الآلات خطرا يهدد الفن والمقدرة الفنية التي شيدت من قديم الزمن على المهارة اليدوية

ومع كل ما تقدم فان الآلات لم تؤثر تأثيرا سيئا في العمال وأن منافعها لهم وللجماعات عظيمة ، ومهما قيل في مضارها فانه لا يمكن القول بالرجوع الى العمل اليدوي ونبد البخار ومزاياه المتعددة ، والكهرباء ومنافعها الجملة .

الفصل الرابع

رأس المال

تعريفه : عرفه الأستاذ شيمان (S. J. Chapman) بأنه الثروة التي تجلب دخلاً أو تساعد في إنتاج دخل أو تدخر لتأتي بدخل .

منشأ رأس المال وأسباب نموه : انحصرت ثروة الأمم في بادئ أمرها في أدوات الصيد والقنص في البر والبحر فلم يكن للصيد بد من آلات الصيد وعدده كالحراب والسهام والشباك والشصوص، وفي أدوات الزينة التي عني الإنسان بها منذ نشأته الأولى . كما أنها انحصرت في الملابس والسكن في الأقاليم الباردة

وقد كان الإنسان في بادئ نشأته يشغله تحصيل قوته عن كل أمر سواه فكان يصرف كل وقته في الصيد والقنص . ولكي يستعين على الصيد بالعدد والآلات اضطر أن يقضي بعض وقته في صنعها . ولما استغنى العدد والآلات زاد العمل إنتاجاً وبذلك تمكن من ادخار شيء مما يحصل عليه ووفر وقته فاستطاع الاشتغال بإيجاد أدوات وعدد جديدة

ولعله خطر لبعض الصيادين وهو يطارد الحيوان طلباً لقوته أن يستبقى بعض ما يصطاده ويستأنسه ويستولده وبذلك تتوافر له سبل الراحة في العيش . غير أنه قبل أن يتم له ما يريد من جمع القطعان كان لابد له أن يكد ويكدح ويراعي جانب القصد في عيشه بأن يقتصر من كسبه على ما يحفظ حياته

ولما أن تم للأنسان جمع الحيوانات استخدمها في قضاء مصالحه وأصبح
تملكها من الضروريات، وعلى عدد ما تملكه منها توقفت منزلته الاجتماعية
بين عشيرته وأيقن إذ ذاك بأنها خير ما يدخر للمستقبل

ولما تكاثرت الناس واستوطنوا جهات معينة وفلحوا الأرض أصبح
تملك الأرض الزراعية أفضل أنواع الثروة . وأن الأرض التي استطاع
الأنسان أن يحسنها بوسائل صناعية مثل حفر الآبار كوّنت أول عنصر
هام من عناصر رأس المال . وأما الحيوانات وغيرها مما كان يعد رأس مال
فقد أصبحت في المرتبة الثانية

وفي بعض الجهات غير الزراعية كانت الأحجار الكريمة والمعادن
النفيسة من الأشياء المرغوب في اقتنائها وإدخار جزء منها للمستقبل
ولقد تقدمت الزراعة والصناعة في القرن الثامن عشر بفضل
الاختراعات الحديثة وتطلبت هذه الحال تكاليف جديدة اضطر معها
الأنسان الى استخدام جزء من ثروته العامة لأقامة المصانع وتجهيزها
بالآلات والمعدات اللازمة للصناعة والأنتاج
وأن ذلك الجزء من الثروة الذي استخدم في أعداد المصنع أصبح
رأس مال .

حاجة الناس الى رأس المال في ازدياد : تزداد حاجات الأنسان كلما
تقدمت المدنية وتبعاً لذلك تزداد وسائل انتاجها . ولسد هذه الحاجات
وتحقق وسائل انتاجها يحتاج الى رأس مال كبير ينفق بمضه في هذا
السبيل ويدخر البعض الآخر ليستخدم في المستقبل فيما عسى أن يحتاج

اليه من التكاليف الجديدة الناشئة عن زيادة الطلبات أذ أن حاجات الإنسان ومطالبه تزداد بزيادة ثروته ودرجة عرفانه. ولقد شوهد أن مقدرة الإنسان على الادخار تزداد بدرجة معادلة لزيادة درجة عرفانه وثروته

العوامل التي تساعد على الادخار ونحو رأس المال : يتكون رأس المال في الوقت الحاضر من الادخار ومعناه الاتيفق الإنسان كل دخله على أن يستغل ما يدخره. والإنسان في الادخار مدفوع بعوامل عدة أهمها ما يأتي:

أولاً : حالة الأمن : لأن اطمئنان الفرد على ما يملك ويدخر من أهم عوامل الادخار، فكان الفلاح قديماً لا يميل الى التوفير لأنه كان عرضة للنهب والسلب من جانب الحكومات، فقد كان الفلاح الفرنسي في القرن الثامن عشر لا يدخر لاضطراب الأمن، ولا استبداد الحكومة، وفرض الضرائب وجمعها بطريقة جائرة . وقد سمعنا الكثير عن حالة فلاحنا في القرن التاسع عشر وكيف كان يدعى الفقر حتى يفر من الالتزامات الكثيرة التي فرضتها عليه حكومات ذلك الزمن. ومن حسن الحظ أن زالت هذه الحالة السيئة في العصر الحديث في معظم الدول المتقدمة فأقبل الناس على الادخار .

ثانياً : أساليب التثمين الحديثة : أفسحت في المجال للادخار وتثمين ما يدخر مهما كان قدره اذ تقوم المصارف المالية والشركات الصناعية والتجارية بتثمين أموال الغير مقابل أرباح معينة تدفع لهم وهم في الوقت نفسه لا يضطرون الى تغيير نوع العمل الذي يكسبون منه معاشهم . فمثلاً يستطيع الإنسان أن يشتري بما يدخره أمهراً أو سندات من أحد

المصارف المالية كبنك مصر تدفع له أرباحها وهو آمن مطمئن في مواعيد محددة من السنة .

ثالثاً : الروابط والالتزامات المائلية : وهذه من أقوى البواعث على الادخار لأن الإنسان مضطر الى المحافظة على من يعول وضمان مستقبلهم بقدر ما يستطيع . كما أن الأفراد في الجلة يميلون الى ترك أملاكهم أحسن حالا منهم عند ما بدأوا هم حياتهم . ففي إنجلترا يدخر الأفراد نحو عشرين مليوناً من الجنيهات كل سنة في شركات التأمين على الحياة وهم يعلمون أنهم يدخرون تلك المبالغ لزوجاتهم وأولادهم من بعدهم . أما الرجل الأعزب الذي لا يرتبط بروابط عائلية فإنه يصرف معظم ما يكسب وأن ادخر شيئاً فلشيخوخته

رابعاً : حب الادخار لتحقيق رغبة ما : كالرغبة في الظهور على الأقران ، أو التقدم في صفوف الحياة الاجتماعية بفضل الثروة المادية ، أو لمجرد الرغبة في جمع المال وهذا أقل العوامل أثراً في الادخار .

خامساً : عناية الآباء بتربية الأبناء : أن من مظاهر نمو رأس المال في الحياة الحديثة أن الآباء يعنون بتربية الأبناء تربية صحيحة حتى يستطيعوا بفضل تربيتهم العقلية والجسمية أن يكسبوا ويدخروا أكثر مما كسب وادخر آباؤهم من قبل . وبهذه الطريقة أضافوا عاملاً جديداً الى عوامل الادخار ونمو رأس المال .

تساعد العوامل المتقدمة على الادخار غير أن هناك ظروفًا ومؤثرات من خصائص الحياة الحاضرة لا تشجع الأفراد على الادخار بطريقة عامة .

فمثلا كان الإنسان قديما مضطرا الى أن يشيد منزلا يسكنه، وكان هذا يستلزم الادخار من جانبه. غير أنه في الوقت الحاضر يستطيع أن يسكن منزلا قد يكون نفخا على حسب حاجته ورغبته وميوله من غير أن يتكلف بناء، وذلك في مقابل أجر يدفعه لصاحبه. كما أنه يستطيع برأس مال قليل أن يؤثث منزله بأغراض الأثاث والرياش، وأن يقتنى أحسن الكتب وأفضلها، وما شا كل ذلك، بفضل أساليب البيع والشراء الحديثة ونظام القروض. وخلاصة القول أن رأس المال في نحو مطرد في كثير من بلدان العالم. وقد أدى ذلك الى نشاط الحركة الاقتصادية في جميع مظاهرها، وثرأ الأمم ثراء كبيرا، وشدة المنافسة بينها، اذ ترى الأمم التي تصبو الى العلياء تكون رؤوسا كبيرة من الأموال، وتسمى بجميع الوسائل والطرق الى زيادتها.

الثروة ورأس المال : تستعمل الثروة في الوجوه الآتية :

أولا : في الاستهلاك، وتسمى «ثروة الاستهلاك» وهي التي تستعمل لسد حاجتنا من مأكل وملبس ومسكن بطريق مباشر، ومصير هذه الثروة الى النفاذ

ثانيا : في الإنتاج، وتسمى «ثروة إنتاج» وهي التي تستخدم في الإنتاج ولا تستهلك وإنما تساعد على إنتاج ما نستهلك مثل بذرة القطن وغيرها من المواد الأولية التي لا بد أن تمر بأدوار صناعية كثيرة قبل أن تصلح للاستهلاك

ثالثا : في الكسب وتسمى « ثروة كسب » وهي التي تأتي لصاحبها بدخل عند استغلالها مثل العقار المؤجر . وقد يمكن اعتبار الشيء الواحد تابعا لجميع الأنواع الثلاثة السابقة الذكر على حسب ما يستخدم فيه ، فمثلا يعتبر المنزل من النوع الأول اذا مسكنه صاحبه ، ومن النوع الثاني اذا اتخذ مصنعا أو متجرأ ، ومن النوع الثالث اذا أجره لغيره ليأتي له بدخل . وكالبضعة في أنها اذا أعدت للتفريخ كانت ثروة انتاج ، واذا أعدت للغذاء كانت ثروة استهلاك . وكالفحم اذا استخدم في المصانع كان ثروة انتاج ، واذا استخدم في الأمور المنزلية كان ثروة استهلاك .

وقد ميز الاقتصاديون النوع الأول فاعتبروه ثروة على حين أنهم اعتبروا النوعين الآخرين رأس مال . كما ميزوا بين نوعي رأس المال فأطلق بوم بافريك (Bohm Bawerk) الاقتصادى النمساوى على ثروة الكسب « رأس المال الفردي او الشخصي » . وأما الثاني فقد سمي في عرف بعض الاقتصاديين « رأس المال المنتج » أو « رأس المال الاجتماعي » لأنه يعود على صاحبه والأمة معا بزيادة الثروة .

انتاج رأس المال : رأس المال لا ينتج منفردا بل لابد من اقترانه بالعمل ، لأن رأس المال مادة لا حول لها ولا قوة بنفسها . ولكنه اذا اقترن بالعمل فانه يساعد على الانتاج مساعدة عظيمة . فمثلا الفلاح الذي يستخدم المحراث والثور يعمل أضعاف العمل الذي يتسنى لمن لا محراث ولا ثور له . وهذه الزيادة في العمل هي دخل رأس المال . أما المحراث والثور فهما رأس المال .

ولقد ذهب البعض الى أن رأس المال منتج بنفسه ذلك لأن قدرا كبيرا من رؤوس الأموال ينمى فى الأسهم والسندات التى تعود على أربابها بدخل وهم لا يعملون فى تكوينه. وهذا خطأ لأن دخلهم هذا ماهو الا نتيجة لعمل غيرهم ممن يقومون بتشجير الأموال واستغلالها .

يقول الاقتصادى النمساوى السابق الذكر فى تفسير طبيعة رأس المال ووظيفته « أن غرض الإنتاج إيجاد بضائع للاستهلاك » وهذا يمكن الوصول اليه بطريقتين :-

الأولى : مباشرة، وهى أن تقرر مجهوداتنا بقوى الطبيعة لانتاج ما يلزمنا من الحاجات

الثانية : غير مباشرة، وهى أن ننتج أولا وسائل الإنتاج وبهانسد ما يلزمنا من الحاجات، فمثلا اذا عطش فلاح فانه يطفىء ظمأه بان يذهب الى أقرب غدير، ويتناول الماء بيده ويشرب، ويكرر ذلك كلما أراد الشرب (وهذه هى الطريقة المباشرة) وأما أن يصنع دلوا ويملؤه ماء ويأخذه معه الى منزله ليكفيه مؤونة التعب ليومه، وقد يزيد عمله فيحفر قناة توصل الماء من الغدير الى منزله (وهذه هى الطريقة غير المباشرة) . على أنه لا يتمكن من انجاز ذلك الا بعد أن ينتج وسائل الإنتاج، وهذه الوسائل هى رأس المال، وبها يتمكن من أنتاج الأعمال المنتجة من غير كبير عناء

كفاية رأس المال : وتتوقف كفاية رأس المال فى الإنتاج على عاملين :

الأول : ملاءمته من حيث نوعه وصلاحيته للغرض الذى يستخدم

فيه. فالآلات الحديثة أكثر ملاءمة للأنتاج من الآلات العتيقة لأنها تنتج مقادير أوفر ومصنوعات أدق وأجود، على أنه إذا استخدمت آلات ضخمة في بناء صغير لا يتفق مع ضخامتها فإن هذا يقلل من كفاية رأس المال في الأنتاج

الثاني : طريقة استخدام رأس المال ، فهو لا ينتج الأنتاج المطلوب من حيث الدقة والجودة والقدر الا اذا روعى في استخدامه المهارة والخبرة الفنية وحسن الإدارة والتنظيم. ولقد قال أحد الاقتصاديين «تقدر كفاية الأنتاج كثرة وقلة بنسبة المنتجات الى ما يبذل فيها من الجهود» مادية كانت أو معنوية

أنواع رأس المال : لرأس المال تقاسيم عدة فمنها تقسيمه على حسب دوامه، ومنها تقسيمه على حسب ما يستخدم فيه، فيقال رأس مال صناعي، ورأس مال تجاري، ورأس مال زراعي. ومنها تقسيمه على حسب تنوع الاستخدام، فيقال رأس مال مخصص وهو ما يستخدم في حالة معينة، ورأس مال غير مخصص وهو ما يستخدم في عدة حالات. غير أننا سنقصر كلامنا على تقسيم رأس المال على حسب دوامه إذ أن هذا التقسيم أهم

وينقسم رأس المال على حسب دوامه قسمين : —

الأول : رأس المال المتداول وهو الذي لا يستخدم الامرة واحدة في الأنتاج كالمواد الأولى فإنها اذا استخدمت في الأنتاج لم يبق منها شيء كمواد القطن والزيت والفحم التي تستخدم في أنتاج قطعة من النسيج

· الثاني: رأس المال الثابت، وهو ما لا يتحول الى ما ينتجه وانما يستخدم أكثر من مرة في الإنتاج كالمصانع والآلات والسفن والسكك الحديدية وعربات النقل والركوب وغيرها من الأشياء التي تبقى طويلا وتسهل العمل . على أن رأس المال الثابت لا يشمل ، كما يقول جيفونس ، كل نوع من الأملاك الثابتة . اذ أن الكنائس مثلاً والمساجد والآثار والرسوم والكتب وأشجار الزينة وغيرها قد تمكث زمناً مديداً ، الا أنها ليست برأس مال، لأنها لا تساعد على إيجاد أموال جديدة

وتعتبر رؤوس الأموال الثابتة أهم وأنفع من المتداولة . ويلاحظ أن رأس المال الثابت يتطلب تضحيات عظيمة أملا في فوائد مستقبلية اذ قد يمضي زمن طويل قبل أن يثمر المشروع الذي يستخدم فيه رأس مال ثابت، كقناة يتكلف حفرها مبالغ طائلة لا تثمر الا بعد بضع سنين، وكقائمة مصانع للغزل والنسيج . ومثل هذه المشروعات تتطلب بعد نظر واقداما وهما صفتان لا توجدان الا في الأمم الراقية . أما في الأمم المتأخرة فتكثر رؤوس الأموال المتداولة اذ تصرف ثروتها في المستهلكات

رأس المال في القطر المصري : اعتمد القطر المصري في النصف الأخير من القرن التاسع عشر في رأس ماله الثابت على الأموال الأجنبية . ولقد نشأ هذا عما يأتي : —

أولا : قلة الدخل وضعف قوة الادخار تبعا لذلك

ثانيا : اختلال الأمن وعدم اطمئنان الناس على ممتلكاتهم، وكثرة الضرائب وعدم انتظامها ، وتعسف الحكام وظلم الجباة حتى ضجع الملاك

وكثيرا ما فضلوا ترك ملكية الأراضى هربا من تلك الحالة السيئة وما جرت عليهم من ويلات . واذا امتلك فريق منهم شيئا من المال فقد كان يفضل خزنه في مكان أمين على أظهاره وتسميره، وهذا مما أخر تسمير المال بالطرق الاقتصادية الحديثة من جانب المصريين .

ثالثا : الجهل وانتشار الأمية مما حال دون أقبال المصريين على تسمير

أموالهم في المصارف والشركات الصناعية والتجارية وغيرها

غير أنه عندما استتبت الأمور، وعاد الأمن الى نصابه، وانتظمت ملكية الأراضى الزراعية وغيرها. وبدت ضرورة رؤوس الأموال لتحسين الحالة الزراعية والتجارية والاقتصادية بوجه عام، هرع الأجانب وأسس المليون منهم المصارف، وانتشر فريق الرايين منهم في القرى، وأقرضوا الفلاح بأسعار مرتفعة فأثروا على حساب جهله، فأدرك المصريون ضرورة التعاون المالى وتسمير رؤوس أموالهم المدخرة في المشروعات النافعة للبلاد. وكان من نتائج ذلك أن أقبلوا على شراء سندات الدين المصرى حتى لقد بلغ ما اشتروه من هذه السندات نحو النصف تقريبا . وأن عاونوا في تأسيس أول مصرف وطنى وهو بنك مصر. وأن شراء ما عرضه هذا البنك من أسهمه الجديدة في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥، التى بلغ ثمنها ربع مليون من الجنيهات، فى نحو شهر لأ كبر دليل على اتجاه ميول المصريين الى الأخذ بالأساليب المالية الحديثة فى تسمير رؤوس أموالهم والعمل على عدم ترك البلاد تحت رحمة رؤوس الأموال الأجنبية .

الفصل الخامس

تنظيم الإنتاج

كان الإنتاج في الأزمنة الغابرة يرمى الى سد الحاجات وأشباعها بطريق مباشر . فكانت العائلة الواحدة تنتج كل ما احتاجت اليه ، وتسيطر على ما تملكه من أرض يفلحها أفرادها ، من غير أن تلجأ الى مأجورين أو إلى رأس مال غير رأس مالها . وكان من السهل عليها أن تكيف إنتاجها على الوجه المطلوب لاستهلاكها . ولا يزال هذا النوع من الإنتاج منتشرًا بين القبائل المتأخرة في المدنية ، كما أننا نرى بين الشعوب الراقية أفرادًا ينتجون ما يستهلكون ولكنهم أفراد قليلون وحالات نادرة . أما في الأزمنة الحديثة فقد أصبح الاستبدال وجهة الإنتاج فينتج كل من الزارع والصانع لغيره سواء أكان هذا الغير في بلد المنتج أم بعيداً في أقطار نائية . وأصبح هذا النوع الثاني أساس النظام الاقتصادي الحالى وعليه تقوم الأعمال بين سائر الأمم . فجدة الاقتصاديون ومن له صلة بالأمور المالية والتجارية في استنباط أفضل الأساليب وأحسن الطرق لتنظيم الإنتاج وجعله محققاً بقدر المستطاع أغراض المنتج والمستهلك . وتناول تنظيم الإنتاج كل عوامل الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال فلم يقتصر على انتقاء الأرض والمادة الأولى بل تناول توزيع العمل على العمال بحيث يصيب كل فرد ما يحسنه ، وتناول مهمة إعطاء العامل أفضل المواد وأحسن المدد حتى ينتج أقصى ما يمكنه بأقل قدر مستطاع من الجهد

والنفقات . وخطا الإنتاج في فروع الرئيسية بسبب هذا النشاط الاقتصادي نحو التركيز خطوات واسعة النطاق، وزادت حركة المشروعات والأعمال الكبيرة زيادة ما كانت تخاطر ببال أرباب الصناعة والتجارة منذ قرن مضى . هذا ويسير التركيز في فروع الإنتاج الرئيسية من زراعة وتجارية وصناعية سيرا حثيثا ولما كان تنظيم الإنتاج أظهر أثرا في الصناعة فأننا نأتى على تطوراتها

تطور الصناعة : مررت الصناعة على حسب تعاليم أصحاب المذ

التاريخي من الاقتصاديين^(١) بخمسة أدوار متعاقبة وهي : —

أولا : دور الصناعة المنزلية أو الصناعة العائلية . وكان سائدا بين الجماعات الأولية منذ أزمان بعيدة واستمر حتى أوائل القرون الوسطى فكانت الناس مقسمة الى جماعات صغيرة استقلت كل واحدة منها عن الأخرى

(١) اختلف الاقتصاديون في كيفية استنباط الأصول العلمية الاقتصادية وفيها هي أحسن الوسائل للوصول الى تلك الأصول، ونحنا كل فريق منهم منهاجا خاصا في كيفية الاستنتاج . فقال فريق وعلى رأسه ريكاردو (١٧٧٢ — ١٨٢٣) وهو اقتصادي انجليزي اعتبر الاقتصاد ان الانسان واحد في كل الأزمنة واحد في كل الأمم وأن همه دائما جمع الثروة والحصول على خير أعم بتعب أقل وقد بنوا أصول علم الاقتصاد على يدهيات وضوها لهذا الغرض ويسمى مذهبهم بالمذهب العلمي .

أما أصحاب المذهب التاريخي، وقد ظهر في ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، وعلى رأسهم كارل ماركس قرأوا أن لا تبني الأصول الاقتصادية على الرجل الحيالي كما كان يفعل انصار المذهب العلمي بل على الحقائق الزاهنة التي ينوصلون الى معرفتها بالمشاهدات الحسية وبملاحظة كل ما يقع تحت النظر من الأحوال الاقتصادية، وبالاستعانة بالتاريخ في معرفة النظم القديمة والاستئناس بها في تعرف الأحوال المادية الحاضرة وبعمل تجارب مختلفة من وقت لآخر كما يفعل الكيميائي قبل أن يتوصل الى الحقائق العلمية وبالأحصائيات التي تنصرف فيها من وقت الى آخر قيمة الصادرات وقيمة الواردات وعدد السكان وكمية الحاصلات من صنف من الأصناف وغير ذلك مما له اساس بالنظم الاقتصادية .

من الوجهة الاقتصادية لا تستهلك الا ما تنتجه ولا تنتج الا بقدر ما تستهلك. وان خرجت عن هذه القاعدة فكان خروجها قليلا، وكان توزيع العمل والمبادلة من أندر الأشياء عندها. وتركبت كل جماعة من أفراد أسرة واحدة بما لديها من أتباع ورقيق فكان المالك في زمن الرومان مثله مثل الأمير الأقطاعي يملك أرضا واسعة وعنده عدد عظيم من العبيد والخدم يقومون بكل ما يحتاج اليه من عمل.

تطور هذا الدور تطوراً قليلاً إذ أخذت بعض العائلات تنتج من بعض الأشياء ما يزيد على حاجاتها بمساعدة عمال مأجورين يشتغلون تحت إشراف رب العائلة ولحسابه لاستبدال هذه الأشياء في السوق. وتشبه هذه الحالة من بعض وجوها ما يحدث الآن إذ تصنع بعض العائلات ما تحتاج اليه من مأكل وملبس كما أنها تصنع أشياء أخرى تبيعها في السوق.

ثانياً : نظام الطوائف الصناعية : وقد ظهر هذا الدور في أوروبا في القرون الوسطى وامتاز عن سابقه بانفصال الصناعات، واستقل كل فريق بصناعة خاصة، وأصبح العامل في المدن مستقلاً يملك المادة الأولى والعدد التي يحتاج إليها في صناعته فكان بمثابة عامل وصاحب رأس مال وكان لا يصنع الا ما يطلب منه بواسطة زبائنه ثم تدرج قليلاً فأخذ يصنع بقدر احتياجات السوق التي يعيش في وسطها وكان عضواً في طائفة صناعية ضمت إليها كل الأفراد الذين يصنعون صنفاً واحداً بقصد التعاون والدفاع عن أنفسهم ضد تعدى نبلاء الأقطاعيات على مصانهم ومتاجرهم. وكان لهذه الطوائف شأن كبير في تاريخ أوروبا السياسي والاقتصادي أثناء تلك الأزمنة.

ويلاحظ أنه ظهر في هذا الدور انقسام في الإنتاج الاقتصادي فبعد أن كان رب العائلة هو القابض على الإنتاج الزراعي والصناعي انقسم الإنتاج الى زراعي ومركزه الريف وصناعي ومركزه المدن وتمتع العامل بنوع من الاستقلال بعد أن تحرر من سلطة الملاك الزراعيين ولكنه ما لبث أن فقد استقلاله تحت ضغط الممول ودخلت الصناعة في دورها الثالث .

ثالثاً : نظام الاقتصاد المنزلي أو دور العمل في محل الإقامة . وقد تدرج من النظام السابق كما قدمنا لأن العمال فقدوا استقلالهم وبعد أن كانوا يملكون المادة الأولى والآلات لصنعها وينتجون زبائنهم أو للجمهور المتصل بهم بددوا عن المستهلك وأصبحوا يصنعون لأمر واذن فرد واحد أخذ على عاتقه تصريف المصنوعات . فكان العامل يصنع في منزله بواسطة عدد يملكها أولاً ولا يملكها ثم يعطى ما يصنعه لتاجر لا لمستهلك لأنه لم يعد قادراً على بيع ما أنتجه في سوق قريته لاضمحلال هذه الأسواق وانتقالها للمدن ولعدم مقدرته على شراء المادة الأولى اللازمة للأسواق الجديدة ثم صنعها والانتظار حتى يبيعها . وكان من جراء هذه الحالة أن ازداد نفوذ الوسيط (التاجر) وتوسع في حدود وظيفته حتى أصبح صاحب عمل Entrepreneur على حين قل نفوذ الصانع وأصبح مجرد أجير لا يملك خاماً ولا عدداً .

رابعاً : الإنتاج المنظم أو نظام الصناعة في المعامل : خطا الوسيط خطوته الثانية الطبيعية وبعد أن كان يوزع العدد والمادة الأولى على العمال

في منازلهم شيد لهم مكاناً خاصاً وجمعهم في صعيد واحد وقسم العمل بينهم كل على حسب استعدادده وكفايته الفنية لينشط الإنتاج وينتقص من تكاليفه حتى ينافس غيره في الميدان الاقتصادي وانقلب من وسيط أو تاجر الى صاحب مصنع عليه تنظيم الإنتاج وعليه وحده الغرم وله الغنم . وقد حدث هذا التطور أثناء القرن السادس عشر وكان من جرائه أن زاد الإنتاج زيادة تفوق حد الوصف ، واستمرت الحال سائرة الى الأمام من وجهة الإنتاج الاقتصادي حتى اخترع البخار فحدث انقلاباً صناعياً عظيماً ودخلت الصناعة في طورها الحالى

خامساً : الصناعة الآلية أو نظام المصنع الآلى : استخدم الانسان القوى المحركة مثل البخار والكهرباء فى ادارة الآلات فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وحلّ المصنع الآلى محل المصنع اليدوى وكان من نتائج هذا الانقلاب الخطير أن بلغ الإنتاج فى وقتنا الحاضر أقصى حد له ، ولم يقتصر العمل على الرجال القادرين بل تناول الأطفال والنساء واشتغلت الآلات ليلاً ونهاراً وازداد عدد العمال فى المصنع الواحد حتى بلغ الآلاف وعشرات الآلاف ، وازداد رأس المال زيادة عظيمة وأثرى أفراد على حساب أفراد اثراء كبيراً . فضج الاشتراكيون الذين يطلقون على هذا النظام اسم (النظام الرأسمالى) لأن رأس المال هو السيد المتسلط على العامل وهبوا يدافعون عن العمال وعمّا آلت اليه حالتهم من التعاسة والشقاء ونهبوا الجمهور الى عيوب هذا النظام ومساوئه فأبانوا من جملتها كثرة الحوادث التى تودى بحياة عدد من العمال واصاباتهم بالمعاهات وازدياد عدد العاطلين . منهم والآخراف فى الإنتاج اسرافاً غرقت به السوق

فنشآت الازمات الصناعية والتجارية وفيها من الأضرار ما فيها . وقد عارضهم في آرائهم فريق الرأسماليين بحجج أخرى فأبانوا ما لرأس المال من فضل عظيم في الإنتاج ، وما لأرباب الأعمال من أثر فعال في تنظيم الإنتاج وتوجيهه الى أحسن النتائج التي عادت على الفريقين بالخير . وأظهروا استعدادهم لقبول كل تشريع يقضى بتحسين حال العمال ورفع مستواهم .

اتصلت هذه الأدوار بعضها ببعض ، ومن الخطأ أن نقول أن دورا منها كان مستقلا عن سابقه بل الذي يجدر معرفته هو أن كل نظام من هذه الأنظمة قد ساد في وقت معين . واننا نرى الى الآن امثلة لكل منها في العالم الاقصادى . وفي القطر المصرى حيث لم تتقدم الصناعة تقدمها المطلوب يجد الباحث امثلة لكل من هذه الأنظمة .

طريقة التنظيم

وظيفة التنظيم هي إيجاد التوازن الاقصادى وهذا يحدث عند ما يكون الإنتاج (العرض) كافيا للطلب فان نقص عن الطلب أو زاد عنه كان ضارا ، لأن كل زيادة على الحاجة معناها ضياع في ثروة مفيدة وفي جهد صرف في غير وجوهه النافعة .

وكان التوازن بين الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب) من أيسر الأمور وأسهلها عندما كان الإنسان ينتج بقدر ما يستهلك وعند ما كان المنتج متصلا بالمستهلك مباشرة . مثل ذلك في الصناعات الصغيرة فأن صانع الأحذية مثلا يصنع بقدر احتياجات زبائنه وليس عليه بعسير

أن يتعرف ذلك لأنه متصل بهم مباشرة . أما في الصناعات الكبيرة فأن الأمر غير ذلك لأن الصناع ينتجون للسوق بصفة عامة معتمدين على تقديرات في الاستهلاك ربما أخطأوا في حسابها فيختل التوازن، ومن هنا تنشأ الأزمات والاضطرابات المالية المختلفة .

على أن الإنتاج ينظم نفسه بنفسه كما يقول فزيق من الاقتصاديين بواسطة قانون العرض والطلب على المبدأ الآتي : « ترتفع قيمة الأشياء أو تنخفض على حسب قلة كميتها وعجزها عن أشباع حاجتنا » . ولأيضاح هذا يقول أصحاب هذا الرأي أنه اذا وجدت صناعة من الصناعات لا تقوم بإيفاء حاجات الناس إليها بسبب نقص في رأس مالها وفي يدها العاملة فأن الطلب يكون عليها عظيما فترتفع قيمة مصنوعاتا ارتفاعا يعود على منتجها بربح وفير مما يغري غيره من المنتجين على انتاجها فيزداد صنفها في السوق حتى تفي بحاجة المستهلكين . وأما اذا صنعت أشياء تزيد على الطلب عليها فان ثمنها ينخفض ويخسر منتجها تبعا لذلك فيعمد الى تقليل كمية ما ينتج لدرجة تتساوى مع ما يطلب من سلعته . ومن ذلك يتضح أن أثمان الأشياء ترتفع تارة وتنخفض أخرى حتى تصل الى نقطة معينة يقرر هامقدار تكاليف أنتاجها . وتكاليف الإنتاج تتضمن ثمن المادة الأولى، وأجر العامل، وفائدة رأس المال وتجديد الثابت منه، وأجر النقل، والضريبة المفروضة على السلعة ، والتأمين على المصنع ، وغير ذلك من المصروفات العامة . ويقال أن ثمن الشيء عادى اذا تساوى ثمنه مع تكاليف أنتاجه . على أن هناك اعتراضاً على هذا الرأي النظرى من الوجهة العملية اذ لا يتيسر أحداث هذا التوازن الاقتصادى عمليا الا في سوق واحدة . أما

والواقع غير ذلك فإنه لا يسهل التوازن إلا إذا كانت عوامل الإنتاج متحركة قابلة للنقل من مكان إلى آخر ومن صناعة إلى أخرى بسرعة عظيمة فلا يسهل نقل رؤوس الأموال المستعملة في الزراعة أو في الصناعة مثلاً لأنها رؤوس أموال ثابتة لا تتحول بالسرعة المطلوبة أو على حسب رغبة الإنسان . فإذا أقام صاحب عمل مصانع للصابون وكثر الصابون في السوق وقل ثمنه ورأى أن صناعته بارت فليس من السهل عليه أن يقلب مصانعه لصناعة الأحذية ويترك صناعة الصابون . وهكذا لا يسهل على الزارع أن يترك مزارعه التي صرف فيها زمناً طويلاً وأنفق على إصلاحها مبالغ طائلة إلى غيرها من الحرف بمجرد نزول أثمان المحصولات . ولهذا السبب فكر بعض الكتاب قديماً أن توزيع الصناعات والحرف والمهن يجب أن لا يترك تحت رحمة قانون العرض والطلب بل يجب على الحكومة أن تسيطر على توزيعها كما كانت الحالة في بعض البلدان الأوروبية قبل الثورة الفرنسية الكبرى، فلما قامت هذه الثورة قضت على مبدأ تدخل الحكومة في توزيع الأعمال وتركت الحرية للعمل يختار الإنسان ما أحب منه . وقد سارع باقي الدول الغربية لاعتناق هذا المذهب وأصبحت حرية العمل من حق الإنسان في عصرنا الحديث فله أن يتخير من المهن ما يشاء . فإذا اختل التوازن الاقتصادي واضطربت الأمور ونشأت الأزمات فإن الأساليب الاقتصادية الحديثة تخفف وطأتها وتلطف من حدتها . وأفضل الوسائل التي يمكن الالتجاء إليها لتنظيم الإنتاج هي المنافسة الحرة ونظامها وهو ما سبق أن بينا مزاياه وعيوبه في مكان آخر

والخلاصة أن تنظيم الإنتاج يرمى إلى التوازن بين الإنتاج والاستهلاك

وينير الطريق أمام المنتج حتى يحسن استخدام رأس المال باختيار أفضل المواد وأحسن العنصر يرتبها في مكانها أحسن ترتيب ، وبانتقاء العمال وتدريبهم على الأعمال كل بحسب كفايته واستعداداته ، وبالأشراف على الإدارة العامة اشرافا يتحقق معه عدم التبذير في المادة الأولى ، والاقتصاد في زمن الإنتاج من غير اجهاد لقوى العامل ، وبالسعى في توزيع منتجاته في الأسواق المحتاجة اليها بأساليب عصرية وبأسعار تتناسب مع تكاليف الإنتاج مراعى حاجات المستهلك وظروف المنافسة .

الباب الثالث

استبدال الثروة

الفصل الأول

ماهية الاستبدال: الاستبدال في الواقع جزء من الإنتاج، إذ الإنتاج يتضمن ثلاثة أدوار وهي :

- (١) مجرد تغير شكل المادة الأولى وهو أبسط أنواع الإنتاج
- (٢) تغير المكان وهو نقل المادة الأولى من مكان لا يحتاج إليها فيه إلى مكان تمسّ فيه الحاجة إليها
- (٣) وتغير الملكية وهو ما يعبر عنه بالاستبدال

أصله ونموه : في الأزمان التي كان يعيش فيها الإنسان بين أسر منعزلة وقبائل متفرقة تقوم كل واحدة منها بسد حاجتها بكدها لم يكن للاستبدال أثر بينها أو كان له حظ قليل جدا إذ كان الإنسان يستهلك ما ينتجه مباشرة وكان لا ضرورة للاستبدال لتشابه المنتجات. على أنه يمضي الزمن اختلطت قبائل أقليم بغيرها من قبائل الأقاليم الأخرى فحصل الاستبدال بينها لتنوع المنتجات . ومن المحتمل أن يكون أصل الاستبدال ناشئا عن تبادل الهدايا بين القبائل مع ملاحظة أن الهدية تقابل بأخرى تعادلها عادة في القيمة .

ولما أن استوطنت القبائل جهات معينة، وفلحت الأرض، وتقدمت الزراعة، ونشأت المدن، أصبح الاستبدال من ضروريات الحياة الاقتصادية الجديدة . ثم تقلم واتسعت دائرته حتى شملت القطر الواحد بأجمعه . وتعدته الى سائر الأقطار التي تختلف منتجاتها عن منتجات ذلك القطر وبذلك دخل الاستبدال في طوره الدولي الحديث .

مزايا الاستبدال : تنحصر مزايا الاستبدال وخاصة في الأزمنة الحاضرة

فيما يلي :

(١) يساعد كل منتج على أن يستبدل السلع التي تزيد على حاجته بسلع الآخرين التي تزيد على حاجتهم وبذلك يفيد ويستفيد . ولولا الاستبدال لما أُنْتِج الأُنسان أكثر مما يحتاج اليه من السلعة الواحدة ولبقى الكثير من كنوز الأرض وغللاتها دون استثمار

(٢) ويساعد على أن يبذل كل منتج أقصى جهوده وعلى أن ينتفع بتلك الجهود على أحسن حال فهو بذلك يساعد على تحقيق الأغراض من تقسيم العمل

(٣) يساعد على أن يتخصص كل إقليم بإنتاج ما هو ممتاز به طبيعياً فيتسنى للعالم الانتفاع بمنتجات جميع الأقطار كقطن مصر، وبن البرازيل، ومطاط الأقاليم الاستوائية، وخم إنجلترا، وصلب المانيا، وزيت الولايات المتحدة، وحرير فرنسا، وما الى ذلك من الغلات التي خصت بها الطبيعة بمض الأقطار دون غيرها .

الوسائل التي تنشط الاستبدال : من الوسائل الضرورية لنشر

الاستبدال وتقدمه ما يأتي :

(أولاً) قيام طائفة من التجار ليكونوا وسطاء بين المنتج والمستهلك
وهم بذلك يسهلون عمليات الاستبدال
(ثانياً) طرق المواصلات اذ كلما تقدمت وتوافرت وسائل النقل
نشط الاستبدال

(ثالثاً) النقود: فان النظام الاقتصادي قديماً كان قائماً على المقايضة وهي
استبدال سلعة بأخرى، على أنه بتدرج الأمم في معارج الحضارة تعددت أنواع
المبادلة فأصبحت المقايضة نظاماً غير صالح فأتخذت بعض الأشياء القيمة
واسطة للتبادل بين الجماعات المتحضرة وحلت المعادن النفيسة محل المقايضة
وبذلك نشأت النقود التي ضاعفت حركة الاستبدال ونظمت طرقه وحولت
المقايضة الى بيع وشراء

الفصل الثاني

القيمة

القيمة أساس الاستبدال وعليها قوامه . وللقيمة كما قال آدم سميت معنيان متداولان :

(١) قيمة استعمال : وهي مقدار المنفعة التي يستمدّها الإنسان من استعمال الشيء .

(٢) وقيمة استبدال : وهي قوة الشيء أو قدرته في الاستبدال بغيره . وقد اصطلح العلماء في الاقتصاد أن يقصر لفظ « المنفعة » على المعنى الأول ولفظ « القيمة » على المعنى الثاني .

الأسباب التي تعيّن القيمة : لا بد من توافر صفات ثلاث في الشيء حتى يكون له قيمة وهي :

(أولا) أن يكون الشيء موافقا لرغبة الإنسان ، أو بعبارة أخرى أن يكون صالحا لسد حاجة لديه ، أو ذا منفعة خاصة له .

(ثانيا) وأن يبذل في الحصول عليه جهد أو عناء من جانب الإنسان هو مقدار العمل الذي يبذله في الحصول عليه .

(ثالثا) وأن يكون الشيء قابلا للاستبدال أو نافعا للتداول بين أفراد عديدين .

ويعلم مما تقدم أن الأساس الأول للقيمة هو موافقة الشيء لرغبة في نفس الإنسان . وتنتج هذه الرغبة في نفسه من كون هذا الشيء نافعا

له مثل أنواع المأكول والملبس ، أو من كونه سارا مرضيا لنزعة في نفسه مع أنه قد لا يكون كبير المنفعة في حد ذاته مثل الإنسان الذي يتعشق الآثار القديمة وطوابع البريد المستعملة فيجمعها ويدفع ثمنها عظيمًا للحصول عليها ، أو مثل الإنسان الذي يحتفظ بخاتم من الفضة لأنه تذكّار من لإنسان آخر أهدها إليه .

أما الأساس الثاني للقيمة فهو مقدار الجهد الذي يصرف في الحصول على شيء من الأشياء . وليان ذلك نقول ان ندورة الشيء هي التي تؤثر في قيمته اذ لو فرض وأصبحت كل الأشياء التي يحتاج اليها الإنسان كثيرة ، وفي مقدوره الحصول عليها من غير جهد ، وأخذ القدر الذي يفي بحاجاته منها كما يأخذ الآن ما يحتاج اليه من ضوء الشمس ومن الهواء ، لعدمت صفة القيمة ، ولأصبح كل شيء لا قيمة له مهما كان شهيا وناقصا ، ولعدمت أيضا صفة الأخذ والعطاء والبيع والشراء ، ولاخفت الأسواق واستغنى عن الاستبدال

ولقد اختلف كتاب الاقتصاد اختلافا عظيما في أهمية أسس القيمة فجعل فريق منهم أساسها ومدارها الرغبة التي توجد لدى الإنسان لاقتناء شيء من الأشياء ، لأنه يسد حاجة ، ولأنه ذو منفعة . ويقول الفريق الآخر بأن الجهد أو العمل الذي يصرف في إنتاجه والحصول عليه أهم ركن في تقدير قيمة ذلك الشيء . ومن هذا الفريق الآخر آدم سميث ، وركاردو ، وكارل ماركس الاقتصادي الألماني الشهير

ولعل أفضل تعريف للقيمة هو تعريف بول لروا بوليو اذ قال فيه «أن القيمة مزيج من قوة الرغبة في الأشياء وصعوبة الحصول عليها ومشقة إنتاجها»

القيمة والتمن — تقدر قيمة الشيء في الاستبدال نظريا بموازنتها بقيمة أشياء أخرى قابلة للاستبدال، غير أننا في الواقع تقدر قيمة استبدال كل شيء بموازنتها بمقياس متفق عليه هو النقود التي أصبحت بين الأمم المتحضرة وسيطا في المبادلة . وكل قيمة قدرت بالنقد فهي التي تسمى حينئذ بالتمن

كيف تتعين القيمة — تتعين قيمة الشيء بمقدار الكمية التي يمكن الحصول عليها من شيء آخر، أو بعبارة أخرى تتوقف قيمة الشيء على قوة شرائه للأشياء الأخرى، فإذا استبدل الإنسان منزلا بعشرة أفدنة يقال أن قيمة المنزل تساوي عشرة أمثال قيمة الفدان، أو بالعكس يقال أن قيمة الفدان هي عشر قيمة المنزل . وقد وضع شارل جيد هذا المعنى في الصيغة الآتية :

« تناسب قيمة شيئين تناسب عكسيا مع كميتيهما، فإذا زادت كمية أحدهما قلت قيمته بالنسبة للثاني »

الطلب والعرض

تعريف الطلب : عرفه نكلسون J. S. Nicholson بأنه « كمية الشيء المرغوب في اقتنائها بـشـمن معين، على أن يكون المشتري قادر اوراغبا في دفع هذا الثمن ، وبذا يكون نافذ الأثر »

ومن الجلى أن الطلب ليس مجرد الرغبة في الاقتناء لأن رغبات الإنسان ليس لها حصر، وكلما قلت وسائل الحصول على شيء زادت الرغبة فيه. وعلى ذلك فتقييد التعريف السابق بعبارة « بـشـمن معين » ضرورى ، أذ في الجملة يتوقف على ثمن الشيء مقدار ما يطلبه الإنسان منه . ومعنى هذا أن الكمية المطلوبة من الشيء عامل من عوامل تعيين ثمنه

الطلب وحاجات الإنسان: قال مارشال « حاجات الإنسان ورغباته عدة ومتنوعة، ولا تزيد حاجات الرجل الممجى كثيرا على حاجات الحيوان، غير أن حاجاته تزداد وتنوع كلما ارتقى في مدارج الحضارة والمدنية ، كما تزداد وتنوع وسائل أشباع تلك الحاجات »

وليس أدل على أهمية تنوع حاجات الإنسان ورغباته من قول جيد « أن الشعوب التى يقنع أفرادها من الحياة بشيء من الفاكهة الناضجة ، وبمكان ظليل ينامون فيه ، لا يستطيع أن تسير في معترك الحياة الدولية الحاضرة ، ويكون مصيرها الى الزوال السريع من عالم لا تعرف كيف تعيش فيه »

ولحاجات الإنسان ورغباته خصائص وصفات لكل منها أهمية

اقتصادية، وعليها تبنى قوانين الاقتصاد. فمن هذه الخصائص كثرتها وتنوعها، ومنها أنها محدودة الأشياء، إذ لكل رغبة حد تصل فيه إلى نهاية الأشياء. وهذا ما يعبر عنه بقانون تناقص المنفعة^(١) أو قانون أشياء الرغبات^(٢) وهو أهم قوانين الطلب وأعظمها أثرا فيه. ومعناه على قول شپان S. J. Chapman أنه كلما زاد مقدار ما نحصل عليه من شيء قلّت رغبتنا في الحصول على وحدات جديدة منه. فمثلا تقل رغبة الإنسان في اكل « الشكولاته » تدريجيا متى وصل في أكلها إلى درجة معينة. فإذا استمر في أكلها فانه يزهد فيها ثم يكرهها. ولأيضاح هذا نقول إنه كلما زاد مقدار ما يستهلك من أية مادة في زمن محدود فإن المنفعة التي تستمد منها تقل زيادتها نسبيا. فإذا استمرت هذه الزيادة وصلت الرغبة إلى حد الأشياء. وأن الزيادات التدريجية في المنفعة التي نحصل عليها من تلك المادة تسمى « المنافع التهاية ». ولأيضاح ذلك نضرب المثل الآتي، وهو بيان ما يستهلكه فرد من السكر في شهر واحد:

وحدات المنفعة النهائية	وحدات المنفعة المستمدة من استهلاك السكر وللنفعة الكلية	ألفان السكر التي تستهلك في الشهر
١٠٠	١٠٠	١
٨٠	١٨٠	٢
٥٠	٢٣٠	٣
٤٠	٢٧٠	٤
٢٠	٢٩٠	٥

Law of Diminishing Utility
Law of Satiabile Wants

(١) يسمى بالانجليزية
(٢) يسمى بالانجليزية

ويتضمن الجدول السابق أن الإنسان إذا استهلك أقة واحدة من السكر في الشهر استعد مائة من وحدات المنفعة ، وكانت وحدات المنفعة النهائية مائة كذلك . فإذا استهلك أقتين من السكر في الشهر قلت وحدات المنفعة التي يستمدّها منها نسبياً حتى نصير ١٨٠ بدلا من مائتين ، وكانت وحدات المنفعة النهائية في هذه الحالة هي الفرق بين وحدات المنفعة في الحالة الأولى ووحداتها في الحالة الثانية ، أي ثمانين . وهكذا في الحالات الأخرى الواردة في الجدول ، وكلها تين كيف تتناقص الزيادات التدريجية في المنفعة التي يحصل عليها مستهلك السكر ، وبعبارة أخرى أن رغبته في الحصول على وحدات السكر تقل نسبيا بزيادة تلك الوحدات ، فإذا استمرت الزيادة وصلت الرغبة الى حد الأشباع

وأن درجة الأشباع في بعض الحاجات الطبيعية كالأكل والنوم والرياضة محدودة ، وذلك بعكس الحاجات الاجتماعية والكمالية فإن حدها مرن . فبينما يمكن تحديد ما يأكله الإنسان من الخبز أو اللحم أو الفاكهة يتعذر أن نحدد الأثواب والحلى التي تقنع بها السيدة ، أو نحدد حب الظهور والجاه . على أن لهذه الحاجات أيضاً حدوداً ، أي درجة إشباع ، إذ أن كل زيادة جديدة تقلل منفعتها النهائية

أما النقود فدرجة إشباعها بعيدة جداً لأنها هي وسيلة الاستبدال التي يمكن أن تسد بها حاجات مختلفة ، ويظل الإنسان في حاجة إليها مادامت هناك حاجات متزايدة

وأن المنفعة النهائية لمعظم الأشياء تقل تدريجاً حتى تعدم ويحل محلها الامتناع والألم فانه من المؤلم أن يشعر الإنسان بالعطش ، كما أنه من

المؤلم أن يشرب أكثر مما يطفى ظمأه . ولقد كان من طرق التعذيب في القرون الوسطى أن يسقى الإنسان أكثر مما يحتاج اليه والخلاصة أن قانون تناقص المنفعة يختلف مباشرة باختلاف أهمية الطلب إذ يطلب الإنسان الأشياء التي يحتاج إليها أكثر من غيرها قانون الطلب : تكلمنا عن حاجات الإنسان باعتبار أنه يستطيع أن يحصل على كل ما يطلبه منها حتى يصل الى درجة الاشباع ، على أن الإنسان مقيد في طلبه بقدرته على ما يدفعه ثمنًا لحاجاته .

ويستنبط مما تقدم أن قانون الطلب يقضى بأنه « كلما انخفض الثمن زاد الطلب بشرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها ، أى لا تستجد ظروف أخرى تمنع فعل القانون كحدوث تغيير في قوة شراء النقود أو في الرغبات . وبالعكس كلما ارتفع الثمن قل الطلب بشرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها كما تقدم »

وينطبق هذا القانون على كل ماله ثمن من حاجات الإنسان ، فينطبق على المصنوعات والغلات والأجور ورؤوس الأموال . فمثلا إذا ارتفع ثمن الأرض قل الطلب على شرائها بشرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها . وإذا انخفضت الأجور ارتفع الطلب على العمال . وإذا ارتفع السعر قل الطلب على رؤوس الأموال . على أنه إذا وصل ارتفاع الثمن الى نقطة معينة يُعَدُّم الطلب فتتخفص الأثمان تبعا لذلك ، ويتجدد الطلب ويستمر حتى تنخفض الى نقطة معينة فيعدم ويصبح سلبيا بمعنى أن البائع قد يضطر الى تكبد الخسارة لتصرف ماله فيه من بضاعة . ومثال ذلك الفاكهة البائرة

الطلب المرن والطلب غير المرن

أن تقلبات الطلب في درجتها وسرعتها تبعاً لتقلب الثمن تختلف باختلاف الحالات . فإذا تغير الطلب كثيراً لمجرد ارتفاع أو انخفاض يسير في الثمن سمي الطلب مرناً . وبالعكس إذا تغير الثمن كثيراً ولم يتغير الطلب إلا قليلاً سمي الطلب غير مرن . فمثلاً إذا فُرِضَت ضريبة على الخبز ارتفع ثمنه ، غير أن الطلب لا يقل إلا يسيراً لأنه من ضروريات الحياة . وهذا هو الطلب غير المرن

أما إذا فُرِضَت ضريبة على الطباقي وارتفع ثمنه فإن الطلب يقل بدرجة عظيمة لأنه من الكماليات . وفي هذه الحالة يكون الطلب مرناً ولمرونة الطلب أهمية كبيرة لارتباطها بمرونة الدَّخْل . فطلب الأغنياء لكثير من الأشياء أقل مرونة من طلب الفقراء لها

تقلبات الطلب

تتغير طبيعة الطلب بتغير الظروف التي تؤثر فيه . فإذا ارتفعت المنفعة لشيء ما كان الإنسان مستعداً لأن يدفع ثمناً أعلى للحصول على مقدار معين منه . وفي هذه الحالة يقال إن الطلب قد ارتفع . ويقال إن الطلب قد انخفض إذا اشترى الإنسان كميات أقل من صنف من الأصناف عند وصول ثمنه إلى درجة معينة في الارتفاع

ويتغير قانون الطلب بموامل مختلفة منها زيادة دخل الأفراد أو قلته ، وتغير المنفعة المستمدة من شيء من الأشياء بتغير الظروف أو المنفعة المتوقعة الحصول عليها منه في المستقبل ، أو توافر وقلة ما يمكن

الاستعاضة عنه كالشاي ومهولة الاستعاضة عنه بالبني ، والقمح بالنيرة

قانون العرض

يقصد بالعرض الكمية المعروضة للبيع بضمن معين . وتختلف هذه الكمية المعروضة باختلاف الثمن اذا بقيت أثمان الأشياء الأخرى على حالها . والعرض مثل الطلب عامل من عوامل تقدير الثمن وينص قانون العرض على ما يأتي : « اذا ارتفع ثمن سلعة من السلع وبقيت أثمان السلع الأخرى على حالها زادت الكمية المعروضة للبيع منها واذا نزل الثمن قلت الكمية المعروضة »

ومن نص القانون يتضح أن الثمن يؤثر في العرض على عكس ما يؤثر في الطلب . وينطبق هذا القانون على كل ما يباع مصنوعاً كان أو غير مصنوع . فاذا ارتفعت الأجور مثلاً زاد أقبال العمال على العمل . وإذا ارتفع السعر كثر المعروض من رؤوس الأموال . وبهذه الكيفية يكثر المعروض من كل شيء ارتفع ثمنه . أما إذا نزلت الأثمان فيخرج من السوق كثيرون من البائعين مترقبين فرصة أخرى ، أو بعبارة أخرى يتأثر العرض الحاضر تبعاً لتقدير الشخص للعرض الآجل . فاذا قدر المزارعون أن ثمن القطن سيرتفع في المستقبل فانهم يقللون من عرضهم الذي يبيعونه بالثمن الحاضر محتفظين بما عندهم للفرص المقبلة

العرض المرن والعرض غير المرن

إذا تغير العرض كثيراً بان عرضت كميات كثيرة في السوق نتيجة تغير قليل في الثمن عرف العرض بالعرض المرن . أما إذا ارتفع الثمن ولم

تزد كمية المعروض في السوق فيكون العرض غير مرن . هذا وتوقف مرونة العرض تبعاً للزيادة في الثمن ، فان كانت الزيادة كبيرة زادت كمية المعروض زيادة تتناسب مع الزيادة في الثمن ، والعكس بالعكس . وتوقف المرونة أيضاً على الوقت اللازم للأنتاج حتى تيسر زيادة المقدار المعروض نتيجة زيادة الثمن ، فاذا كان الوقت المطلوب قصيراً زادت المرونة كعرض المصنوعات والمعادن . أما إذا كان الوقت المطلوب للأنتاج طويلاً ، كالمنتجات الزراعية التي تحتاج في أنتاجها الى أشهر عديدة مثل القمح والبقول وغيرها ، كان العرض مرناً قليلاً ، أو غير مرن اذا كانت الزيادة في الكميات المعروضة تتطلب نفقات كثيرة

التوازن بين الطلب والعرض أو كيف يحدد الثمن

للطلب والعرض أثر في كل ما يشتري ويبيع في السوق في أى وقت كان ، ويتمين ثمن السلع بواسطة تراحم الشارين والبائعين ، وبعبارة أخرى لا يتحدد الثمن إلا إذا كان المطلوب مساوياً للمعرض بثمان معين ويسمى بثمان السوق ، أو كما يقول كيرنس Cairnes «أن الكمية المشتراة دائماً تساوى الكمية المباعة» وهذا الذي يحدث في الحياة العملية في الأسواق ، لأن ثمن السلع يتحدد بكمية المعروض ومقدار المطلوب منها ، وبعبارة أخرى يوجد في كل سوق جملة مشترين وجملة بائعين ، فاذا تساوى العدد من الطرفين استقر الثمن وتمين لكل منهما حد لا يتعداه ، فان بائع القمح يحدد ثمن الأردب من القمح بينه وبين نفسه بما تبتين وخمسين قرشاً مثلاً ولا يستطيع أن يفرط في سلعته بثمان أقل من هذا ، وشارى القمح

صم على تقدير الأردب منه بثلاثة قرش وهو حله الأعلى لا يستطيع تجاوزه بحال، ويُقرّر الثمن بين ٢٥٠ و ٣٠٠ قرش، ولا يتم البيع والشراء إذا جاوز الثمن هذين الحدين . وقدرة المساومة عند أحدهما (البائع أو المشتري) هي التي تقرر الثمن نهائياً . فإذا كان المشتري كثير الرغبة وعرف البائع منه ذلك تشدد حتى يقرب الثمن من حد المشتري الأعلى وهو ثلاثة قرش . أما إذا حدث العكس وكان البائع شديد الرغبة وعرف المشتري ذلك فإن الثمن يقرب من حد البائع الأدنى وهو المائتين والخمسين قرشاً . أما إذا وجد بائع واحد في سوق من الأسواق ووجد عدد كبير من الشارين فإن الثمن يتعين في صالح البائع، إذ يكون أقرب إلى الحد الأعلى لآخر الشارين وهو أكثرهم رغبة في الشراء، لأنه يتمكن بفضل ما يطميه من ثمن عال تبعاً لرغبته الشديدة من طرد كل الراغبين في الشراء قبله . ويحدث العكس إذا وجد مشتر واحد وعدد من البائعين، فإن المنافسة بين البائعين تؤدي إلى انخفاض الثمن إلى الحد الأدنى الذي قرره لنفسه البائع الأخير، والذي يتمكن بفضل من طرد كل البائعين الآخرين من السوق

يقول مل Mill « لا يوجد ثمنان لسلمة واحدة من صنف واحد في سوق واحدة » وهذا صحيح إذا تساوت درجة العرفان عند الشارين والبائعين في السوق إذ لا يستطيع أن يبيع تاجر القمصان قميصاً بثمن ويبيع غيره من الصنف عينه والمقاس نفسه بثمن آخر أعلى إلا إذا اختلف الشاريان واختلفت درجة عرفانهما

وفي الأوقات العادية متى تعين ثمن السلمة استمر كذلك زمناً طويلاً.

أما في أوقات الاضطراب والدعر المالى فتتغير الأثمان وتتعدى سوق واحدة لسلسلة واحدة بين لحظة وأخرى كما يحدث في سوق المضاربات للقطن وكما يحدث في الأثمان لاسلع أيام الحروب وغيرها من الظروف غير العادية

أثر تغير الطلب والعرض في الثمن

عرفنا أن الطلب والعرض من عوامل تعيين الثمن وتحديدته ، وتغيرهما يؤثر تأثيراً كبيراً فيه فاما أن يؤدي التغير الى ارتفاع الثمن وأما الى انخفاضه فإذا ارتفع الطلب وبقي العرض على حاله كما يقول نكلسون ، ارتفع الثمن . وإذا انخفض الطلب مع بقاء العرض على حاله انخفض الثمن . وأما إذا قل العرض وبقي الطلب على حاله ، أو قل كل منهما ، ولكن قلة الطلب كانت بنسبة لم تبلغها قلة العرض ، ارتفع الثمن . وإذا زاد العرض وبقي الطلب أو قل ، أو زاد بنسبة تقل عن زيادة العرض ، انخفض الثمن . ومن جهة أخرى إذا ارتفع العرض وارتفع معه الطلب بنسبة أكثر ارتفع الثمن . وإذا انخفض العرض وانخفض الطلب معه بنسبة أقل انخفض الثمن

إذا ارتفع الثمن تبعاً لزيادة الطلب ولم يزد العرض يكون ارتفاع الأثمان دائماً مثل ثمن أرض البناء في المدن الكبيرة ، فإن الأرض الصالحة للبناء في المدن محدودة المساحة والطلب يزداد عليها بزيادة السكان . أما إذا كان العرض قابلاً للزيادة فإن بقاء ارتفاع الثمن يتوقف على ظروف الإنتاج ، فإذا كانت ظروف الإنتاج مما ينطبق عليها قانون تناقص الغلة فإن ارتفاع الثمن يكون دائماً . أما إذا كان الأمر غير ذلك فإن ارتفاع الثمن يكون مؤقتاً . وكذلك الحال في انخفاض الثمن اذ يكون الانخفاض دائماً إذا

كان سببه قلة الطلب مع زيادة في العرض في أحوال تنطبق على قانون
تزايد الغلة . وهذا يؤدي في النهاية الى خروج ضعاف المنتجين من السوق
يتبين من كل ما تقدم أن هناك ارتباطا وثيقا بين العرض والطلب
والثمن فكل منها يؤثر في الآخر

فصل الرابع

التقود

المقايضة والتقود

كانت التجارة في العصور الأولى من تاريخ المجتمع الأنسانى قائمة على نظام المقايضة أى تبادل السلع ، وهو ذلك النظام الذى لا تزال آثاره باقية الى الآن فى البقاع النائية عن العالم المتحضر . بيد أن تدرج الأمم فى معارج الحضارة اضطرها الى ترك ذلك النظام للأسباب الآتية :

أولا : عدم صلاحيته لمقتضيات حضارتها الراقية، تلك الحضارة التى أصبح كل فرد فيها متضامنا مع سائر الأفراد فى حياته الاقتصادية . وعلى ذلك زادت أنواع الاستبدال فكان مقضيا على المقايضة بأن تقصر دون تحقيق رغبة كل فرد فى الحصول على حاجاته، وعلى عدم صلاحيتها فى النهاية لأن تكون وساطة فى الاستبدال

ثانيا : الصعاب التى كانت تعترض الأفراد فى إجراء عملية الاستبدال للحصول على حاجاتهم . وأهم هذه الصعاب هى الآتية :

(١) صعوبة التوفيق بين طلبات المتقايضين، فان الشخص الذى يود أن يستبدل حذاء بقمح مثلاً يجب أن يبحث عن شخص آخر عنده قمح يرغب فى اقتناء الحذاء، وقد لا يتفق له ذلك أبداً. وقد قرأنا فى مذكرات الرحالين ما اعترضهم فى سبيل الحصول على حاجاتهم فى رحلاتهم فان « كيرُون » الرحالة الشهير لاقى صعوبة شديدة فى الحصول على قارب ، فقد ذكر أن صاحب القارب طلب سن فىل مقابل قاربه ، ولما لم يكن

« كرون » يحمل معه سنا اضطر الى البحث عن عنده سن ، فلما عثر عليه طلب منه قطعة من النسيج ، فبحث عن يملك نسيجا ، فلما عثر عليه طلب منه ذلك سلكا من الحديد ، وكان « كرون » بالمصادفة يحمل معه سلكا ، فاعطاه اياه ، ثم أخذ النسيج ، ودفع به الى صاحب السن ، ثم أعطى السن صاحب القارب ، وبذلك تمت المقايضة ولكن بعد جهد طويل (ب) صعوبة قياس قيمة السلعة بالنسبة الى بقية السلع ، لأنه يتعذر قياس طولها أو وزنها ، بالنسبة الى غيرها

(ج) صعوبة تجزئة السلع الى أجزاء تتكافأ قيمتها . فثلا لو أن صاحب النسيج الذى مر ذكره كان يملك قطعة كبيرة منه ورفض تجزئتها لما تمت المقايضة

(د) ضياع الوقت فى البحث على أصحاب السلع التى يطلبها الفرد ممن يرغبون فى المبادلة بما عنده

فهذه الصعاب المتقدمة وغيرها حكت بالجماعات المتحضرة الى اتخاذ بعض الأشياء القيمة وسيلة للتبادل ، وهذه الوسيلة تعرف بالنقود . ولما كان من الواجب أن تكون وسيلة التبادل هذه مقبولة فى المعاملة بوجه عام رأى الإنسان فى أول الأمر أن هذه الميزة متوافرة فى أشياء عدة اختلفت باختلاف البلدان والزمن ، فثلا استعملت الجلود فى عهد البداءة يوم كان يعيش الإنسان على ما يقنصه من الحيوان والماشية والضأن فى طور الرعى ، ويوم أن أخذ يستدجن بعض فصائل الحيوان ، والحبوب فى عهد الزراعة . ولا يزال بعض الجماعات المتأخرة تستخدم مواد متنوعة وسيلة للتبادل . وفى أواسط آسيا تجدد قوالب الشاى أداة المبادلة ، وفى

شرقيها الأرز والمنسوجات القطنية ، والملح في أواسط أفريقية، والتمر في شماليها بين سكان الصحراء، والسكك المقدد في بعض جزائر الهند الشرقية. والناس في اختيارهم هذا محكومون ببيئتهم الاقتصادية وبالسلعة ذات المنفعة العامة المقبولة في المعاملة

وظائف النقود

ليست النقود وسيلة في المبادلة فحسب ولكن لها وظائف أخرى تؤديها أهمها ما يأتي :

(١) أن النقود مقياس لقيم الأشياء التي كان يقاس بعضها ببعض قبل اتخاذ النقود وسيلة للتبادل

(٢) أن النقود أصبحت مقياسا للدفع المؤجل ، لأن قيمتها لا تتغير كثيرا كبقية السلع ، وبذا ساعدت على التعاقد بين المنتج والمستهلك

(٣) أن النقود يمكن تخزينها، وهي الآن تخزن في المصارف لتكون جزءا من الرصيد اذا دعت الحاجة الى ذلك ، وبهذه الوسيلة تستطيع المصارف أن تزيد قوة ائتمانها

النقود المعدنية

لما تقدم الانسان في مدارج الحضارة ، وانتشرت التجارة ، قضى على الأشياء التي كان يتخذها وسيلة للتبادل ، لأنها لم تعد تلائم الحالة التي وصل اليها ، ثم أحل المعادن محلها في معظم الأحوال ، فصنع نقودا من الشبهان (البرونز) والنحاس ، والحديد ، ثم استخدم المعادن النفيسة كالفضة والذهب لأن مزايا هذين المعدنين ليست مقصورة على أنهما مقبولان في المعاملة بل لهما مزايا أخرى أهمها ما يأتي :

(١) سهولة نقلها : لأنها كبيرة القيمة مع صغر حجمها ولا يمتثلها شيء في ذلك . فمثلا يستطيع الإنسان أن يحمل ستين رطلا ، فإذا حمل هذا المقدار من الفهم كان ثمن ما يحمله لا يزيد على عشرة قروش ، وإذا حملها قنعا بلغ ثمنه خمسين قرشا ، وإذا حملها قطننا بلغ ثمنه نحو مائتي قرش ، أما إذا حمل هذا القدر من الفضة فقد يساوى ما يحمل نحو مائة جنيه ، وإذا كان ذهباً فيساوى نحو أربعة آلاف جنيه

(٢) متانتها : تمكن الإنسان بفضل المواد الكيميائية أن يحمل الذهب والفضة غير قابلين للصدأ أو التفتت أو التآكل أو العطب ، ولا يمكن وجود أشياء أخرى حافظة لشكلها كالذهب والفضة ، فإن الحديد رغم كونه معدنا فإنه يصدأ أو يتفتت حتى يصبح ترابا . وبفضل هذه الخاصية حفظ الذهب والفضة قيمتهما لأنه يمكن إعادة طرقيهما المرة بعد الأخرى . وفضلا عن ذلك فإن ما يستخرج سنويا من مناجم الذهب قليل بالنسبة للمتداول منه في العالم أجمع ، وهذا مما لا يؤثر في قيمته . أما إذا زادت كمية الذهب بزيادة كبيرة حتى تبلغ ضعف ما هي عليه الآن مثلا تأثر سعر الذهب قليلا . على أن هذه الحالة بعيدة الوقوع ، وقد لا تقع إلا بعد سنين عديدة

(٣) وحدة نوعهما : يعتقد الكيميائيون أن المعادن عناصر وعلى

ذلك فإن كل خردلتين من الذهب الخالص تطابقان تمام المطابقة كل خردلتين أخريين من الذهب الخالص . وهذا يصدق أيضا على الفضة خلافا للسلع الأخرى فإن لكل من القطن والقمح والصوف مثلا أنواعا كثيرة . وهذه الخصائص جعلت قيمة الذهب والفضة ثابتة ، ولا سيما

قيمة الذهب أذ أن ما يستخرج منه سنويا أقل نسبيا مما يستخرج من الفضة
(٤) صعوبة تقليدهما : لأن لكل من الذهب والفضة خواص قاعة
بذاتها من لون ولمعان ووزن ورنه وملس ولذلك فانه من الصعب جدا أن
يقلدهما إلا أنسان حتى إذا أحكم تقليدهما

(٥) سهولة قسمتهما . اذ يتسنى طرق الذهب والفضة الى أشكال
مختلفة ، ويمكن تقسيمهما الى وحدات صغيرة بدون أن تتغير قيمتهما ، أو
تقل الرغبة في اقتنائهما ، فإذا قسم جنيه من ذهب الى عشر قطع مثلا فان
كل قطعة تساوى عُشر جنيه ، وتكون قيمة كل قطعة متناسبة تماما مع
وزنها أى عشر وزن الجنيه . وهذه الخاصية لا توجد الا في الذهب والفضة
فان الأحجار الكريمة كالماس مثلا لو قسمت الى قطع صغيرة تقل قيمتها ،
وعلاوة على ذلك فان من السهل تقليدها وانخداع الكثيرين بها
ولقد ذكر بعض الاقتصاديين مزايا أخرى ولكنها لا تخرج في
معناها عما أسلفنا

أنواع النقود المعدنية

النقود المضروبة من مركبات الفضة والذهب والشبهان تستعمل الآن
وسيلة للتبادل . وهى على نوعين :

(١) نقود أساسية صحيحة العيار كالجنيه المصرى والجنيه الأنجليزى
فان فى كل منهما من الذهب ما يساوى جنيها وبعبارة أخرى أن قيمة
كل منهما الاسمية تطابق قيمته الحقيقية . وتستعمل فى سداد أى مبلغ سواء
أ كان ضئيلا أم جسيما

(٢) ونقود رمزية مصطلح عليها . فالعملة الرمزية المصطلح عليها

تستعمل في المبالغ الصغيرة ، وليس فيها من المعدن ما تعادل قيمته في السوق قيمتها باعتبارها عملة ، ولهذا لا تكون عرضة للنقل من البلد الذي يعترف فيه بقيمتها العرفية الى بلد آخر حيث لا يكون قدرها مساويا لقيمة ما فيها من المعدن . كالتقطعة ذات عشرة القروش والتقطعة ذات الشلنين فان في كل منهما من الفضة ما يقل عن قيمتها الاسمية

وسك النقود الأساسية خالي من كل قيد ، أى أن مضارب النقود لا تقيد بأى قيد مقادير ما يرسل اليها من المعدن الذي يصنع منه هذا النوع من العملة ، ففي بريطانيا العظمى عملة الذهب هي النقود الأساسية ذات العيار الصحيح ، والنظام النقدي البريطانى نظام المعدن الواحد ، ولهذا يسبك الذهب في إنجلترا نقوداً من غير أجر ، أى أن الحكومة البريطانية تتحمل نفقة ضرب الذهب نقوداً خلافا لبعض الدول الأخرى أما النقود الرمزية المصطلح عليها في بريطانيا العظمى فيفرض أجر على سكها ، ولهذا فان قيمة ما فيها من المعدن تقل عن قيمتها باعتبارها عملة ، أى أن قيمتها الحقيقية تقل عن قيمتها الاسمية

ولا يعزب عن البال أن كل حكومة تصدر العملة التي يراد التعامل بها في بلادها ، وتشرف على كل ما يختص بها من الشؤون ، وهى التي تعين قدر ما يوجد في كل قطعة من قطع عملتها من الذهب أو الفضة أو الشهبان والذهب والفضة هما المعدنان اللذان يستعملان في سك النقود الأساسية . وهما قبل سكها نقودا يكونان في الغالب في شكل سبائك . وكل قطريعين قيمة العملة الذهبية أو الفضية التي يراد تداولها فيه ، غير أن القيمة النسبية بينهما تكون على الدوام عرضة للتغير والتقلب .

وتضرب الحكومات في جميع الدول نقودا تقل قيمتها الذاتية عن قيمتها الاسمية تسهيلا للمعاملات الصغيرة ، وتضرب عادة من النحاس وفي بعض الأحيان من الفضة أو النيكل ، وتستعمل في الأسواق المحلية فقط . ولا يجبر الفرد على أن يقبل أكثر من قدر معين منها في معاملاته . وهذا القدر حدده القانون في الدول المختلفة . وقد منعت الحكومة أى إنسان من سكها حتى لا يصير سكها تجارة رائجة عند الجمهور ، وحرمت على نفسها أغداق السوق بها فلا تضرب منها الا ما كان ضروريا للتداول

قيمة النقود والأرقام القياسية للأسعار

تتغير قيمة النقود من آونة لأخرى ولذلك فكر الاقتصاديون فيما اذا كان في الاستطاعة قياس التغيرات التي تتناول النقود وقوة شرائها . وبعد بحث طويل اخترع أحد الاقتصاديين الانجليز المسمى (نيومارش) جداول الائتمان وهي جداول تبين ثمن الأشياء منسوبة لأثمانها في سنة معينة ، وقد اتخذ عدد مائة أساسا للنسبة . وهي تنشر في أوقات مختلفة فيطلع عليها الجمهور ويعرف منها ميزان المعيشة في يومه ، كما يعرف ما اذا كانت الحاجات تكلفه أكثر أو أقل مما كلفته أيامه في الماضي . ويتسنى للمرء أن يعرف من هذه الجداول قيمة النقود والتغير الذي طرأ على قوة شرائها

وتنشر مصلحة الأحصاء المصرية في دورياتها جداول لتبين للجمهور المصرى ارتفاع الائتمان أو انخفاضها . ولزيادة الأيضاح نورد جدولاً ملخصاً منها عن الأعوام الثلاثة عشرة الماضية :

وقد اتخذت أثمان سنة ١٩١٤ أساساً للأثمان ، ونسبت اليها أثمان ما جاء بعدها من السنين حتى سنة ١٩٢٦ . ومن الجدول المتقدم نستطيع أن نقرر ما وصلت اليه الأثمان من الارتفاع وما وصلت اليه قيمة النقود من الانخفاض

ضعف قوة النقود في الشراء

أجمع الاقتصاديون على أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية قد انحطت كثيراً عما كانت عليه قبل الآن . ففي عصر « شارلمان » في القرن التاسع للميلاد كانت قيمة الفضة تسعة أمثالها اليوم . ثم قلت قيمتها بعد كشف أمريكا فبلغت ستة أمثالها اليوم . وفي زمن الثورة الفرنسية الكبرى كانت ضعف قيمتها اليوم . وعلى ذلك فإن الكثيرين يتنبأون باستمرار نزول قيمة النقود للمعدنية قياساً على ما تقدم ، وبناء على أن كمية الذهب والفضة في العالم غير محدودة إذ لا يزال هناك شيء كثير منها لم يكشف بعد . وقد يعترض على هذا بأن عدد السكان يزيد زيادة مطردة ربما تعادل زيادة الكمية المستخرجة من الذهب والفضة . وهم يردون على هذا الاعتراض بأن جزءاً عظيماً من المعاملات التجارية في الوقت الحاضر قائم على استعمال السندات والأوراق المالية لا على النقود المعدنية ولضعف قوة النقود الشرائية الآثار الآتية :

- (١) ارتفاع ثمن الحاجات وهذا يساعد وقتاً ما على كثرة الإنتاج . مثل ذلك ما شاهدناه بانفسنا من زيادة المساحة المزروعة قطناً في سنة ١٩٢٠ عند ما ارتفع ثمنه
- (٢) اقبال الناس على المشروعات العظيمة ، وارتفاع الطلب على

الأيدي العاملة ، فترقع الأجور وتحسن الحال الاقتصادية في البلد من أخذ وعطاء

(٣) ارتياح المدينين لأنهم يتمكنون من دفع ديونهم بقيمة أقل من تلك التي استدانوا بها . ولو فطن المصريون لهذه الحقيقة لاستهلكوا جزءا كبيرا من ديونهم العامة في سنة ١٩٢٠ ، ولأراحوا البلاد من عبء ثقل تن تحتها

(٤) تزل سعر القرض لكثرة المعروض من النقود في السوق

قانون جريشام :

وضع السير « توماس جريشام » — Sir Thomas Gresham —
المستشار التجارى للملكة اليبابات القانون المسمى باسمه وهو ينص على
ما يأتى :

« اذا جرى التداول في دولة ما بنوعين من النقود أحدهما جيد
والآخر رديء فان النوع الرديء يتغلب على الجيد ويطرده من السوق »
والنقود الرديئة هي التي أصبحت قيمتها المعدنية دون قيمتها الاسمية
وسبب وضع هذا القانون أن السير توماس جريشام لاحظ ، كما
لاحظ غيره من قبل ، أن النقود الجيدة التي تُسَكَّ لتحل محل النقود
القديمة التي بُرِيت من كثرة الاستعمال تختفي من السوق بسرعة ، وعلة
ذلك أن الإنسان يحرص على الاحتفاظ بالنقود الجيدة ، ويميل بالتالى الى
أخراج الرديء في معاملاته ما دام النوعان متكافئين ومقبولين في التداول .
وكذلك الحال اذا كانت النقود المتداولة من أنواع مختلفة
وتختفي النقود الجيدة من السوق بثلاث طرق :

(١) الاكتناز : ومعناه أن المرء إذا أراد الاكتناز لوقت الحاجة فانه لا يكتنز الا النقود الجيدة ، وحسبنا دليلا على ذلك ما حدث عندنا أيام الحرب من اختفاء الذهب من السوق لأن الأفراد والمصارف فضلوه على غيره من النقود

(٢) الدفع الخارجية : اذ أن الفرق في التجارة الخارجية بين ما يباع ويشترى أو بين ما يصدر ويورد لا يقوم عند الدفع الا بالعملة الجيدة ، وعلى ذلك فاننا مضطرون لأن ندفع ما علينا لأجانب نقودا جيدة ، ونكتفى بحفظ النقود الرديئة للتعامل بها في الأسواق المحلية

(٣) البيع : اذ تباع النقود الذهبية بقيمتها الذاتية ، فاذا ارتفع ثمن الذهب وأصبح وزن الجنيه المصرى الذهب أكبر من قيمته الاسمية أقبلت الناس على شرائه ليعه ، فيصبح من السلع المعروضة للبيع والشراء ، وتتخذ منه الناس حليا وأحوات للزينة وينطبق قانون جريشام على الأحوال الآتية :

(١) اذا وجدت عملة قديمة انبرت بالاستعمال والتداول مع عملة جديدة ، احتفظ الناس بالجديدة ، واستمرت النقود القديمة في السوق . ويمكن التغلب على هذه الحالة بسك نقود جديدة بكثرة حتى تغلب على القديمة وتطردها من السوق

(٢) اذا وجدت عملة ورقية مع عملة معدنية ، سواء أكانت ذهبا أم فضة ، اختفت النقود المعدنية ، وظلت الورقية متداولة

(٣) اذا وجدت نقود رديئة مع نقود جيدة من معدنين مختلفين

اختلفت الجودة وبقيت الرديئة متداولة . مثال ذلك الذهب والفضة فإن لقيمة كل منهما نسبة مقررة تسمى « نسبة دار الضرب » وقد يحدث أن قيمة أحدهما تقل في السوق عن نسبة دار الضرب ، فإذا قلت أصبحت قهودا رديئة ، وطردت الأخرى من السوق

نظام المعدن الواحد ونظام للمعدنين

لا يمكن الاقتصار على اتخاذ النقود من معدن واحد في التعامل لأنه يستحيل عادة سك قهود صغيرة من الذهب تساوي قرشا واحدا مثلا . وكذلك لا يمكن الاقتصار على قهود الفضة لأنه يصعب حملها في المعاملات الكبيرة ، وبالأولى لا تستعمل النقود النحاسية أو الشبهانية في أية دولة من الدول . ولهذا أباحت الحكومات سك النقود من معادن كثيرة للتغلب على هذه الصعوبات ولتسهيل المعاملات ، فاتخذت الذهب والفضة المقياس القانوني الذي تنسب اليه قيمة باقي النقود ، واعتبرت النقود الأخرى قهودا ثانوية لا يجوز سداد الديون بواسطتها الا الى حد محدود . ففي مصر تعتبر الحكومة الجنيه المصري المقياس القانوني لباقي النقود ، وهو المقبول رسميا في دفع الديون . وبمقتضى قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ الخاص بنظام النقود في البلاد المصرية لا يجبر أحد على قبول قهود فضية بمبلغ تزيد قيمته على مائتي قرش ، ولا على قبول قهود من النيكل أو البرونز بمبلغ تزيد قيمته على عشرة قروش

وكثير من الدول تعتبر نوعا من النقود عملة قانونية ، وهذا ما يسمى بنظام المعدن الواحد . وتعتبر أخرى عملتين من النقود عملتين قانونيتين وتعرف بالدول ذات نظام المعدنين . ولكن في الدول ذات المعدنين لا يسهل

أبقاء العملتين مع محافظة كل منهما على قيمتها الاسمية مطابقة لقيمتها الذاتية. وحيث أن قيمتهما تتغير من آن الى آخر فلا بد أن تصير أحدهما من النقود الجيدة أو الرديئة ، وينجم عن ذلك أن تطرد العملة الرديئة الجيدة من السوق ، وتصبح الدول ذات المعدنين تتعامل في الحقيقة بمعدن واحد هو أردهما. وقد حدث ذلك فعلا في الولايات المتحدة حيث نظام المعدنين متبع واختفت الفضة في سنة ١٨٣٧ وفي سنة ١٨٥٠ لارتفاع قيمتها وانخفاض قيمة الذهب. وفي أيام نابليون الثالث تغلب الذهب على الفضة في فرنسا وطردها من السوق لكثرة ولا انخفاض قيمته الذاتية . ولزيادة الايضاح نقول : أنه كان في استطاعة الانسان في هذه المدة اذا أرسل كيلو جراما من الذهب الى دار السكة في باريس أن يحصل على ٣١٠٠ فرنك من الذهب، وكان في وسعه أن يستبدلها بمثل عددها من فرنكات من الفضة كانت تزن ١٥ ½ كيلو جرام، مع أن الكيلو جرام من الذهب كان يساوي في لندن ١٥ كيلو جراما من الفضة فقط . ولرخص الفضة في باريس هرع التجار لشراؤها وارسلوها الى الهند بكميات وافرة فقلّت في أسواق فرنسا واضطرت الحكومة الفرنسية تداركا للأمر الى انقاص وزن الفضة في نقودها بمقدار ٧ ٪ تقريبا، وبذا تمكنت من أبقاء تداول النقود الفضية والذهبية في سوقها، ولكنها ما لبثت أن وقعت في أزمة جديدة من جهة نقودها الذهبية ، فقد حدث في سنة ١٨٧١ أن أصبحت النقود الذهبية نقودا جيدة ، فاخفت من سوقها تدريجا ، وكثرت الفضة في التداول ، فلجأت الحكومة الفرنسية باتفاقها مع ايطاليا وسويسرة وبلجيكا واليونان (بمالك الاتحاد اللاتيني) في سنة ١٨٧٨ الى منع تداول القطع الفضية ذات

خمسة الفرنكات حتى تمنع التجار من شراء الذهب بالفضة ، فأنخفضت قيمة
الفضة انخفاضاً كبيراً . ونشأ عن هذه الحالة أن ممالك الاتحاد اللاتيني التي
تتبع نظام المدين تتعامل في الحقيقة بمعدن واحد هو الذهب

النقود المصرية

تاريخها وحالتها الحاضرة

أن تاريخ النقود المصرية قبل الإصلاح الذي تم في سنة ١٨٨٥ ينقسم
الى أربعة أدوار :

(١) الدور الأول : ويبتدىء من فتح العرب لمصر سنة ٦٤١
وينتهى في سنة ٨٦٨ . وكانت النقود المستعملة فيه هي النقود المستعملة
في مقر الخلافة العريية ، وهي دنانير الذهب ، ودرام الفضة ، ونقود
نحاسية صغيرة .

(٢) الدور الثاني : ويبتدىء من سنة ٨٦٨ وينتهى سنة ١٥١٧
عند ما دخل العثمانيون هذه الديار وأبطلت النقود العريية .
وسك أحمد بن طولون دنانير من الذهب باسمه الخاص وسماها
الأحمدية . وقد سك الدراهم الفضية بكثرة فتغلبت على الدنانير وطردها
من السوق . وفي أيام المماليك اختفت النقود الذهبية والفضية من السوق
لكثرة النقود النحاسية وانحطاط قيمتها .

(٣) الدور الثالث : من سنة ١٥١٧ حتى إصلاح محمد على باشا سنة
١٨٣٤ ، وفيه سك سليم الأول نقوداً تركية للتعامل بها في مصر اشتهر

منها البندق . ولكن العملة الكثيرة التداول كانت الميدى ، وقد انحطت قيمتها بمرور الزمن حتى قال فيها العلماء الذين أتوا الى مصر مع نابليون أنها نقود رفيعة كالورق . وكان الميدى ٣٥ ر . من الفرنك .

وفى سنة ١٧٦٩ سك على بك الكبير نوعا من النقود سماه القرش وكانت قيمته ٤٠ ميديا ، ولكنها اختفت بموته . وبعد ذلك عاد الميدى للاستعمال ومضى بارة ، ولكن قيمته استمرت فى الانحطاط حتى أصبحت فى أواخر القرن الثامن عشر لا تساوى الا ١٦ ر . من الفرنك .

ولما جاء نابليون الى مصر سنة ١٧٩٨ أرجع القرش الى التداول ، وقسمه الى ٤٠ بارة ، وكانت قيمته الاسمية ١٫٤٠٨ فرنك والحقيقية ٩٦٤ ر . من الفرنك ، على أن قيمته انحطت بعد ذلك حتى وصلت الى ٢٦ ر . من الفرنك ، وهى تقرب من قيمته الحالية بالنسبة للفرنك الذهب (٤) الدور الرابع : ويتبدى من الإصلاح الذى قام به محمد على

باشا سنة ١٨٣٤ . ويتلخص فى أنه أصدر ذكريتو بإيجاد وحدات نقدية للتعامل اشتهر منها الريال أبو طاقة وكان يساوى ٢٠ قرشا ، والنصف ريال ، والقطعة ذات خمسة القروش ، والقرش الصاغ ، والعشرين بارة ، والعشر بارات . ولم يذكر فى الذكريتو شىء عن الجنيه المصرى ولكن سككت الجنيهات المصرية سنة ١٨٣٦ وسنة ١٨٣٧ باعتبار أن الجنيه يساوى مائة قرش . واعتبر بمض النقود الأجنبية النهية تقودا قانونية ، وأعلن للجمهور ما تساويه من القروش . فاعتبر الجنيه الانجليزى ٩٧ ر ٥ قرشا ، والوينتو ١٥ ر ٧٧ قرشا ، والمجيدى ٧٥ ر ٨٧ قرشا ، والريال الأمريكى ١٩ قرشا . وأخذت دار السكة فى القاهرة فى ضرب النقود

وأصدارها في الأسواق المصرية . ولكن ما لبثت أن اضطربت حال النقود مرة ثانية ، بسبب كثرة أنواعها واختلاف قيمها ، وخسر الفلاحون كثيراً من جراء استعمالها وظلت الحال مضطربة الى سنة ١٨٨٥ .

أصلاح سنة ١٨٨٥

تألفت لجنة سنة ١٨٨١ لتنظر في أمر العملة المصرية ولكنها لم تتمكن من تقديم اقتراحات في هذا الموضوع لقيام الثورة العرابية وما تلاها من الحوادث السياسية الخطيرة . على أنه بعد هدوء الأحوال أعيد تشكيلها في أغسطس سنة ١٨٨٤ . وبعد جلسات عدة قدمت تقريرها في سبتمبر سنة ١٨٨٥ فأقرته الحكومة المصرية وصدر بمضمونه ذكريتو خديوي في ١٤ نوفمبر من السنة عينها .

وقد اشتمل التقرير على مآرائه اللجنة من وجوه النقص في العملة المصرية ، وما اقترحت من وجوه التحسين الواجب ادخاله على النظام المتبع . فقالت إن النقود المصرية قليلة جداً لا تكفي حاجة البلد الأمر الذي أدى الى رواج العملة الأجنبية في الأسواق المصرية ، ولاحظت الاحتياج الشديد الى سك نقود معدنية صغيرة لتسهيل المعاملات التجارية وبناء على ذلك اقترحت ما يأتي :

(١) اتخاذ الجنيه المصرى وحدة للنقود الذهبية وجعل وزنه ٨.٥

جرام .

(٢) سك نقود فضية كثيرة جديدة ، وسحب القديمة من السوق

تدريجاً ، وجعل عيار الفضة في القطعة $\frac{1}{4}$ وزنها على ألا يزيد المتداول منها على قدر معين بحيث لا يمتدى ما يخص كل فرد من سكان القطر المصرى

ما قيمته أربعون قرشاً، ولا تقبل في تسديد الديون الا في المبالغ التي لا تزيد على ٢٠٠ قرش .

(٣) أبطال التقسيم القديم للقرش، وتقسيم القرش الى عشرة مليات وتقسيم المليم الى أربع بارات، وسك القرش من النيكل ومن الفضة، وعدم سك نصف القرش الا من النيكل فقط . وقد ترك لوزير المالية تقدير النيكل والنحاس في هذه العملة . وسك عملة نحاسية من النصف مليم والربع مليم على ألا يزيد المسكوك من هذه النقود على ما قيمته ثمانية قروش لكل فرد من السكان، وألا يقبل منها في سداد الديون الا ما قيمته عشرة قروش .

وقد اقترحت اللجنة منماً لأمحطاط قيمة النقود من الفضة والنيكل والنحاس أن يخول لوزير المالية سلطة إقامة خزانة تقبل استبدال هذه النقود بنقود ذهبية .

حال النقود بعد سنة ١٨٨٥

نفذت اقترحات اللجنة ونجحت نجاحاً باهراً بالنسبة لنقود النيكل والنحاس، ولو أن بعض النقود القديمة وبخاصة ما يعرف منها بالخرقة، لا يزال مستعملاً في بعض قرى الأرياف . كما نجحت بالنسبة للنقود الفضية التي طردت النقود الفضية الأجنبية من السوق . على أنه في سنة ١٩٠٢ قلت النقود الفضية من السوق لارتفاع أثمان القطن في تلك السنة، فارتفعت قيمة الفضة، ولكن الحكومة تداركت الأمر وسكت نقوداً جديدة، خفضت التوازن في القيمة . وفي ١٩٠٥ حدث العكس لانخفاض ثمن القطن، وزادت الفضة في السوق، فتدخلت الحكومة مرة أخرى

وأعلنت أنها تقبل الأموال المطلوبة لها نقودا فضية ، وأنها مستعدة لصرف نقود ذهبية بدلها . وفي سنى الحرب الكبرى اختفت النقود الفضية من الأسواق فأصدرت الخزينة المصرية أوراقا نقدية صغيرة لتحل محلها . ولما هدأت الحال واطمأن الناس وأخرجوا ما عندهم من نقود فضية للتعامل سحبت الحكومة أوراقها .

وفي سنة ١٩١٦ أصدرت الحكومة المصرية قانونا خاصا بنظام النقود في البلاد المصرية بمقتضاه جعلت وحدة النقود المصرية الجنيه المصرى وقسم الى مائة قرش أو ألف مليم . وبحسب هذا القانون أصبحت النقود المصرية القانونية هي :

(١) نقود ذهبية وتشمل الجنيه المصرى وقطعة الخمسين قرشا (نصف الجنيه المصرى)

(٢) ونقود فضية وتشمل قطعة العشرين قرشا وقطعة عشرة القروش وقطعة خمسة القروش وقطعة القرشين

(٣) ونقود نيكل وتشمل قطعة عشرة المليمات وقطعة خمسة المليمات وقطعة المليمين وقطعة المليم

(٤) ونقود برونز وتشمل قطعة نصف المليم (وفيما بعد ضربت قطعة المليم)

هذا وقد جعل عيار النقود الذهبية ٨٧٥ جزءا من الألف ذهبيا خالصا و ١٢٥ جزءا من الألف من مزيج معدن آخر ، وعيار النقود الفضية $\frac{1}{8}$ ٨٣٣ جزءا من الألف فضة خالصة و $\frac{2}{3}$ ١٦٦ جزءا من الألف من مزيج معدن آخر

والباقي من هذا النوع اختفى شيئاً فشيئاً من السوق وأُرسل الى إنجلترا
والمانيا لتحويله الى سبائك ذهبية . فقد بلغ مجموع ما سحب بين ١٨٨٧
و ١٩٠٥ لهذه الغاية ١٧٩٠١٥١٠ جنيه مصرياً . وبذا يصح اعتبار الجنيه
المصرى منذ عشرين عاماً في حكم المدوم من السوق . وأن الباقي منه لا
تداوله الأيدي للتقد بل لأغراض أخرى كالزينة والذكرى والمجاميع
الآثرية . وقد ضرب منه في العهد الأخير مقدار لا يتجاوز الأربعين
ألفاً من الجنيهات من مختلف القطع ، وقد اختفت بالمثل من السوق
واحتفظ بها للذكرى أو للزينة .

تعريف العملة الذهبية الأجنبية

لما لم يكن من المستطاع في عهد محمد علي أن يقضى على العملة الأجنبية
المتداولة في السوق كلها فقد اكتفى في إصلاح ١٨٣٤ بوضع تعريف للعملة
الأجنبية الذهبية . وقد حددها وقتئذ بالنسبة للجنيه الأنجليزى بـ ١/١٧
قرشا . وللورنتو أي قطعة الذهب ذات العشرين فرنكا ، بـ ١/٧٧ قرشا ،
وللجنيه التركى بـ ١/٨٧ قرشا . وشجع على ضرب الجنيه المصرى والاكتثار
منه حتى يحل محل العملة الأجنبية في التداول

وقد كان من رأى اللجنة التى اقترحت إصلاح العملة في سنة ١٨٨٥
بقاء هذه التعريف ولكن بصفة مؤقتة حتى يكثّر ضرب الجنيه المصرى بما
يكفى للتداول .

غير أن الواقع كما قدمنا هو أن دار الضرب المصرية أقفلت أبوابها ،
وسحب الجنيه المصرى من السوق ، فلم تبق فيه والحالة هذه إلا الجنيهات

الذهبية الأخرى المعترف بها رسمياً وهي الجنيه الأنجليزي والوينتو والجنيه المجيدى .

ولما كانت التعريف أى القيمة القانونية أو الاسمية لا تطابق القيمة الحقيقية أى قيمة الذهب الصافى فى كل قطعة من هذه القطع الثلاث فقد ترتب على ذلك أنه كان لا بد لأحدها من التغلب على الأخرى .

ولما كان قانون جريشام السابق شرحه يقضى بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة فقد كان من الطبيعى ، لو أن الجنيه المصرى ضرب بكمية كافية ، أن يطرد من السوق ومن تلقاء نفسه كل عملة أجنبية ذهبية أخرى لأنه إذا قورن ما فى الجنيه المصرى من الذهب الخالص وما فى كل من الجنيهات الإنجليزية والفرنسية والتركية وجد أن لهذه الأخيرة قيمة قانونية أقل من قيمتها الحقيقية . فلما اختفى الجنيه المصرى كان الطريق مفسوحاً لتغلب العملة الأجنبية الأردأ على العملتين الأجنبيتين الآخرين فى السوق المصرية

وأردأ هذه الأنواع فى هذه الحالة هو الجنيه الأنجليزي لأن النسبة المئوية فيه لقلّة التقويم بالنسبة للجنيه المصرى هى ٩٦٥ ر . للجنيه الأنجليزي على حين أنها ١١٧٨ ر للوينتو أو الجنيه الفرنسى و ١٣٣٨ ر للجنيه المجيدى أو التركى .

ولهذا كانت النتيجة أن الجنيه الأنجليزي تغلب على العملة الذهبية الفرنسية والتركية فى السوق . وهذا بالرغم عن محاولة تعضيد الجنيهات الفرنسية الذهبية حتى تقبوا مكاناً ممتازاً فى السوق قبل سنة ١٩٠٤ ولما صدر قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٦ نص فيه صراحة على أن الجنيه

الإنجليزي مقبول في القطر المصري بسعر قانوني يحدد قيمته بمقتضى قرار من وزير المالية . وبالقرار الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٦ حدد من جديد سعر الجنيه الإنجليزي بـ ٩٧٥ مليما . ثم أضيف ، لضرورات الحرب طبعاً ، أن «قطع النقود الذهبية لبلاد الاتحاد اللاتيني الموازية للقطعة الذهبية الفرنسية ذات العشرين فرنكا تكون مقبولة في التداول في جميع البلاد المصرية بسعر ٧,٧١٥ . من الجنيه المصري وتقبل بهذا السعر وبدون أدنى قيد في خزائن الحكومة ،

فكان قانون سنة ١٩١٦ قد أقر نهائياً عدم قبول الجنيه التركي في السوق ، وخول الجنيه الفرنسي حق قبوله نظرياً ، واعترف لأول مرة في التشريع المصري بمركز ممتاز للجنيه الإنجليزي

النقود الورقية

لما كانت النقود المعدنية الرئيسية لا تكفي في المعاملات الداخلية والخارجية بسبب اتساع نطاقها فقد دعت الضرورة في الدول المتمدينة إلى إيجاد أداة أخرى للمبادلة هي النقود الورقية ولهذه أنواع ثلاثة :

(١) نائبة : وهي التي تنوب عن مبلغ من النقود مودع في مكان أمين . وهذا النوع مضمون لأن لحامله الحق في تسلم قيمة ما أودع في أي وقت شاء . وأذن البريد وحوالاتها خير مثل لها .

(٢) وثائق : وهي أوراق يتعهد الموقع عليها بدفع قيمتها لحاملها ، وعلى ذلك تتوقف قيمتها على المركز المالي للموقع عليها ، فان كان متيناً سهل

تداولها ، ولم يكن ثمة خوف على حاملها ، وأن كان ضعيفاً تزعزعت قيمتها وصعب تداولها . وأن أوراق (البنكوت) يمكن عدّها من هذا النوع وكذلك الكمبيالة

(٣) أوراق ضرورة: وهى الأوراق التى تصدرها الحكومات ومثل هذه الأوراق فى السنين الأخيرة عندما قلت النقود الفضية فى أسواقها فأصدرت قطعاً تقوم مقام القطعة ذات عشرة القروش، وأخرى لتحل محل القطعة ذات خمسة القروش . وكان لهذه الأوراق نفس القيمة التى للنقود الفضية المعادلة لها ، وكان لها على الأخص سعر الزامى بنفس الشروط وإلى الحد المقرر للنقود المذكورة . على أنه بعد انقضاء الضرورة التى دعت إلى إصدارها قررت الحكومة سحب الباقي منها فى غضون سنتي ١٩٢٦ و ١٩٢٧ واستبدل به نقود من فضة أو أوراق من البنكوت وما يدخل ضمن أوراق الضرورة السندات أو الأذون أو « البونات » التى أصدرتها حكومات فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وغيرها زمن الحرب وبعد الهدنة على خزائنها بصفة سندات لحاملها تدفع بعد مدة قصيرة من الزمن . فإن هذه الأوراق كانت تتداولها الأسواق والمصارف بأسعارها كما تتداول أوراق البنكوت

وقد أجلت هذه الحكومات مواعيد الدفع أكثر من مرة . ثم دفعت شيئاً منها . وحولت الباقي إلى ديون ثابتة على الدول لآجال طويلة وتقوم النقود الورقية مقام النقود المعدنية إذا اعترفت الحكومة بها

وتقبلها الجمهور قبولاً حسناً، فاشترى وباع بها، وسدد ديونه بواسطتها ودفع الضرائب منها. فيكون مثلها في هذه الحال مثل الذهب والفضة لأنها تعمل عملهما. ومع ذلك فإن هناك فروقا عظيمة بين قيمة النقود الورقية والنقود المعدنية لأن قيمة الأولى تبقى دائماً مشكوكاً في صحتها، وتكون متغيرة القيمة، محدودة التداول، لأن النقود الورقية تست

قيمتها من ارادة المشرع الذي شرع استعمالها، فإذا ما أراد إلغاؤها أصبحت قصاصات من الورق لا قيمة لها مطلقاً. وهذه الحال لا تصدق على النقود المعدنية الرئيسية لأن لها قيمة ذاتية أذلو أبطل مفعولها باعتبارها نقوداً فأنها تستمر كسلع للبيع والشراء، ولو فقدت من قيمتها شيئاً فإنها تفقد قليلاً. هذا من وجهة الشك في صحتها. أما كونها محدودة التداول فهذا صحيح لأنها عملت للتداول داخل القطر الذي أصدرها، وعلى ذلك فهي لا تصلح في المبادلات الدولية. وهذا بخلاف النقود المعدنية الرئيسية فإن التعامل بها ممكن في أى دولة بقيمتها الذاتية. وعلاوة على ذلك فإن النقود الورقية متغيرة القيمة لأن نقصان كميتها أو زيادتها تتوقف على رغبة من أصدرها، ولكن الأمر غير ذلك في النقود المعدنية لأن زيادتها تتوقف على اكتشاف مناجم جديدة، أو على مضاعفة المستخرج من المناجم المعروفة ويمكن التغلب على هذه النقائص الثلاث إذا اتفق العالم المتمدين على ما يأتي:

(١) أن تترف الحكومات بأجمعها بنوع واحد من النقود الورقية عملة قانونية تقبل في كل مكان وفي كل الدول. وقد بحث المؤتمرات

الاقتصادية الدولية هذه المسألة بعد الحرب دون الوصول الى حل حاسم فيها (٢) وأن تقدر الحكومة كميته ولا تزيد بها بأية حال من الأحوال الا في الحالات الضرورية التي تراها الحكومة وتقررها عليها الحكومات الأخرى. فإذا تم ذلك أصبح للنقود الورقية من القوى في التداول ما للنقود المعدنية. وان الأنظار متجهة الى جعل النقود الورقية تقود المستقبل. أثر النقود الورقية في الحياة الاقتصادية الحاضرة :

قد أضافت النقود الورقية بعض الشيء الى ثروة الأمم لأنها حلت محل النقود المعدنية في المعاملات الداخلية. وباستخدام هذه النقود المعدنية في الخارج تبسر استحداث ثروة جديدة.

يقول آدم سميث « لو استطعنا أن نستغنى عن طرق مواصلتنا على سطح الأرض بطرق هوائية لا يمكننا الاستفادة من الطرق القديمة بزرعها أو البناء عليها، وبذلك تضاف ثروة جديدة الى ما لدينا من الثروة وهذا مثل ينطبق في رأيه على النقود الورقية وما جرته علينا من فائدة، وحقيقة لو أن دولة من الدول تسنى لها أن تتعامل بنقود ورقية في أسواقها الداخلية لا يمكنها أن تستغل تقودها المعدنية في الأسواق الأجنبية، وتستفيد من ورائها ربحاً لا يستهان به. ويمكن زيادة ثروة الأمة بمقدار ما عندها من النقود المعدنية اذا استعاضتها بنقود ورقية. ولكن اذا عمدت كل دولة الى هذه الطريقة، واقتصرت في معاملاتها الداخلية على النقود الورقية، وعرضت ما عندها من نقود معدنية للبيع، أصبحت هذه النقود لا قيمة لها في السوق.

واذا استطاع العالم المتمددين أن يستغنى عن النقود المعدنية بالنقود.

الورقية فانه يحى من وراء ذلك مزايا كبيرة أقل ما فيها أن العمل الذى يصرف فى البحث عن معادن النقود، واستخراجها من مناجمها، وطرقها وسكها، يصرف فى وجوه أخرى للأنتاج، وحينئذ تزيد الثروة العامة بالقدر الذى وفر بالاستغناء عن معادن النقود، على أنه يجب على الحكومة التى تصدر الورق النقدي ألا تتمدى حدا معيناً ولا تعرضت الى أخطار سنورها فيما يلى

فى أخطار تداول عملة الورق وفى كيفية اتقانها

اتفق علماء الاقتصاد السياسى على أنه لا يصح أن تصدر الحكومة أو المصارف النائية عنها كمية من الورق تزيد قيمتها الاسمية على مبلغ النقود النهمية والفضية الموجودة فى البلد لأنها أن تعمدت هذا الحد تناقصت قيمة الأوراق تناقصا ليست تدركه غاية. وقد حصل فى إبان الثورة الفرنسية أن أصدرت حكومة تلك البلاد أوراقا معروفة باسمه الأسينيا Assignats غير مراعية فى ذلك القواعد الاقتصادية والمالية. فهبطت قيم هذه الأوراق سريعا حتى أن الورقة التى كانت قيمتها الاسمية مائة فرنك تدهورت قيمتها الى أقل من نصف فرنك، فأدى ذلك الى انقلاب مالى عظيم كانت نتيجته خراب بيوت كثيرة، ودمار عائلات لا تحصى.

وكذلك كانت الحال فى الدولة العلية عندما أصدرت أوراقها المعروفة

« بالقوائم » فى عهد السلطان عبد المجيد عقب حرب القرم.

وقد استرسلت ألمانيا والروسيا فى إصدار هذه العملة فى زمن الحرب الأخيرة وبعدها، حتى انحطت قيمة نقدها انحطاطا جسيما سبب أزمات عظيمة لا تزال آثارها ظاهرة فى تبنك الدولتين. وكذلك الحال فى فرنسا

وأيطاليا ولو أن سعر عملتهما الورقية أخذ يتركز شيئا فشيئا. ويتراجع الى قيمته الاسمية .

هذا ولا تجيء الأزمات الناشئة عن تضخم النقود الورقية دفعة واحدة بل تتقدمها علامات ، وتسبقها أمارات ، حتى اذا بدا شئ منها وجب على الحكومة صرف المهمة الى تدارك الخطر قبل فوات الوقت ومتى زادت كمية الورق عن القدر القانوني فقد تقصت قيمته ، وسعى أصحاب البنوك والصيرفيون الى الحصول على النقود الذهبية والفضية ولو دفعوا في مقابلها أوراقا تزيد على قيمتها للتجار فيها . وهذه أول علامة من العلامات التي أشرنا اليها .

العلامة الثانية — ارتفاع سعر القَطْع (كَمِينِيُو) ، والقِطْع هو النسبة بين قيمة عملة في دولة ما وبين قيمة عملة في دولة أجنبية . مثال ذلك الجنيه الأنجليزى الورق فقد هبط بالنسبة للدولار الأمريكى الذهب والورق بنسبة ثلاثين فى المائة من قيمته فى سنة ١٩٢٠ والفرنك الفرنسى فقد هبط بالنسبة للدولار الأمريكى بنسبة ٩٠ فى المائة من قيمته فى صيف سنة ١٩٢٦

العلامة الثالثة — ندرة العملة الذهبية والفضية فى البلد بما يرسل منها الى الخارج كسبائك بواسطة الصيرفيين وأصحاب المصارف وما يكتنزه المدخرون ، اذ من البدهى أنهم لا يدخرون فى هذه الحال أوراقا نافذة ولكنهم يدخرون ذهباً

العلامة الرابعة — ارتفاع الأثمان ، فالتاجر الذى كان يبيع الأردب

من القمح بجنيه واحد من الذهب لا يرضى فيه إلا بما قيمته جنيه ونصف جنيه أو جنيهان من الورق تبعاً للنسبة بين سعرى الورق والذهب في السوق المحلية

ويتبع ذلك أن يبيع كل تاجر بثمانين : ثمن لمن ينقده قيمة البيع فحباً أو فضة ، ، وثمان لمن لا يدفع له إلا ورقاً .

فبمجرد شعور الحكومة بكل هذه العلامات أو بعضها يجب عليها أن تبادر متى استطاعت الى تلافى الخطر بسحب الأوراق التى تكون قد صدرت زيادة عن القدر المطلوب ، ولا يتيسر لها ذلك إلا باعدام ما يدخل خزائنها من الأوراق النقدية

الاستغناء عن التقود فى المعاملات

لاقى التجار فى معاملاتهم الدولية صعوبات كثيرة فى نقل الذهب من قطر الى آخر فاستنبط بعض الاقتصاديين الكيالية فى القرن الثالث عشر . واقتصرت هذه الكيالية على المعاملات الدولية دون سواها . حتى جاء القرن السابع عشر فاستعملت انجلترا الكيالات فى معاملاتها الداخلية « والكيالية أو القباله هى أمر يكتبه شخص يعرف بالسـ

بصيغة مخصوصة الى شخص اخر يعرف بالمسحوب عليه يدعوه فيه الى دفع مبلغ محدود فى يوم معين لأمره أو لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد والكيالات أنواع تلخصها فيما يلى :

(١) الكيالية الداخلية : وهى ما كان الساحب والمسحوب عليه فيها

مقيمين فى قطر واحد . واليك صورتها :

الى حضرة حسن افندى خليفة بشارع الطرقة الشرقى بالمالية بالقاهرة
بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخه أدفعوا لأمر الدكتور سيد كامل يينك
مصر بالقاهرة مبلغاً قدره ١٠٠٠ جنيه (الف جنيه مصرى) لا غير
والقيمة وصلت الينا بضاعة (أو تقدأ)

القاهرة فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧

محمد قريم

مقبول م

القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٧

حسن خليفة

وتوقيع المسحوب عليه بما يفيد القبول بغير قيد ولا شرط واجب
حتى يكون ملزماً بمقتضاها بالدفع فى الميعاد المحدد

(٢) الكسيالة الخارجية : وهى ما كان الساحب والمسحوب
عليه فيها مقيمين فى قطرين مختلفين . وتكتب هذه الكسيالة عادة من
ثلاث صور ترسل كل منها فى بريد مختلف للمسحوب عليه بقصد التثبت
من وصول احداها على الأقل . وينص فى كل منها على أنها إحدى ثلاث
صور لكسيالة واحدة حتى إذا ما وقع المسحوب عليه بالقبول على احداها
أصبحت الاثنتان الأخرى ان لاغيتين . وصورتها لا تختلف عن الكسيالة
إلا فى أن الساحب فى بلدة والمسحوب عليه فى بلدة بالخارج

السند تحت الأذن : وهى وثيقة تعتمد فيها مدين لدائنه بأن يدفع
لأمره وتحت لإذنه مبلغاً محدوداً فى يوم معين وإليك صورة منه

« في اليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٧ اتعهد بأن أدفع الى وتحت إذن الدكتور سيد كامل يينك مصر في القاهرة مبلغاً قدره جنيـه (الف جنيه مصرى) فقط . والقيمة وصلت الينا بضاعة »

القاهرة في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ محمد فهميم

ويلاحظ أن الفرق بين السند تحت الأذن والكميالة هو أن صيغة الأول تم بين اثنين هما الدائن والمدين . والثانية تم بين ثلاثة هم الساحب والمسحوب عليه والمستفيد ، ما لم يكن الساحب والمستفيد شخصاً واحداً ، هذا فضلاً عن أن السند تحت الأذن يشتمل دائماً على عبارة « تحت إذن » على حين أن الكميالة قد ينص فيها على أن دفع قيمتها يكون لحاملها أو قد يطلب الدفع لأمر وتحت إذن شخص معين

والكميالة ، إذا لم يكن الدفع مطلوباً فيها لحاملها ، والسند تحت الأذن ، قابلاً للتحويل من المستفيد أو الدائن الى شخص آخر يحول اليه . ويتم التحويل بعملية تسمى عملية « التظهير » أى الكتابة على ظهر الكميالة أو السند بما يفيد تكليف المسحوب عليه أو المدين بالدفع لأمر المحول اليه مع ذكر اسمه صراحة ، وتعيين القيمة المدفوعة مقابل التحويل ، وأمضاء المحول وتاريخ التظهير . وهاك صيغتها بالأشارة الى مثل الكميالة السابق

« وعنا دفع مبلغ الألف جنيه لأمر حضرة صاحب العزة عبدالفتاح بك اللوزى بشارع المناخ بالقاهرة والقيمة وصلت الينا نقداً »

القاهرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٧ سبرلا مل

الشيخ : كان التجار قديماً يحفظون تقوويم بحزائهم ، ويدفعون ما

يطلب اليهم دفعه كلما دعت الحاجة. غير أن تعرض التجار للمسرقات جعلهم يلجأون الى الصاغة يودعون لديهم نقودهم ليأخذوا منها ما أرادوا عند الحاجة إما بأنفسهم وأما بأذن كتابي يرخص بصرف مبلغ معين يقدمه حامله للصائغ المودعة لديه النقود

ثم تولت المصارف ما كان يقوم به الصاغة في الزمن الغابر ، وحلت الشيكات محل الأذن الكتابية ، فأصبحت الوسيلة لسحب المبالغ المودعة لدى المصارف

والشيك هو أمر بالدفع يستطيع الساحب بواسطته أن يسحب لنفسه أو لأمر شخص آخر مبالغ من حسابه عند المسحوب عليه (المصرف) على أن يكون الساحب ذا صفة تخول له حق السحب ، وأن يكون رصيد حسابه بالمصرف دائنًا لا مدينًا . وهاك صورة منه :

المبلغ بالرقم	القاهرة في	الرجاء كتابة اليوم والشهر بالحروف سنة ١٩
السكرتير سيد بك كامل	بنك مصر	أو لحامه
١١٢٨٤ بنك مصر مبلغ	ادفعوا لأمر	
نمرة ٧١٦٨٧٦		

ويختلف الشيك عن الكميالة والسند تحت الأذن في أنه لا يشتمل على ذكر السبب القانوني للدين ، وفي أنه قد ينقل من يد إلى أخرى بدون حاجة إلى تظهير إذا كان مسحوباً « لحامله » ، وفي أن معظم استعماله يكون في المبالغ المدفوعة عاجلاً

ومهمة الشيك في المعاملات تجنب الدفع النقدي وذلك لأن المستفيد أما أن يكون له حساب جار في نفس المصرف المسحوب عليه وعندئذ تتم عملية دفع مبلغ الشيك بنقل قيمته من حساب الساحب إلى حساب المستفيد ، وأما أن يكون له حساب مفتوح في مصرف آخر فيتحقق دفع مبلغ الشيك بتحويله إلى ذلك المصرف . ويتم التسوية بين المصرفين بدون وساطة نقود ، وهذه العملية تسمى عملية المقاصة

مصارف المقاصة^(١)

هي مصارف مركزية تأسست في المدن الكبيرة وتركزت فيها مطلوبات المصارف من الشيكات التي تكون لأحدها عند الآخر ، فتقوم بتسوية تلك المطلوبات عن طريق المقاصة . مثال ذلك مصرف المقاصة (كليرنج هاوس — Clearing House) بلندن .

(١) المقاصة هي أسقاط دين مطلوب لشخص من مدينه في مقابلة دين مطلوب من ذلك الشخص

لهذا المدين

الفصل الخامس

الائتمان

الائتمان أو الثقة المالية ، أداة من أدوات المبادلة ، على أن المبادلة في هذه الحالة لا تتم الا بعد زمن معين ، أو بعبارة أخرى هو واسطة استبدال ثروة حاضرة بأخرى آجلة . مثال ذلك الأقراض على أن يُرد المبلغ المقرض بعد مدة معينة بشروط يتفق عليها . والصفقات التي تتم بهذا النوع من التعامل مبنية على الثقة والائتمان

أسواق العمليات العاجلة والعمليات الآجلة :

المعاملات بين الناس والجماعات ، ولا سيما في البيع والشراء ، تكون عاجلة اذا انعقدت بين البائع والمشتري على تسليم الشيء ما يملكه الأول وتسليمه اليه مقابل قبضه الثمن في الحال . أو بعبارة أخرى أن العمليات العاجلة هي استبدال ثروة حاضرة بثروة حاضرة أخرى . وتكون آجلة اذا انعقدت بين المشتري والبائع على شيء مبيع محدود القدر والنوع غير قابل للتسليم في الحال ، أو قابل للتسليم ومؤجل تحديد ثمنه الى حين . أو بعبارة أخرى أن العمليات الآجلة هي استبدال ثروة حاضرة بأخرى آجلة كما تقدم . أو ثروتين آجلتين بعضهما ببعض في حدود شروط معينة وزمن محدود .

والأسواق التي تجري فيها المعاملات العادية تقوم على أساس

العمليات العاجلة

الا أنه بجانب هذه الأسواق توجد أسواق أخرى معترف بها رسميا لبعض الغلات الزراعية كالقطن والحبوب ، والمنتجات الصناعية كالحديد والصلب والسكر والجلود. وهذه الأسواق يجري فيها الأخذ والعطاء عاجلا في سوق يقال لها سوق البضاعة الحاضرة ، وتم فيها الصفقات بتسلم سلعة حاضرة بثمن عاجل . كما يجري فيها الأخذ والعطاء آجلا في سوق يقال لها سوق العقود لصنف معين من الأصناف وتم فيها الصفقات بمقود مضافة الى أجل ، أى زمن ، تكون فيه العقود صحيحة ملزمة للبائع والمشتري منذ عقدها ولو أنها لا تتم الا بحلول الأجل المعين. مثال ذلك بورصة البضاعة الحاضرة للقطن والبذرة في ميناء البصل . وبورصة العقود الى أجل أو الكونترات للقطن والبذرة في الإسكندرية . والبورصات أو الأسواق ذات الأجل ضرورة لحفظ توازن الأسعار في صنف من الأصناف داخل قطر معين . ولحفظ توازنها مع الأسعار المتداولة في هذا الصنف عينه في الأسواق الخارجية . كما انها ضرورة لتأمين التاجر على ثبات الأسعار التي اشترى بها حتى لا يبيع بسعر متدهور كثيرا عما اشترى به ، ولتأمين أرباب الصناعات في الحصول على المواد الثقل بسهولة وبأسعار معروفة .

وعلى الرغم من أن البورصات قد يدخلها شيء كثير من المضاربات بدخول عناصر لا تشتري ولا تباع لصالح الإنتاج في ذاته زراعيًا كان أو صناعيًا أو تجاريًا بل لمجرد المقامرة والانتفاع من ارتفاع الأسعار وهبوطها ، الا أن مزايها وفوائدها تجعلها من أهم الوسائل المصرية لتسهيل

المبادلات في تصريف المنتجات في الداخل والخارج . ويكفي أن تكون عليها رقابة فعالة من السلطات العامة لاتقاء أضرارها

والعادة الجارية في سوق البضاعة الحاضرة المنظمة هي أن النقود لا تستخدم في كل عملية من العمليات بل أن تسوية العمليات تتم بواسطة تحويل أو شيكات مسحوبة على مصرف المشتري لصالح البائع الذي يحولها الى مصرفه فتجري المقاصة بين المصرفين

ويظهر عدم تدخل النقود باجلى مظاهره في العقود المضافة الى أجل وذلك لأنه لما كانت الأشياء المتفق على بيعها غير معينة بالذات بل معينة بالنسبة الى قياس معلوم متفق عليه في الأسواق فقد أصبح من الميسور عدم تسليمها عينا أى ذاتا والا كفاء بدفع الفرق بين ثمنها وبين سعر السوق أما من جانب المشتري أن كانت السلعة قد ارتفع سعرها ، وأما من جانب البائع أن كانت السلعة قد انخفض سعرها .
ومما تقدم يتضح ما يأتي :

أولا — أن للعقود ذات الأجل في الأسواق المنظمة والمعترف بها رسميا (البورصات) قوة النقود الورقية .

ثانيا — أنها بمثابة عملية من عمليات الائتمان

ثالثا — أنها تضاعف أسباب الأخذ والعطاء دون حاجة الى كثرة تداول النقود الورقية أو المعدنية .

ويجمل أن نوضح الفرق بين البيع المضاف الى أجل وبيع النسيئة فان الأول يتم بتسليم السلعة المبيعة ودفع ثمنها في وقت واحد ، أو يتم

بدفع الفرق الذى يقوم مقام التسليم. أما بيع النسبته فهو بيع ثروة حاضرة بضمن أجل مُنَجَّم على عدة أقساط. والغالب فيه أن الثمن الآجل أعلى من الثمن العاجل. مثال ذلك بائع صنف من الأصناف بالجملة فانه اذا باعه بضمن عاجل أخذ عنه ثمنا معلوما. وأن باعه نسبته أخذ عنه ثمنا مقسطا هو فى مجموعه أعلى من الثمن العاجل. والفرق بينهما هو الفائدة، فان دفع المشتري قبل حلول المواعيد استحق خصما عن المدة الباقية على حسب الاتفاق أو العرف.

الائتمان ورأس المال

أصبح الائتمان من أهم المعاملات التجارية فى وقتنا الحاضر، ولذلك يقول الكثيرون بأنه رأس مال، وأنه عامل من عوامل الإنتاج التى تنتج الثروة. ولا يقل فى الأهمية عن عوامل الإنتاج الأخرى: الأرض، والعمل، ورأس المال، والتنظيم. ولكن هذا القول مبالغ فيه لأن الائتمان ليس من عوامل الإنتاج بل هو طريقة خاصة من طرق الإنتاج وما هو الا نقل ثروة أو رأس مال من شخص لآخر، وليس النقل إنتاجا وما الائتمان الا إذن باستعمال رأس مال الغير.

وللائتمان مزايا مفيدة للإنتاج لأنه يمكننا من استخدام ما عندنا من رأس مال فى أنفع وجوهه، لأن رأس المال لو كان غير قابل للتحويل وكان كل أنسان ملزما باستخدام ما عنده من رأس مال لبقى جزء كبير من الثروة من غير استعمال اذ يوجد فى كل دولة وفى كل مجتمع طاقة من الناس لا تتمكن من الانتفاع بما عندها من رأس مال بمجهوداتها الفردية. ومن هؤلاء أصحاب رؤس الأموال العظيمة الذين لا بد لهم من الاستعانة

بغيرهم إذا ما أرادوا استثمار أموالهم في المشروعات التي يديرونها .
 وهناك أقوام لا يمتلكون من رؤوس الأموال الا قليلا فلا يسهل
 عليهم استخدامها الا اذا أودعوها في مصرف مع أموال آخرين من
 أمثالهم ليجتمع من رؤوس الأموال مبلغ كبير يمكن استثماره بسهولة في
 المشروعات التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة .

وهناك فريق من الناس لا يتمكن من استخدام ما عنده من رأس
 مال بسبب سنه كالأطفال والشيخوخة ، أو مهنته كالأطباء والمحامين وموظفي
 الحكومة ، فهؤلاء يستثمرون أموالهم بوساطة المصارف .

وهناك طائفة أخرى مثل المخترعين والزراع وغيرهم يمكنها استخدام
 رأس المال اذا تملكته ولكنها تضيع مجهوداتها سدى لعدم توافره لديها .
 وبالاتيان يتسنى علاج هذه الأحوال لأنه يمكن نقل رأس المال
 من أصحاب المال الى من يحتاجون اليه ، فيستفيد الفرد والمجموع ، وتسير
 الحركة الاقتصادية سيرا حثيثا . وقد عاد الائتمان في كل دولة بافضل
 النتائج وأحسنها لأنه أخرج المال المكنوز واستغله في الإنتاج . وأن
 أحسن واسطة لتسهيل المعاملة بالائتمان هي المصارف .

الفصل الثاني

المصارف ووظائفها

لا تتم مبادلة السلع بعضها ببعض الا بواسطة وسطاء يعرفون بالتجار، وكذلك لا تتم المبادلة بالائتمان الا بواسطة وسطاء يعرفون بالمصرفيين^(١) وهؤلاء مثلهم مثل التجار ولكنهم يتاجرون برأس المال الممثل بوسائل الائتمان أو بالنقود المعدنية .

ويشتري التجار من المنتجين ليبيعوا للمستهلكين وعلى ذلك يجتهدون في أن يشتروا بأرخص ما يمكن ويبيعوا بأعلى ما يمكن ليربحوا . ويقترض المصرفيون ويكسبون من الفرق بين سعر ما اقترضوا وبين سعر ما يقرضون ، وعلى ذلك فهم يجتهدون في أن يقترضوا بأقل سعر ممكن ويقرضوا بأعلى سعر ممكن . وحينئذ فان عمل المصرفيين يدور على عمليتين أساسيتين هما الاقتراض والأقراض . وتستمد البنوك ما تقترضه من الودائع التي بها ، وتقرض الجمهور ما يحتاج اليه بعد أن تخضع ربحها . ولذلك تعرف البنوك بأنها : مصارف الودائع والخصم .

وهناك مصارف تقوم بوظيفة ثالثة هي إصدار الأوراق المصرفية (البنكنوت) ولكنه عمل مقصور على مصارف خاصة تعرف بمصارف الأصدار ، وهي تحصل على امتياز به من حكومة البلاد .

وعلى ذلك فالمصارف على أنواع أهمها ثلاثة :

(١) اسمهم بالإنجليزية Bankers وبالفرنسية Banquiers

- (١) مصارف الودائع
 - (٢) المصارف العقارية أى التى تقرض بضمآن عقارى
 - (٣) مصارف الأصدار
- وسائل حصول المصارف على الأموال :

(١) بالنسبة لمصارف الودائع :

(١) الودائع

أن أول عمل للمصرف هو أن يحصل على رأس مال من الغير ليستعين به فى الأعمال مع ما عنده من رأس مال خاص . وعلى ذلك فهو يستعمل أموال الجمهور فى قضاء ما يقوم به من الأعمال :

وتجرى المصارف فى الودائع على طريقتين :

(الأولى) طريقة الحساب الجارى وهى أن تتسلم الأموال من أربابها لتصرفها لهم فى أى وقت شاءوا بواسطة شيكات

(الثانية) طريقة الأيداع لمدة معينة ، وهى طريقة الأيداع لأجل ، فان أرباب الأموال يدفعون أموالهم للمصارف على أن يستعيدوها بعد مضى مدة معينة متفق عليها تتراوح عادة بين ثلاثة أشهر وثلاثة أعوام وتمطى بعض المصارف فوائد على كل الأموال رغبة فى اجتذاب الناس إليها سواء سحبت هذه الأموال بعد مضى مدة أو بمجرد الطلب . ومن هذه المصارف « بنك مصر » فانه يدفع بالاتفاق مع عملائه فوائد على حسابهم الجارى إذا بلغ المودع مائة جنيه أو أكثر ، أما السواد الأعظم من المصارف فلا يدفع فوائد على الأموال التى تسحب بمجرد الطلب .

هذا وتشتغل المصارف على ما عندها من الودائع لأجل معينة فتستثمرها في الأعمال المالية في الأسواق التجارية . مثال ذلك أن اثني عشر مصرفاً من مصارف لندن كان مودعاً لحساب آخرين في خزائنها قبيل الحرب العظمى ٣٣٠ مليوناً من الجنيهات الأنجليزية ولكنها لم تستبق من هذا المبلغ فعلاً في الخزائن الا خمسين مليوناً لتسد بها الطلبات المفجائية . وهذا يعادل ١٥ جنيهاً لكل مائة جنيه مودعة . وأما الباقي من تلك الأموال فكان جزء منه يستثمر في أوراق مالية حكومية وأوراق مالية معتبرة ، وكان جزء منه قد أعطى قروضاً لأفراد وشركات أو مجالس رسمية بضمانات ورهنيات .

وتختلف نسبة ما يجب على المصرف الاحتفاظ به من الأموال لتلبية طلبات اللودعين لأسباب عديدة تتوقف على نوع أعمال عملاء المصرف ، وميعاد دفع حصص الأرباح ، ومواسم المحاصيل وهلم جرا . كما أنها تختلف تبعاً لظروف السوق . ففي وقت حدوث الذعر المالي أو انحطاط سوق التجارة وجب على المصارف أن تزيد في نسبة ما تحتفظ به في خزائنها . ويسمى المبلغ المحفوظ به « الاحتياطي » وينص قانون المصرف على حده الأدنى . وقد يكون بجانب الاحتياطي القانوني احتياطي خارق للعادة . وقد نص قانون بنك مصر على أن يكون الاحتياطي القانوني ١٠ ٪ من صافي الأرباح . وليس من الضروري أن يكون الاحتياطي تقوياً .

(٢) الخصم : أن العمل الثاني للمصرف بعد جمع الودائع بسعر قليل هو إقراضها للجمهور لمدة قصيرة لا تزيد عادة على عام واحد حتى

يتسنى له تلبية طلبات المودعين في كل وقت ومن غير تردد . وعلى ذلك فانه لا يقرض مبالغه لمدد طويلة بل يستخدمها في الخصم . وطريقة ذلك أن التاجر الذي يبيع سلعة بوساطة الكميالة لمدة قصيرة ، هي عادة ثلاثة أشهر ، يذهب الى المصرف اذا احتاج الى مبلغ قبل ميعاد دفعه ويبيع له الكميالة التي بيده نظير خصم جزء صغير منها . وأن المصرف بعمله هذا ما هو الا مقرض يقترض الأموال بسعر معقول لمدد قصيرة .

(ب) بالنسبة للمصارف العقارية :

(١) رأس المال

(٢) الأرباح الناتجة من استثمار العقار والأراضي التي تؤول ملكيتها الى المصرف . ووظيفة هذه المصارف أقرض المبالغ بضمان عقارى يقدم للمصرف ويكون المبلغ المقرض أقل من قيمة الشيء المرتهن . ويقوم بهذه العملية في مصر البنك العقارى وبنك الأراضى بالاسكندرية وغيرها .

(ج) بالنسبة لمصارف الأصدار :

(١) رأس المال

(٢) مضمون الامتياز الذي يشمل غالباً أيداع أموال الدولة أو أموال بعض السلطات العامة فيه باصدار الأوراق المصرفية (البنكنوت) (٣) الودائع : من مصلحة أصحاب المصارف كغيرهم من التجار أن يوسعوا نطاق أعمالهم ولا سبيل الى ذلك إلا بالمال فهم يستعملون قيمة الأمانات المودعة عندهم ولكن ليس في مقدورهم أن يزيدوها كلما شاءوا .

(٤) خصم الكمبيالات

وأما الأوراق المصرفية فإن المصرف المكلف بإصدارها في وسعه أن يصدر منها ما تدعو الحاجة اليه في حدود القانون

وأول من أصدر أوراقاً على هذه الكيفية « بالمستروك » Palmstruch مؤسس بنك استكهلم في سنة ١٦٥٦ فانه كان يصرف للتجار ورقاً مصرفياً بدلا من نقود .

ولهذا الورق مزايا لا تتوافر في أدوات الأقرض الأخرى (الكمبيالة والسند تحت الأذن والشيك) فهو ملك لحامله بدون احتياج الى أى تحويل ، وواجب الدفع تقدماً وفي الحال متى قدم للمصرف ولم يكن له سعر الزامى ^(١) ولا يسقط حق المطالبة بدفع قيمته معها طال عليها الزمن .
وتقدر قيمته بأعداد صحيحة تسهل المحاسبة بها ، ويصدره ويوقع عليه مدير مصرف معترف به رسمياً أو معروف وموثوق به لدى الجمهور .

وأما مزاياه بالنسبة للمصرف الذى يصدره فكثيرة أيضاً أذ هو رأس مال جديد لا يدفع المصرف عليه فائدة ، بل يتوسل به الى توسيع نطاق أعماله ، وكثيراً ما تحصل الدولة على حصة من الأرباح الناشئة عن هذا الأصدار

وهناك مضار للأوراق المصرفية بالنسبة للمصرف الذى يصدرها

(١) السعر الزامى هو تخيم قانوني بقبول ورق البنكوت في المعاملات بحيث تكون له نفس القيمة الفعلية التي فنقود الذهبية المتداولة رسمياً . مثال ذلك جعل ورق البنكوت المصرى الصادر من البنك الأهلى ذا سعر الزامى ابتداء من ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وذلك بصفة مؤقتة الى أن يصدر أمر جديد بدفع قيمة الورق ذهباً

أذ أنها دين واجب الدفع عند الطلب ولذلك كان لا بد للمصرف من تخصيص مال احتياطي يدفع منه قيمة كل ورقة يريد حاملها أبدالها بنقود من ذهب . وتقضى القوانين على المصارف بإيجاد هذا المال الاحتياطي ولما كان هذا المال الاحتياطي لا تجنى الحكومة منه فائدة أذ من طبيعته أن يبقى في الخزانة فلا تمسه الأيدي الا لدفع قيمة ما يقدم للمصرف من البنكنوت ، كانت المصارف مدفوعة بمامل الطمع لاستعماله فيما يوضع له . وقد يحىء من الظروف ما يلقي الرعب في قلوب حملة هذه الأوراق فيهرعون الى البنك أفواجا لصرفها : فاذا توقف عن الدفع بغير ترخيص قانوني يجعل سعر البنكنوت الزاميا ، تدهورت قيمة أوراقه ، وتعرض للأفلاس ، وجرّ على البلاد أزمة مالية ناشئة عن خلل النظام النقدي ولذلك تفننت الحكومات في اتخاذ أسباب الاحتياط اتقاء لهذا الخطر الهائل .

في الفرق بين أوراق الضرورة والأوراق المصرفية

قد يكون بينهما تشابه في أن كلا منهما يحل محل النقود . ويمظّم وجه الشبه بينهما في البلاد التي تجعل للأوراق المصرفية قوة العملة القانونية مثل إنجلترا وفرنسا حيث لا يسوغ لأحد أن يرفض التعامل بها . الا أن للأوراق المصرفية من الضمان ما ليس لأوراق الضرورة . ويرجع ذلك الى أسباب ثلاثة :

الأول — أنه يمكن أبدال الأوراق المصرفية بنقود في كل وقت لأن المصرف الذي يصدرها ملزم بذلك . وأما أوراق الضرورة فليست الحكومة مكلفة بأبدالها بنقود الا متى شامت ذلك بحيث تسمح لها ماليتها

الثانى — أن المصرف لا يصدر أوراقه اعتباراً ، ولكنه يسترشد فى إصدارها بمقدار ما يقدم اليه من أدوات الأقرض الأخرى التى يطلب منه قبول تحويلها . وتقديم هذه الأدوات يقل ويكثر طوعاً بحركة البلد التجارية . وأما الحكومة فتصدر أوراق الضرورة بمقدار ما تدعو اليه حاجتها من المال أو من صنف معين من النقود

الثالث — أن الحكومة هى التى تصدر عملة الورق ويمثلها فى ذلك وزير المالية . وقد يكون همه الوحيد أداء مطالب الحكومة من أى وجه كان . أما المصرف فأقدر من الحكومة على تعرف الحالة الاقتصادية من جميع نواحيها وبذا يستطيع ألا يتجاوز فى الأصدار الحد الذى تستدعيه هذه الحالة

وقد تلاشت هذه الضمانات وتصبح الأوراق المصرفية أشبه شىء بأوراق الضرورة فى حالة احتياج الحكومة الى المال فى الظروف الحرجة فتضطر الى الاستيلاء على ما فى المصرف من المال الاحتياطى ولكى لا تجعل المصرف مسئولاً عن الدفع تقداً تصدر أمراً بالسعر الأتزامى . وربما امتدت حاجتها الى ما وراء ذلك فكلفت المصرف إصدار أوراق جديدة غير مراعية فى هذا الطريق الاستعوزها ، وعندئذ تضعف قوة النقود فى الشراء ، وتعرض البلاد لأزمات تقلبات الأسعار وأخطارها وما يحتمل أن ينشأ عنها من أزمات

ومع ذلك فى هذه الحالة أيضاً تكون الأوراق المصرفية ضمن من أوراق الضرورة لأن المصرف يكون مسدداً قائماً بين الحكومة

والاسترسال في رغبتها . وربما كان لها بمثابة عنان يضبطها عن الجنوح في هذا الطريق ، ويوقفها عند حد القصد في إصدار الأوراق . وفي ذلك بعض الضمان . ولهذا السبب عدلت أكثر الحكومات عن تولي إصدار الأوراق المصرفية بنفسها ، وعهدت إلى مصرف واحد أو عدة مصارف بإصدارها لما في هذه الطريقة من المزايا وتخفيف وطأة الخطر .

تقييد إصدار الأوراق المصرفية

تقييد الحكومات إصدار الأوراق المصرفية بثلاثة قيود وهي :

(أولا) الزام المصرف بالآي إصدار أوراقا لا بقدر الاحتياطي المودع في خزائنه سواء أ كان الاحتياطي نقودا أم أوراقا مالية مضمونة . وهذه هي الطريقة التي تتبعها الحكومة الإنجليزية مع بنك إنجلترا فقد أصدرت قانونا في سنة ١٨٤٤ حتمت على البنك ألا يصدر أوراقا تتجاوز مقدار الرصيد الباقي في خزائنه من نقود معدنية ، وأن يصدر أوراقا مصرفية قيمتها ثمانية عشر مليونا ونصف مليون من الجنيهات بضمان أوراق مالية . أما في ألمانيا فكان المتبع ألا يزيد المصرف في إصدار أوراق تزيد قيمتها على مائتين وخمسين مليونا من الماركات إلا إذا أودع قيمتها في الرصيد ، وكان لا يجوز له أن تزيد قيمة أوراقه على ثلاثة أضعاف رصيده بحال ، ولكن هذا الشرط لم يراع زمن الحرب العظمى . وكان من نتائج ذلك أن هوت قيمة أوراقها إلى الحضيض .

(ثانيا) تحديد مقدار الأوراق التي يجوز إصدارها وفي هذه الحالة لا يشترط وجود ضمان معدني لهذه الأوراق في رصيد البنك . وقد اتبعت فرنسا هذه الطريقة منذ سنة ١٨٨٣ .

(ثالثا) الزام المصرف بإيداع رهن ضمانا لما يصدره من الأوراق المصرفية كسندات من دين الحكومة مثلا. وقد اتبعت الولايات المتحدة هذه الطريقة، وكذا الحكومة المصرية عند ما منحت امتياز إصدار الأوراق المصرفية للبنك الأهلي.

المصارف في مصر

المصارف في مصر ثلاثة أنواع :

(١) المصارف العادية أو مصارف الودائع ومثلها بنك مصر وبنك الكريدى ليونيه والبنك الأهلى وهذا الأخير له امتياز إصدار الأوراق المصرفية

(٢) المصارف الزراعية ومثلها البنك الزراعى الذى تأسس سنة ١٩٠٢
(٣) المصارف العقارية ومثلها البنك العقارى وبنك الأراضى المصرى
بالاسكندرية. وقد اختصت هذه بتقديم القروض الى المزارعين والملاك
بضمان رهنيات على أراضيهم ومبانيهم لمدة مختلفة.

هذا . وقد خصت الحكومة المصرية البنك الأهلى بامتياز إصدار
الأوراق المصرفية أذ منحت هذا الامتياز لمدة خمسين سنة بمقتضى مرسوم
صدر فى ٢٥ يونية سنة ١٨٩٨

وقد فوضت الحكومة الأمر الى مجلس ادارته فى تحديد مقدار ما
يصدره من الأوراق المصرفية . ولقد اتبعت معه طريقة الحكومة فى
الولايات المتحدة اذ حتمت عليه أن يجعل نصف رصيده المتعلق بالأوراق
المصرفية ذهابا والنصف الآخر أوراقا مالية مضمونة ترخصها الحكومة .
وتكلف الحكومة اثنين من موظفيها يندبهما وزير المالية للملاحظة أعمال

البنك ، وحفظت لنفسها الحق في الموافقة على انتخاب محافظه ووكيله . واشترطت فوق ذلك أنه عند تصفية أعماله يكون الرصيد المخصص للأوراق ضمانه خاصة لحاملها فيأخذون منه قيمة الأوراق التي بأيديهم قبل أن يأخذ الدائنون الآخرون أى مبلغ منه ، أى أن حاملي الأوراق المصرفية يعتبرون في الصف الأول من الدائنين الممتازين

وفي ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ جعل لأوراق البنكنوت الصادرة من البنك الأهلى سعر الزامى يحتم قبولها فى المعاملة ، ويمنع أبدالها بالذهب عند تقديمها للبنك

وفي شهر اكتوبر سنة ١٩١٦ أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلى بأن ضرورات الحرب جعلت تقديم الذهب لضمان أوراق العملة غير مستطاع فاستقر رأى وزارة المالية عندئذ على إصدار قرارها المؤرخ فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٦ القاضى بأعفاء البنك الأهلى من الشرط المفروض عليه بحكم قانونه النظامى القاضى بأن يكون النصف على الأقل من أوراق العملة التى يصدرها مضمونا بالذهب ، والترخيص له بأبدال الذهب بأذون على الخزانة البريطانية مستحقة السداد فى آجال قصيرة

وقد ترتب على هذا الترخيص أن انطلق الذهب من البنك الأهلى ومن السوق المصرية الى إنجلترا ، ولم يعد من جديد الى خزانة البنك الأهلى الا تدريجاً بحيث أنه لم يزد على ما قيمته ٣٣٣٩٥٧٦ جنيه . وفى حين أن هذا المقدار من الذهب كان يمثل قبل الحرب نصف قيمة الأوراق الصادرة فأذا به لا يمثل الا ١١٣٪ من مجموع الأوراق المتداولة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ والبالغ قدرها ٢٩٥٠٠٠٠٠ جنيه . مع ملاحظة أن

الأوراق المتداولة كثيرا ما زادت على الثلاثين مليوناً في غضون السنوات الخمس الماضية

وقد لاحظ المجلس الاقتصادي الذي تناول هذه المسألة بالبحث في غضون سنة ١٩٢٦ تَمَذُّرُ الانتقال دفعة واحدة الى ضمان نصف أوراق البنكنوت بالذهب والى إلغاء السعر الأزامى لهذه الأوراق فقرر التدرج في هذا السبيل ، وأوصى أن يزيد البنك الأهلى رصيده الذهبى بمقدار مليون جنيه مصرى فى العام لمدة خمسة أعوام متتالية حتى يصبح الرصيد ٨٠٣٣٩٠٥٧٦ جنيه ثم يعاد النظر فى المسألة من جديد

ومع ما تقدم فإن مسألة الرصيد الذهبى لا تزال موضع المفاوضة بين البنك الأهلى والحكومة المصرية. ويلاحظ أن الحكومة المصرية تقاسم البنك الأهلى شيئاً من أرباح الأذون على الخزانة البريطانية الحالة محل الذهب ، وأن مجموع ما ربحته من هذا الباب ١٠٠٣١٦٠٠٠ جنيه فى السنوات العشر من سنة ١٩١٦ الى سنة ١٩٢٥ ، أى أن متوسط الدخل السنوى للحكومة من هذا الباب يزيد على مليون من الجنيهات ولما كان الذهب المرصود فى خزانة البنك الأهلى لا ينتج أية فائدة لأنه مجرد ضمان للطوارئ فإنه من الطبيعى أن تقل حصة أرباح الحكومة المصرية من هذا الباب بقدر حصتها من أرباح أذون الخزانة البريطانية التى يحل الذهب محلها

الفصل السابع

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية أو الدولية هي تبادل السلع المختلفة بين الأمم المتباينة
الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية :

الفروق بين التجارتين تلخص فيما يلي :

(أولاً) بما أن التجارة الخارجية تقع بين دولتين مختلفتين فلكل دولة الحق في أن تضع القيود التي توافق سياستها التجارية على الصادرات والواردات . والنول الحديثة لا تضع قيوداً على انتقال السلع من بلد الى بلد داخل حدودها .

(ثانياً) لا ينتقل رأس المال ولا ينتقل العمل بالسهولة المطلوبة بين دولتين كما ينتقلان داخل دولة واحدة بسبب اختلاف اللغة ، والعادات ، والتشريع ، وحب البقاء في الأوطان ، وغير ذلك من الأسباب (ثالثاً) لكل من الدولتين نظام نقد تتبعه دون الأخرى ولذلك فإن أثمان السلع المتبادلة تدفع في معظم الأحوال بواسطة كمبيالات المبادلة التي يرتفع سعر الخصم فيها أو ينخفض على حسب تقلبات سعر القطع (الكمبيو) بين الدولتين ، وهذا لا يحدث في التجارة الداخلية لأن أثمان السلع تدفع بنقد الدولة

هذه هي أهم الفروق بين التجارتين ، ويلاحظ عليها أنها فوارق تصدق لدرجة ما لأن العامل الأساسي في قيام التجارة الخارجية بين البلدان المختلفة هو في الحقيقة الاختلاف بين التكاليف النسبية التي تتكلفها السلع المنتجة للتبادل .

نظرية التكاليف النسبية :

تنص هذه النظرية على أن التجارة الدولية لا تتم بين دولتين إلا إذا وجد اختلاف بين التكاليف النسبية للسلع المراد تبادلها . ولا يوضح هذا تفرض أن في العالم دولتين فقط هما إنجلترا والمانيا ، وأن هناك شيئين غير الذهب يستعملان واسطة للمبادلة : وهما القمح والبطاطين ، وأن العمل ورأس المال قابلان للنقل من قطر إلى قطر من غير تكاليف للنقل ، وأن الدولتين تتعاملان بنقود واحدة . ولنفرض أيضاً أن الحالة في كل من الدولتين قبل أن تتعامل هي ما يأتي :

١	للْبُشِلِ	جنيه	إنجلترا تنتج القمح بسعر
٢	للْبَالَة	»	» البطاطين بسعر
٥	للْبُشِلِ	»	وألمانيا تنتج القمح بسعر
١٠	للْبَالَة	»	» البطاطين بسعر

وفي هذه الحالة لا فائدة تعود على كل من الدولتين من مبادلة سلعهما . إذ أن النسبة بين $\frac{١}{٢}$ و $\frac{١}{٥}$ مساوية تماماً للنسبة بين $\frac{١}{١٠}$ و $\frac{١}{٢}$ وإذا قامت التجارة بينهما فانهما لا تلبث أن تنقطع لأنه إذا صدرت إنجلترا بضائع لألمانيا فانهما لا تستورد منها إلا ذهباً ، فترتفع الأثمان في إنجلترا نتيجة كثرة الذهب فيها ، وتنخفض في ألمانيا لقلّة الذهب بها ، ومتى كانت هذه هي الحالة فإن تكاليف إنتاج القمح والبطاطين ترتفع في إنجلترا وتنخفض في ألمانيا حتى تتعادل التكاليف في الدولتين ، فتتقطع التجارة بينهما إذ لا فائدة لأيتهما من تبادل نفس السلع بنفس التكاليف .

كذلك لا تصدر دولة سلعة من سلمها الى دولة أخرى اذا كانت هذه السلعة تتكلف من عمل ورأس مال أقل مما تتكلفه في الدولة الأخرى قلة محسوسة ، وكانت الظروف الأخرى باقية على حالها . وهناك دول تُغلب على أمرها في سلع معينة تنتجها دولة أخرى بتكاليف أقل مهما كان الفرق بين التكاليف في الدولتين قليلا . مثال ذلك الصلب والقطن وتبادلها بين إنجلترا وبلجيكا فان من المحتمل مثلا أن يكون لا إنجلترا من المميزات الاستثنائية في صناعة الصلب ما لم يتوافر لبلجيكا ومع ذلك فان الصلب البلجيكي يباع في أسواق إنجلترا بسبب قلة تكاليفه سداداً لثمان القطن الذي استطاعت إنجلترا أن تصنعه بتكاليف أقل مما تصنعه بلجيكا وترسله الى أسواقها فيباع فيها .

أما اذا فرضنا أن الحالة في الدولتين قبل أن تعاملها هي ما يأتي :

إنجلترا تنتج القمح بسعر	١	جنيه	للوحة
» البطاطين بسعر	١	»	للوحة
وألمانيا تنتج القمح بسعر	٥	»	للوحة
» البطاطين بسعر	١٠	»	للوحة

فان ألمانيا تستورد القمح والبطاطين من إنجلترا لوقت ما ، وتقوم التجارة بينهما ، وتظل قاعة حتى تتعادل تكاليف القمح في الدولتين وتصبح جنيهين مثلا للوحدة في كل منهما ، وترتفع للبطاطين في إنجلترا حتى تصير جنيهين ، وتنخفض في ألمانيا حتى تصير أربعة ، عند ذلك تنقطع تجارة

القمح بينهما لأن إنجلترا لا تجني فائدة ما من إصداره الى ألمانيا . أما البطاطين فتستمر التجارة فيها .

ولكن باستمرار انتقال النقود بينهما ترتفع قيمة تكاليف القمح في إنجلترا حتى تصير أكثر من جنهين ، وتقل في ألمانيا حتى تصير أقل من جنهين ، وعند ذلك تكسب ألمانيا من تصدير القمح لإنجلترا ، ونتيجة ذلك أن تستمر التجارة بينهما

ويتضح من كل ما تقدم أن التجارة الدولية تقوم بين الدول وتظل قائمة بينها اذا ظل الاختلاف بين نسبة تكاليف السلع المراد تبادلها قائما ، أما اذا تعادلت التكاليف وتساوت في كل منها فلا تقوم تجارة دائمة .
عوامل قيام التجارة الخارجية :

تلخص تلك العوامل فيما يلي :

أولا : اختلاف توزيع الغلات النباتية والحيوانية والمعدنية في الأقطار المختلفة بما لا يختلف الجو وطبيعة التربة

ثانيا : أن كثيرا من الأقطار ينتج من الغلات النباتية والمعدنية والحيوانية ما يزيد على حاجة أهلها . ولو أن المقدار الزائد لم يصدر لكان عديم القيمة والنفع ، ولذلك يجتهد أهل كل قطر في أن يصدروا ما زاد عن حاجتهم من تلك الغلات الى الأقطار التي تحتاج اليه . وتختلف أسعار تلك الغلات بالنسبة الى مقدار الحاجة اليها ، وإلى مقدار ما هو موجود منها ، فإذا زاد العرض على الطلب نزلت أسعارها . وإذا زاد الطلب على العرض ارتفعت أسعارها . فمثلا القطن في مصر والهند والولايات المتحدة ، والخشب في روسيا والسويد ، والقمح في بريطانيا ، كلها تزيد على حاجة

أهالى تلك الأقطار فتنقل الى حيث ينتفع بها، وتستخدم في قضاء الحاجات
ثالثا: أن حاجات الأمم المتمدينة أصبحت لا حصر لها ولتلك
لا يستطيع قطر من الأقطار أن ينتج من الغلات ما يسد عوز أهله^(١) فثلا
دول غرب أوروبا تحتاج الى غلات الأقطار الزراعية، وفي الوقت نفسه
تحتاج تلك الأقطار الى مصنوعات غرب أوروبا. ومن هنا تنشأ التجارة
الدولية. وفضلا عن ذلك فإن تقسيم العمل أصبح من مميزات العصر الحالى،
عصر الانقلاب الصناعى، فيقوم كل فرد بعمل ما يحسنه أكثر من غيره،
وتقوم كل أمة بإنتاج ما يساعدها مناخها وطبيعتها على إنتاجه. وبذلك
يحصل تبادل السلع

ومن نتائج هذا التخصص أن أهل القطر وأن كانوا يستطيعون أن
يستغلوا أرضهم بطرق شتى إلا أنهم يفضلون استغلال ما يعود عليهم
بالربح أكثر من غيره. مثال ذلك مصر فإن زراعة القطن فيها صالحة
كزراعة الحبوب، على أن الأولى أوفر ربحا من الثانية، ولذلك ترى
المصريين يفضلون شراء القمح أو غيره من الحبوب من الخارج ولو بشئ
يزيد على ثمن الحبوب المصرية على أن يستبدلوا زراعة القطن بزراعة
الحبوب فى بعض الأراضى. ومثلها إنجلترا التى تستورد الجبن والزبدة من
دعرك وذلك بالرغم من كثرة مراعيها وموافقة مناخها لتربية الماشية، ومن
أن نفقات إنتاج الجبن والزبدة فيها أقل من القيمة النقدية للثمن الذى تدفعه
لدعرك. ويرجع هذا الى أن إنجلترا ترى أنه من مصلحتها أن توجه

(١) الولايات المتحدة تكاد تكون مستقلة اقتصاديا إذ أنها دولة زراعية صناعية
تستخرج فيها المعادن كاللحم والحديد والزيوت المعدنية بكمية. كما تزرع فيها الغلات المختلفة كالقمح
والأرز والقطن وقصب السكر والذرة.

عنايتها الى استخراج الفحم وأنتاج للمصنوعات الصوفية والقطنية والحديدية لأن المجهودات التي تبذل في هذا السبيل تعود بالربح الجزيل الذي يربى كثيرا على الثمن الذي تشتري به الحين والزبد من دغرك

رابعا : سهولة المواصلات اذ أصبح كثير من الأقطار تربطها الخطوط الحديدية ، وتصلها بعضها ببعض السفن التجارية ، والطائرات الهوائية ، والأسلاك البرقية ، وكل هذا من شأنه أن يسهل النقل والتنقل والمخابرات . وعلاوة على ذلك فإن رخص النقل في الوقت الحاضر قد أدى الى الاتجار في كل سلعة بخلاف الأزمنة النابرة لما أن كانت صعوبة النقل وارتفاع الأجور تؤدي الى الاتجار في ما خف حملة وغلائمه

ويساعد البرق على نقل الأسعار ونشرها وأذاعة الأخبار فيتيسر للتاجر حسن الاختيار

خامسا : ومن العوامل التي تنشط التجارة قيام الحرف المتعددة في القطر وبخاصة الحرف الصناعية حتى يستطيع أهلها أن يستخدموا جميع ما وهبتهم الطبيعة من التربة الخصبة وكنوز المادن

سادسا : وجود علاقات ومعاهدات تجارية مع الأقطار الأخرى ، فيصبح القطر على اتصال بمواني العالم التجارية وبمئات الأقطار الأخرى ومصنوعاتها وبذلك يوضع أساس تجارى متين تشيد عليه دعائم الاستقلال الاقتصادى أذ أن الأخذ والمطاء في موارد الخيرات المتعددة من شأنه أن يفتح باب الشراء والرخاء على مصراعيه للشعوب التي يتعامل بعضها مع بعض هذا . ويستفيد كل قطر من تجارته الخارجية فائدة تتوقف على مقدار توافر العوامل التي تساعد على قيام التجارة وتقدمها من طبيعية وسياسية

أنواع التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية على أربعة أنواع هي :

(أولاً) التجارة الخارجية المحضة : وهي ما يصدره القطر من السلع التجارية الخاصة به وما يستورده من الحاجات التي يتطلبها أهله ، وكلما زادت صادراته زادت وارداته والعكس بالعكس

(ثانياً) تجارة وساطة : وتنحصر فيما يستورده القطر من السلع التجارية لبيعها للأقطار المجاورة له . مثال ذلك مصر فاتما تستورد العاج والآبنوس والصمغ وريش النعام وكثيراً من سلع السودان لتصديرها الى الخارج . وهولندة فاتما تشتري السلع التجارية من الشرق كالتوابل والشاي والأرز والبن وبعض الأحجار الكريمة كالملاس لتبيعها في أوروبا

(ثالثاً) تجارة مرور : ومعناه أن السلع التجارية تمر على القطر فتمر به صادرات الأقاليم المجاورة لتصدر منه بالتالى ، كما ترد اليه بعض السلع لا تستنفد فيه بل تنتقل الى الأقاليم الأخرى . وتعمم تجارة المرور في القطر اذا كان ذا موقع متوسط بالنسبة الى الأقطار الأخرى ، أو اذا كان على طريق تجارى عظيم . فمصر وهولندة وبلجيكا وسويسرة وإنجلترا كلها أقاليم ملائمة لتجارة المرور

(رابعاً) تجارة الخزن والإيداع : ومعناه خزن السلع التجارية في مراكز تقع على الطرق التجارية العظيمة لتوزع منها على الأقطار المجاورة . مثال ذلك هُنْج كُنْج في الشرق الأقصى ، وسنغافورة على الطريق الى الشرق الأقصى ، ومصر في الشرق الأدنى

الوسائل السياسية لرق التجارة :

سبق أن ذكرنا العوامل التي تقوم عليها التجارة الخارجية ، على أن استغلال هذه العوامل يختلف باختلاف الأقطار إذ أن للسياسة دخلا عظيما في ذلك لأنها تضع العقبات في سبيل العمل بها ، وتقيم الصعوبات في طريق تنفيذها ، فإن العالم مكون من أمم مختلفة الأجناس والطبائع والأخلاق والمادات والنظم السياسية والقومية ، وكل منها تعمل جهدها لتنمي مواردها ، وترقي مصنوعاتهما ، وتروج تجارتها ، وتحميها بوسائل شتى ، كي يكون لها القدح الممل . وكثيرا ما نجد الأمم لا تقصر مجهوداتها على ذلك بل تسمى جهدها للأضرار بتجارة غيرها من الأمم لتفسح المجال لتجارتها ، وتحتكر الأسواق لسلمتها . وقد أدى هذا النضال الاقتصادي الى وجود سياستين فيما يتعلق بتزاولة التجارة الخارجية :

الأولى : سياسة حرية التجارة

الثانية : سياسة حماية التجارة

نبذة تاريخية لسياسة التجارة :

لم تكن التجارة الدولية منتشرة في العصور القديمة والعصور الوسطى انتشارها في الوقت الحاضر إذ أن تجارة العالم كانت احتكارا لبضع ممالك كصور وقرطاجة في العصور القديمة ، ومدن إيطاليا ومدن الاتحاد الهنسي في العصور الوسطى ، وهولندا في أوائل العصر الحديث . وقد كان من عوامل هذا الاحتكار حسن موقع تلك البلدان وأشرافها على البحار بفضل قواتها البحرية وسفنها التجارية . أما بقية شعوب العالم فكانت تتبع خطة

الجمود التجارى بمعنى أنها كانت تقتصر على استقبال تجار تلك البلدان بما يليق بهم من الحفاوة ، وتعاملهم معاملة صداقة وود إذ أنهم كانوا الوساطة فى الحصول على كثير من حاجيات الحياة وأدوات الترف

ولقد عظم شأن هؤلاء التجار حتى أن بعض الشعوب كانوا يدعونهم الى بلدانهم ويمنحونهم امتيازات ترغيباً لهم فى الإقامة بين ظهرانيهم . على أن هؤلاء التجار كانوا يدفعون مقابل تلك الامتيازات ضرائب تفرض عليهم ، وكانت هذه الضرائب بمثابة الحصول على قسط من الأرباح الطائلة التى كانت تدرها عليهم التجارة . ويمكن القول بأن هذه الضرائب هى أصل الرسوم الجمركية التى تفرض فى يومنا هذا على السلع التجارية . ولما أن تقدمت الشعوب وأخذت تنهض فى القرنين السادس عشر والسابع عشر تغيرت صبغة الرسوم الجمركية لأسباب ثلاثة :

أولاً : لأن الشعوب الأوربية العظيمة بذلت قصارى جهدها لترقية الصناعة الأهلية وبذا عملت على إيجاد أسواق أهلية توصل أبوابها فى وجه بقية الشعوب حماية منها للسلع الأهلية ، كما كان كل شعب يجتهد فى أن يكون فى غنى عن غيره من الشعوب

ثانياً : لأن فتح الطرق البحرية المظلمة أدت الى نمو التجارة الدولية بشكل لم يسبق له مثيل فلم تصبح مقصورة على السلع الكمالية بل تحوّلتها الى حاجيات الحياة ، ولذلك صار التنافس التجارى عاملاً هاماً فى التجارة الدولية

ثالثاً : لأن المعادن النفيسة وبخاصة الذهب والفضة زاد الطلب عليها بعد كشف أمريكا . وعلى ذلك كانت كل أمة تجتهد فى أن تقلل

واراداتها بقدر المستطاع حتى لا تضطر الى تصدير ذهب أو فضة . وقد أنت هذه الرغبة بين الدول الى قيام مذهب اقتصادى يعرف بمذهب الكسبيين :

مذهب الكسبيين : ^(١) تطلعت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا بعين ملوؤها الحسد الى أسبانيا ، وقد عظم ثراؤها ، وأمتلأت خزائنها بما كانت تجلبه من مناجم الذهب والفضة بأمريكا ، وفكرت فى الوسائل التى توصلها الى الحصول على مقادير وفيرة من هذين المدين النفيسين . وكانت العقيدة السائدة اذذاك أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق تلك الأمنية تنحصر فى تصدير المصنوعات الى الممالك الأجنبية . فجدت كل دولة فى ترقية مصنوعات ، وتنمية تجارتها الدولية . ويعرف هذا المذهب بمذهب الكسبيين وهو ينحصر فى أمرين :

الأول : أعلاء شأن الذهب والفضة والحصول على أوفر قدر منهما واعتبارهما مقياسا لثروة الدولة

الثانى : والعمل على أن يكون القطر فى غنى عن غيره من الأقطار ويمكن اعتبار الأمر الثانى أصلا لفكرة خطة الحماية فن الطبيعى اذ أن يستعين ساسة الدول بالرسوم الجمركية لأجباط التنافس التجارى الأجنبى ، وترقية المصنوعات الأهلية . وبذلك فقدت الرسوم الجمركية صبغتها من أنها مورد للأيراد الى أنها صارت سلاحا لحماية الصناعة والغلات الأهلية ، ففى إنجلترا قام كرومويل (Cromwell) وفى فرنسا قام كلبيز

(١) يسمى بالإنجليزية The Mercantile System أو Mercantilism

(Colbert) بأول خطوة في سبيل وضع أساس خطة الحماية . أما كليير فلخص أغراض تلك الخطة في أمور ثلاثة :

الأول : صد تيار الواردات من المصنوعات الأجنبية بالرسوم الجمركية الباهظة

الثاني : تشجيع استيراد المواد الأولية وجميع المواد الضرورية للصناعة ، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية وجميع الضرائب التي من شأنها إيقاف ورودها

الثالث : تشجيع تصدير الغلات والمصنوعات الأهلية بتخفيض الضرائب أو بالمنح والعطايا اذا دعت الحال الى ذلك .

على أن هذا المنهج الذي يسمى منهج كليير لم يلبث أن هبت عليه العواصف وحمل عليه جماعة الاقتصاديين ^(١) حملات شعواء، وحيدوا فكرة السياسة الحرة في التجارة ، وحرية العمل . غير أن الثورة الفرنسية حالت دون نجاح تلك الحملات في فرنسا . أما في إنجلترا فقد وجدت تلك التعاليم تربة خصبة ، وجواً صالحاً ، فتمكنت من عقول الإنجليز ، وساعدتها الظروف على أن تزهر وتزهر أذ أن انفصال الولايات المتحدة بأمريكا عن إنجلترا ، وأعلان استقلالها عام ١٧٧٦ ، وتغير السياسة البريطانية نحو أيرلندة عام ١٧٧٩ ، وانتشار أفكار اقتصادية جديدة ، كل هذا قضي على السياسة التي كانت تميل الى الأخذ بمنهج كليير ، والتي كانت قد وجدت أنصاراً داخل مجلس النواب البريطاني من قبل . أذ في

(١) الايكونوميست Economists وكان شعارهم Laisser faire, Laisser passer

سنة ١٧٧٦ نشر آدم سميث كتابه المسمى «ثروة الأمم» *Wealth of Nations* وبذلك نشر تعاليمه الاقتصادية التي تقضى بترك كل فرد حراً في الحصول على الثروة، وبهذه الوساطة تزيد ثروة الأمة، والتي تثبت أن المنح والطايا في الصناعة تكلف كثيراً ولا ضرورة لها. ولقد كان لكتابه هذا أثر عظيم في الرأي العام وفي البرلمان

وفي سنة ١٨٣٨ قام كُبدِن (Cobden) بحملة شعواء ضد الضرائب التي كانت تجبي على الوارد من القمح، فهب اللوردات في وجهه وكانوا أصحاب الأراضي الزراعية، وأرادوا أن يستفيدوا من وراء تلك الضرائب وينتهبوا الفرصة ليدعوا غلات أراضيهم غالية، ويحصلوا على ايجارات مرتفعة من المستأجرين، إذ أن عدد السكان وعدد الصناع منهم كان في ازدياد مطرد، فكانت تزداد حاجتهم إلى القمح تبعاً لذلك. على أنه في سنة ١٨٤٦ تألفت لجنة غرضها محاربة قوانين القمح وأبطال الضرائب المفروضة على الوارد منه، وقد نجحت في الحصول على عطف سير روبرت بيل (Sir Robert Peel) كبير الوزراء إذ ذاك فلم يسع مجلس اللوردات الا الخضوع والتسليم بإلغاء الرسوم الجمركية التي كانت تجبي على القمح الوارد. وتم بإلغائها انهيار نظام سياسة الحماية في إنجلترا

وفي سنة ١٨٤٦ تألفت في فرنسا لجنة كاللجنة التي تألفت في إنجلترا، وكان مؤسسها باستيات (Bastiat) على أن هذه اللجنة لم توفق إلى النجاح كما وفقت إليه لجنة إنجلترا لأن الظروف والأحوال الاجتماعية والسياسية كانت في فرنسا غيرها في إنجلترا. وكان نابليون الثالث يبذل قصارى جهده لعقد محالفة مع إنجلترا وكانت ميوله ديموقراطية، فانتهمز فرصة

السلطات الواسعة التي كان يخولها له الدستور الفرنسي فمقد مع إنجلترا معاهدة تجارية في سنة ١٨٦٠ بغير علم مجلس النواب . فقامت قيامة أوروبا وتماقت دولها المختلفة تماقدا تجاريا وبذلك كان ينجل الى الألسان أن عهد انتشار سياسة التجارة الحرة في أوروبا وغيرها قد بدأ .

غير أن ذلك العهد كان قصير المدى لأن الولايات المتحدة اتبعت سياسة شديدة في حماية تجارتها بعد الحرب الأهلية . وهذه السياسة لا تزال قائمة الى يومنا هذا . كما أن فرنسا في سنة ١٨٧٢ في عهد حكومة تيير (Thiers) اتبعت خطة الولايات المتحدة فقرضت الرسوم على الواردات لتحصل على تكاليف الحرب التي خسرتها مع بروسيا . ولكن المحالفات التجارية التي كانت لا تزال مرعية حالت دون انتشار تلك الخطة

وفي سنة ١٨٧٩ افتتح بسمارك (Bismark) عهدا جديدا لخطة الحماية بتماك جميع وحدات المانيا في الاتحاد الاقتصادي وقيام الصناعات الألمانية وضرورة حمايتها فكان لخطته أكبر أثر حتى أن معظم دول أوروبا حذت حذوه . ولم يبق منها قبل الحرب الكبرى الا إنجلترا وهولندا والبرويج ودغركة اذ أنها آثرت أن تستمر على اتباع خطة التجارة الحرة .
خطة الحماية

يجهد كثير من الأمم في أحراز الاستقلال الاقتصادي بوساطة التقدم الصناعي في مختلف الصناعات . وللوصول الى هذه الغاية يعملون على حماية مصنوعاتهم ضد المنافسة الأجنبية لتعدها وتشجيعها ، فيضربون الضرائب الباهظة على السلع الواردة من الخارج ، وعلى السلع الصادرة اذا كانت احتكارا للقطر وكان العالم محتاجا لها ، فيتحكم القطر المصدر في

الأثمان التي يبيعها بها ، أو على الأصناف لمنع تصديرها إذا كانت ضرورية لقيام الصناعة فيه ، أو لازمة لغذاء أهله . وقد بما كانت انجلترا تفرض الرسوم الجركية على الصوف لتحول دون تصديره لضرورته في الصناعة ، وعلى القمح لتحول دون تصديره لأنه كان لازماً لأهلها . ويمنحون المنح والعطايا والامتيازات للصناعات الوطنية .

وتختلف خطة الحماية باختلاف العوامل الجغرافية والاقتصادية في الأقطار المختلفة . وسنورد الكلام على بعض الدول التي تتبع خطة الحماية :

أولاً - فرنسا : للزراعة في فرنسا أهمية عظمى . ونظام الوراثة فيها يقضى بتقسيم الأراضي الموروثة بالتساوى بين الورثة ، فأدى هذا الى تقسيم الأراضي الى أقسام صغيرة بين أفراد كثيرين ، فنجم عن ذلك زيادة فلاحه الأرض وكثرة الغلات . على أن استغلال الأراضي البكر في أمريكا وأستراليا أقل نفقة من استغلال الأراضي الزراعية الفرنسية ، فلو لم تضرب الحكومة الفرنسية ضريبة باهظة على وارداتها ، أو على الأقل إذا لم تعف المزارعين الفرنسيين من بعض الضرائب ، لتغلبت واردات تلك الأراضي البكر على غلات البلاد الأصلية ، ولأدى ذلك الى بوار الزراعة في فرنسا وحرمان طبقة المزارعين فيها من العمل . وبالفعل ضربت فرنسا الضرائب الفادحة على تلك الواردات فصانت بذلك زراعتها وحمت مزارعيها ضد منافسة المزارعين الأجانب ، وكفت نفسها شربطالة هؤلاء المزارعين .

ثانياً - ألمانيا : قد اتبعت ألمانيا سياسة الحماية لأنها رأت أن

الأصباغ الكيماوية ومواد الصباغة الأخرى الواردة من الخارج قضت على زراعة القوتة^(١) التي كانت تزرع في الأراضى التي لا تصلح لزراعة الحبوب والعلات الأخرى. فوجهت الحكومة عنايتها لاستغلال تلك الأراضى بطريقة أخرى فتوصلت الى أن استعاضت عنها بزراعة البنجر واستخراج السكر منه. وأقامت حولها سياجا من ضروب الحماية وطرق التشجيع لتحميمه من سكر القصب الذى يستخرج فى جزائر الهند الغربية. وبالفعل تقدمت صناعة سكر البنجر حتى أصبح يعادل سكر القصب فى أهميته التجارية ، فأدت سياسة الحماية الى نشوء صناعة جديدة فى ألمانيا أتقنت عدداً كبيراً من مزارعيها ورجالها من فاقة البطالة. وعلاوة على ما تقدم فإن صناعات ألمانيا منذ عام ١٨٧٠ تتقدم وترقى تحت ظل سياسة الحماية ، كما أن مدنها تعظم وتكتظ بالسكان حتى أن غلات ألمانيا الزراعية أصبحت لا تكفى لسد حاجات أهلها ، فأصبح مركز ألمانيا كمرکز انجلترا عام ١٨٤٠ ، والتاريخ يعيد نفسه ، ذلك لأن أثمان الحبوب واللحوم فيها صارت مرتفعة ولا بد من أن شدة ضغط مجموع الأهالى ، وقيامهم فى وجه سياسة الحماية ، سيؤدى الى تقلص ظلها والغائها تدريجاً . وقد ظهرت بوادر هذه النتيجة قبل الحرب اذ أن ألمانيا ألغت بعض التدابير التى كانت قد اتخذتها لحماية صناعة السكر .

ثالثاً — هولندة وبلجيكا : أن قوة هاتين المملكتين البحرية ضعيفة ، وهما صغيرتا المساحة فلا تعدد فيهما الصناعات وتكثر فيهما المواد الغفل . وهما مكتظتان بالسكان لدرجة لا تسد معها غلاتهما حاجة الأهالى ، ولذلك

فإن سياستهما التجارية تكاد تكون حرة فيما يتعلق بالمواد الغذائية والمواد الغفل والمصنوعات ، على أن الرسوم الجمركية عالية على الكماليات كما هو الحال في إنجلترا .

رابعا — الولايات المتحدة : أن مركز الولايات المتحدة عظيم لأن موارد ثروتها الزراعية والمعدنية عظيمة ومتعددة. ولذلك نشأت الصناعات المختلفة وارتقت . فهي تستخرج من أرضها كل أنواع المواد الغذائية ، والمواد الأولية ، ويفوق محصول قطنها وطباقتها وزيتها المعدني ونحاسها غيره من محصول أى قطر في العالم. ولقد أدى ذلك الى اتباع سياسة الحماية ، وهي وليدة الحرب الأهلية ، فهضت الصناعات المختلفة وتقدمت بدرجة مذهشة . ومما يساعد على تقدمها وصول المهاجرين الأ كفاء من الأقطار الأخرى . وبذلك صارت الولايات المتحدة أكثر أقطار العالم تمتعا بالاستقلال الاقتصادى الذى ينشده كل قطر .

وأن الولايات المختلفة تطلب بقاء سياسة الحماية لغرض خاص ، فمثلا تطلبها نيوانجلند لحماية صناعة الأحذية والمنسوجات ، على أنها لا ترضى استمرارها فيما يتعلق بالمواد الغفل والصوف والجلد لأنها ليست من الفلات التى تنتجها والى تود أن تشتريها رخيصة . أما سكان أوهيو فيطلبون بقاء الحماية فيما يتعلق بالصوف . وتود الولايات التى تربي الماشية بقاءها فيما يتعلق بالجلود. ولا ترغب مساشوسيت فى بقاء الحماية على الفحم لأنها تسورده وبذلك يتيمر لها أن تشتريه رخيصة من نوافسكوشيا أو من ويلز. وتعتز بنسلفانيا على ذلك لأنها تستخرج الفحم ، على حين أن أهل الولايات الجنوبية التى تستخرج القطن بكميات عظيمة تهافت على شرائها

الأمم المختلفة ، والتي تستورد المواد الغذائية والمصنوعات ، يميلون الى اتباع سياسة التجارة الحرة .

ولقد ظهرت بوادر الميل الى اتباع سياسة التجارة الحرة فيما يتعلق بالمواد الغفل ، إذ أن الولايات المتحدة تستورد كثيرا منها في الوقت الحاضر وسيزيد الحالة حرجا اضطرارها الى استيراد الحبوب من الخارج لتسد حاجة السكان بالمدن ، وهذا مما سيؤدي الى قيام الخلاف بين سكان المدن والأهالي الذين يستغلون الأراضي ويودون استمرار سياسة الحماية فيما يتعلق بالحبوب .

خامسا — المستعمرات البريطانية : أن المستعمرات البريطانية كاستراليا وكندا تتبع سياسة الحماية . وحجتها في ذلك حماية صناعتها التي لا تزال في دور الطفولة . على أن تلك المستعمرات تمنح بعضها بعضا ، كما تمنح بريطانيا ، امتيازات تجارية لا تمنحها الأقطار الأخرى بقصد تشجيع التجارة البريطانية وترويجها .

ويشبه الاستيلاء على المستعمرات تمام المشابهة سياسة الحماية في التجارة ، إذ الغرض من الثانية احتكار السوق الداخلية للغلات والمصنوعات الوطنية ، والغرض من المستعمرات توسيع نطاق تلك السوق بحبسها على تجارة الدولة المستعمرة ، والاتقاء بموارد خيراتها في تحقيق فكرة الاستقلال الاقتصادي .

ونلخص أهم حجج أنصار خطة الحماية فيما يأتي :

أولا — أن الحماية ضرورية في القطر الحديث ، كالولايات المتحدة ، الذي يعمل على تنمية صناعاته التي تنشأ على موارد الثروة الكثيرة ومنها

للولا الأولية ، أذ لابد أن يجتهد في حمايتها ضد المنافسة الأجنبية ليمكنها من تحطى العقبات التي تترصص الصناعات في أول نشأتها ، تلك العقبات التي منها قلة رؤوس الأموال ، وارتفاع أجور العمال ، وعدم جودة المصنوعات في بدء نشأتها . وهذه الحجة وجيهة ، غير أن الصناعات الحمية تكاد تلبث في دور واحد هو دور طفولتها اذ أنها تمتد كثيرا على الحماية فلا تستطيع البقاء بنيرها ، وفضلا عن ذلك فإن الحماية تؤدي الى نمو بعض رؤوس الأموال بدرجة تقوى مرا كز التمويلين في القطر فلا يستطيع أحد أن يقول بإبطال الحماية واتباع خطة التجارة الحرة ، وأن فعل فنصيبه الفشل . وهذا هو الحال في الولايات المتحدة حيث نمت بعض رؤوس الأموال فأصبح الكثيرون من التمويلين من أصحاب الملايين يتصرفون في سن القوانين ، ويدبرون دفة السياسة ، ويعملون على زيادة الرسوم الجمركية رغبة منهم في تقوية الحماية حتى تدرأخير عليهم ، وتضاعف رؤوس أموالهم . ونتيجة هذا كله أرهاق المستهلك فيضطر الى دفع الأثمان الباهظة التي تمود على أصحاب رؤوس الأموال بالأرباح الطائلة .

ثانيا — أن حماية بعض الصناعات التي في بقائها رفاهية الأهالي واجبة . كحماية الغلات لزراعية في فرنسا . غير أن نتيجة هذه الحماية أن المستهلكين يضطرون الى دفع أثمان عالية لغلات بلادهم ، على حين أنه يمكنهم الحصول على هذه الغلات من الخارج بثمان منخفضة لو أن التجارة حرة . ومعنى هذه الحماية أرهاق المستهلكين لحماية فريق معين من الشعب .

ثالثا — أن أجور العمال في البلاد التي تتبع خطة الحماية أعلى منها في

البلاد التي تتبع خطة التجارة الحرة ، فإذا لم تفرض الرسوم الجمركية على الواردات التي تصنع رخيصة في تلك البلاد هبطت أجور العمال ، وانخفض مستوى المعيشة ، فقلل بذلك كفاءة المال

وزد على هذه الدعوى أننا نجد في البلاد ذات التجارة المحمية أن أسعار حاجيات المعيشة مرتفعة بنسبة ارتفاع أجور العمال ، وبذلك لا يستفيدون شيئاً من ارتفاع أجورهم .

رابعا - أن المنتج جدير بأن يمنح امتيازات لا يمنحها الأجنبي . على أن هذه الدعوى لا تستحق الاعتبار أذ أنه لا فائدة من حماية صناعة لا تستطيع التقدم والترقى الى درجة تستغنى معها عن تلك الحماية أو مقاومة المنافسة الأجنبية . كما أن دوام حمايتها ضار بالمستهلكين

خامسا - أن سياسة الحماية تضمن للسلع الوطنية سوقا داخلية غير مضطربة وذلك لأنه يسهل الإشراف عليها ، وتعرف درجة العرض والطلب فيها ، ولقرب هذه السوق تقل نفقات النقل ، ويقتصد بذلك قسط الوسطاء من الأرباح

خطة التجارة الحرة :

ومنها أباحة الصادرات والواردات ، وعدم فرض ضرائب على الشيء الذي يصنع داخل القطر . فمثلا بريطانيا العظمى كانت تتبع خطة التجارة الحرة فلا تفرض ضريبة جمركية على صادراتها أو وارداتها من الحاجيات الأولية كالمواد الغفل التي هي قوام صناعاتها ، والمواد الغذائية التي تحتاج الى استيرادها من الخارج لتسد النقص في هذه المواد ، والمصنوعات

الضرورية ، على أن تفرض الرسوم الجمركية على غير الحاجيات الضرورية كالشاي والطبايق والنيبذ والمشروبات الروحية والبن والسكر ، وعلى الكماليات مثل الروائح العطرية ، وعلى النفائس من الجواهر .

نشأة سياسة التجارة الحرة في بريطانيا :

كانت إنجلترا أول الدول التي اتبعت هذه السياسة أذ في زمن الحرب النابليونية كانت المصانع البريطانية قد زاد عددها ، وعظم شأنها ، فزاد عدد السكان بالمدن وازدهت بهم فصاروا يستهلكون من المواد الغذائية ما يزيد على مقدار محصول بلادهم بالرغم من توسيع نطاق الأراضي المزروعة ، فكانوا يضطرون الى استيراد مقدار الزيادة من الخارج ، على أنهم دفعوا الرسوم الجمركية على الوارد من الحبوب حماية للمنتج الوطني ، فأدت الرسوم الجمركية العالية الى رفع ثمن الحبوب ثم الخبز تبعاً لها ، ثم بقية المواد الغذائية ، فأدى هذا الى رفع لمحار الأفيان ، فاستفاد بذلك ملاك الأرض ، فثارت خواطر عامة الناس ضد هؤلاء الملاك ، وطلبوا بسن القوانين ضد ذلك الغلاء الفاحش ، فالغيت الضرائب الجمركية ، واتبعت إنجلترا سياسة التجارة الحرة . وكانت حجتها في ذلك أن صناعاتها التي تخطو خطوات واسعة في سبيل الرقي ، وكثرة سكانها من الصناع ، تتطلب طعاماً رخيصاً ومواد غفلاً رخيصة ، وأن سلمها الزائدة على الحاجة تتطلب سوقاً حرة ، ومن العبث ، بل من الضار ، اتباع خطة الحماية . فصار في الأمكان استيراد المواد الغذائية والمواد النفل بأثمان رخيصة ، فزلت أسعار الفسلات الزراعية البريطانية وقل بذلك اشتغال الكثيرين من الأهالي بالزراعة . أما المصنوعات البريطانية فلم تتأثر أذ أن بريطانيا

كانت تفضل غيرها في موارد ثروتها من فحم وحديد ، وفي رؤوس أموالها ، وحقن عملها ، ولم ينافسها منافس في مصنوعات . واستمر الحال على هذا النوال نحو نصف قرن تمكنت خلاله سياسة التجارة الحرة من عقول البريطانيين حتى صاروا يعدونها من مميزاتهم القومية . وبعد ذلك تغيرت الظروف وتبدلت الأحوال ، وبخاصة في القرن العشرين ، أذ قامت حركة في سنة ١٩٠٣ برزامة يوسف تشمبرلن Josef Chamberlain^(١) ضد سياسة التجارة الحرة لأن الولايات المتحدة وبلجيكا والمانيا ظهرت في عالم الصناعة ، واشتهرت مصنوعات في أسواق العالم منافسة المصنوعات البريطانية . وكان من المنتظر أن تتبع بريطانيا سياسة التجارة الحمية حتى تحول دون نزول أسعار مصنوعات لولا أن الأحرار تولوا السلطة عقب انتصارهم في انتخابات سنة ١٩٠٦

ونلخص حجج أنصار خطة التجارة الحرة فيما يلي :

أولا — أن المستهلك في البلاد التي تجارتها محمية يقع عليه عبء الحماية ، أذ أن الرسوم التي تجبي على الواردات تضاف الى ثمن السلع ، ولذلك كانت تكاليف المعيشة في البلاد التي تتبع سياسة التجارة الحرة أرخص منها في البلاد التي تجارتها محمية . وفضلا عن ذلك فإن سياسة الحماية قد تؤدي الى كساد سوق بعض السلع المحمية ، أذ أن ارتفاع سعر السلعة مما يشجع الكثيرين من أهل القطر على الاكثار من إنتاجها فاذا ازداد العرض على الطلب هبطت الأسعار . فمثلا الضرائب الباهظة التي تجبها

(١) أحد وزراء إنجلترا الممدودين اذ ذاك . وهو والد السير أوستن تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا الحالي

فرنسا على النبيذ الوارد دفعت الكثيرين من أهلها الى زراعة الكروم، واستخراج النبيذ، وبذلك زاد الحصول كثيرا على المطلوب في فرنسا فببطت الأسعار كثيرا ، وأفلس الكثيرون من المنتجين . وقد حدث مثل هذا مع زراع القمح ولكن بدرجة أخف من تلك . وينتج مما تقدم أنه اذا كثر المعروض من سلعة ما في السوق الأهلية ، وكان أنتاجها في القطر نفسه ، كان ذلك طامة عظيمة على المنتجين أذ تضيق رؤوس أموالهم ، وعلى الحكومة ، لأن هذا من شأنه أن يوقف تيار الواردات فيقل الأيراد . أما اذا كانت مستوردة عاد ذلك على أهل القطر بفائدة عظيمة أذ أنه بهبوط الأسعار تتحسن حالة الأهالي المعيشية .

ثانيا - أن خطة الحماية غير عادلة لأنها تضمن الأرباح الطائلة والأيراد المتزايد لجماعة المنتجين ، على حين أنها ترهق المستهلك ، ولا تضمن للعامل ، وهو أداة الأنتاج الفعالة ، أجرا يتناسب مع الأرباح . ثالثا - أن حماية سلعة واحدة يؤدي الى حماية السلع الأخرى . وقد قال فوست « أن انتشار النيران بين المواد القابلة للاهتمام ليس بأسرع من انتشار الحماية متى أقرتها الحكومة ، حتى أنك لتجد عدد السلع المحمية دائما في ازدياد فكما شملت الحماية سلعة طلب أصحاب السلع الأخرى أن عتد الى سلمهم ،

وليس أضر على طبقة المنتجين من تطلعهم الى حماية الحكومة لسلمهم ، واعتمادهم عليها ، وليس أدعى الى الاضمحلال والانحطاط الصناعي والتجارى من حماية تنشر ألويتها على جميع السلع التى ينتجها قطر من الأقطار . وفضلا عن ذلك فان خطة الحماية من وجهة الأنتاج ضارة أذ أنها

ترفع أسعار المواد الغفل الضرورية في الصناعة، كما ترفع أسعار المدد والآلات وجميع الأدوات التي تستخدم في الصناعات المختلفة. وهذا مما يستنفد جزءا من رؤوس الأموال التي كان يصح أن تستخدم في ترقية الصناعات وزيادة الإنتاج. وينجم عن ذلك أضرار في قوة إنتاج رؤوس الأموال بتحويلها من مجاريها الطبيعية إلى مجاري الصناعات المحمية وفي هذا خسارة عظيمة للقطر.

رابعا — أن التجارة الدولية أخذ وعطاء بين جميع الدول التي يفترق بعضها إلى بعض، ولذلك يجب أن تكون حركات الصادرات والواردات متكافئة. فالحمية التجارية التي من شأنها أن تقلل حركة الواردات تعطل حركة التصدير وبذلك تقفل الباب في وجه السلع الأهلية. والتعريب في ذلك أن قطرا من الأقطار ينفق الملايين من الجنيهات في تمهيد الطرق، وقطع الأنفاق، ومد الخطوط الحديدية، وشق الترع، وتعميق مجاري الأنهار لجعلها صالحة للملاحة، وأنشاء المرافئ والأرصفة، وبناء السفن التجارية، ثم هو مع ذلك يعطل السير فيها، ويقف حركة الانتقال عليها، ويقلل من أهميتها، ويشل الحركة التجارية بأقامة الحواجز الجمركية، وجباية الرسوم الباهظة.

خامسا — أن حماية التجارة تشل التقدم الصناعي بصدد تيار التنافس الصناعي والتجاري. أما سياسة التجارة الحرة فتساعد القطر على أن يجدد قواه من وقت لآخر، ويستنبط المستحدثات في الصناعة والزراعة، وبذلك يشغل أهله في إنتاج السلع التي يبيعونها فتروج تجارتهم. وبذلك تستثمر رؤوس أموالهم فيما يعود عليهم بالأرباح.

ترى مما تقدم أن لكل من الحماية التجارية والتجارة الحرة مزايا وأنصارا

نظرية لست List

يقول لست العالم الألماني بأن ثروة القطر لا تقاس بقيمة تجارته النقدية بل باختلاف السلع التي ينتجها ، أذ أن القطر الذي يهتم باستخراج سلعة أو اثنتين كتصدير المواد الغفل مثلا عرضة لأخطار جسام في حالتين :

١ - إذا اشتدت المنافسة الأجنبية فلا يقوى القطر على كبح جماحها والتغلب عليها .

٢ - إذا قل محصول المواد الغفل أو نضب مصادرها .

وزد على هذه الحجة أن القطر إذا اهتم بسلعة دون غيرها فذلك إلا نتيجة رواج هذه السلعة ، وكثرة الطلب عليها . مثال ذلك زراعة القطن في مصر . وعلى هذا لا تستطيع الحكومة أن تقف في وجه الأهالي لتحول دون اهتمامهم بتلك السلعة ، ولكنها تستطيع أن تساعد على تنمية صناعات أخرى .

وتلخص نظرية لست فيما يأتي :

« يجب على الأمم أن تغير سياستها التجارية بنسبة أدوار التقدم التي تصل إليها . فمثلا في أول أدوار نهضتها ، وهو الانتقال من الحمجية الى دور التقدم الزراعي ، يجب أن تتبع خطة التجارة الحرة . وفي الدور الثاني ، وهو دور قيام الصناعات وتشجيعها ، يجب أن تتبع سياسة الحماية . وفي الدور الأخير يجب أن تعود الأمة تدريجيا الى اتباع سياسة التجارة

الحرّة حتى يتسنى لها المحافظة على مركزها السامى الذى وصلت اليه ،
وعلى ذلك فإن لست وأتباعه ينصحون باتّباع خطة الحماية عندما
تدعو الحال الى ذلك . فرأيه هذا وسط بين الخطتين .

المعاهدات التجارية

يوجد بجانب سياسة التجارة الحرّة المبنية على حرية العمل والمنافسة
الحرّة ، وسياسة الحماية المبنية على القيود الجمركية وتفضيل المصنوعات
الوطنية ، نظام مبنى على الاتفاقات الدولية يعرف بنظام المعاهدات التجارية
وقد يعتبر بحق نتيجة الرغبة الصادقة فى تقريب الدول بعضها من بعض
مدفوعة الى ذلك برجال الأعمال الذين يرون فى هذه المعاهدات توافر
أسباب الرخاء العام

والغرض من المعاهدات التجارية هو تنظيم أساليب المبادلات
التجارية بين بلدين ، وتحديد هذه الأساليب بالدقة الواجبة ، مما يؤدى
الى الطمأنينة فى تبادل السلع ، وينمى روح الصداقة والتفاهم بين هاتين
الدولتين وتتلخص مزايا هذه المعاهدات فيما يلى :

(١) تضمن ثبوت التعريف الجمركية فى الدولة لمدة معينة من الزمن
تتراوح عادة بين ثلاثة أعوام وعشرة أعوام . وهذا مما يساعد على تقدم
التجارة ونموها . وتقييد الدولة فى تعريفها الجمركية لمدة معينة له أثره
الحيد بالرغم من أن هذا التقييد لا يطلق يدها فى تغيير تعريفها بحسب
ما يصادفها أثناء هذه المدة من الظروف التى ترى فيها من مصلحتها
أحداث مثل هذا التغيير

(٢) تمكن الدولة من الاعتماد على خطة معلومة في تعريفها الجركية لمدة معينة ، وبذا تستطيع أن تبني تقديرات لإيراداتها على أسس معلومة ، وأن تحمل أحوال بلادها الاقتصادية متشعبة مع هذه الخطة

(٣) تؤدي المعاهدات التجارية الى إزالة الفوارق الموجودة بين الدول أو تخفيفها على الأقل بما تفرضه على الدول من اتباعها سياسة في معاملاتها الاقتصادية مبنية على روح من التساهل والتسامح

(٤) تؤدي الى إزالة العقبات في سبيل التجارة الدولية فتتميمها وتعاون على إيجاد روح متبادلة من الثقة والتسامح ، وبذا فهي أداة من أدوات السلم في العالم

الموازنة بين الصادر والوارد

ان ما يبيعه قطر من الأقطار من غلاته ومصنوعاته يسمى صادرا وما يشتريه من البلاد الأخرى يسمى واردا . والموازنة بين الصادر والوارد يقال لها « الميزان التجاري » . ولما كانت العملة هي وساطة التبادل بين الطرفين وجب أن يكون ثمن الصادر بالنقد معادلا لثمن الوارد ، وكل زيادة في الصادر يقابلها زيادة في الوارد . فاذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات قيل أن ميزان التجارة في صالح القطر . أما اذا زادت قيمة الواردات على قيمة الصادرات قيل أن ميزان التجارة ضد صالح القطر . والتوازن بين الصادرات والواردات في أى قطر أكبر دليل على انتظام شؤونه الاقتصادية .

وهذا هو القانون العام . على أن يخص الأحصائيات الجركية لا يظهر هذا التعادل بين الصادر والوارد ، بل يظهر أما زيادة في الصادر

أوفى الوارد . مثال ذلك آن واردات إنجلترا زادت على صادراتها في سنة ١٩٢٥ بمبلغ ٨٩٠ و ٣١٠ و ٣٩٥ جنيهها انجليزية . ومن البديهي أن تلك الزيادة لا تدفع ذهباً والا لاستنفدت مقادير الذهب التي في إنجلترا في عام .
ولو أننا دققنا النظر لوجدنا أن هذه الزيادة ظاهرة ، وأن لكل قطر تجارى صادرات وواردات غير منظورة لا تدمج في الأحصائيات المجرية .

والصادر غير المنظور هو ما يمكن قطرا من الأقطار من أن يستورد سلعا من الخارج لا يدفع عنها مباشرة بتصدير سلع أخرى .
والوارد غير المنظور هو ما يضطر القطر الى أن يصدر سلعا دون أن يحصل مباشرة على ما يقابلها من السلع الأجنبية . ولنضرب لذلك مثلا إنجلترا ومصر . ففي إنجلترا تشمل الصادرات غير المنظورة ما يأتي :

أولا — أجور الشحن : فإن إنجلترا تملك نحو نصف السفن التجارية في العالم ، على أن أجور الشحن في تلك السفن لا تدفع ذهباً لأصحابها ، ولكن تدفع باستيراد سلع من الخارج . وعلى ذلك يظهر أن الواردات تزيد على الصادرات مع أن حصة من مقدار زيادة الواردات أن هي الا ما يبادل أجور الشحن في السفن البريطانية ، ومقدار هذه الأجور جسيم .

ثانياً — أجور الوساطة التجارية : فإن إنجلترا تؤدي خدمات تجارية عظيمة ومتعددة لأقطار العالم ، وقيمة هذه الخدمات التي يؤديها الانجليز للأجانب تدفع بواسطة السلع الواردة الى إنجلترا دون أن يقابلها صادر .

ثالثاً— أرباح رأس المال البريطاني التي يستغل في البلاد الأجنبية وهو كثير ومنتشر في كل أقطار العالم . ولا تدفع هذه الأرباح ذهباً ، ولكنها تدفع سلماً ترد الى إنجلترا من تلك الأقطار الأجنبية .
وأما في مصر فتشمل الصادرات غير المنظورة ما يأتي :

أولاً— ما يصرفه السياح الذين يفدون الى مصر وتقدر هذه بأكثر من مليون من الجنيهات ، على أن هناك ما يقابل هذه النفقات بما ينفقه المصريون في أوروبا كل عام ، ومقدار هذه النفقات غير متيسر تقديره .
ثانياً— بعض الرسوم التي تدفعها السفن الأجنبية في الموانئ المصرية
ثالثاً — بعض القروض التي يقرضها الأهالي من الخارج
وتشمل الواردات غير المنظورة ما يأتي :

أولاً — الجزية التي كانت تدفعها مصر لتركيا، والتي لا تزال تدفعها لبعض المصارف المالية البريطانية وتبلغ ٦٨٢٠٠٠ جنيه سنوياً .
ثانياً — فوائد الديون المصرية ، وأقساط استنفاد تلك الديون ، وأرباح رؤوس الأموال الأجنبية .

وفي سنة ١٩٢٥ بلغت صادرات مصر ٥٩٩٩٩٠٠٠ جنيه وبلغت وارداتها بعد استبعاد ما أعيد تصديره ٥٦٩٥٥٠٠٠ جنيه وليس معنى هذا أن مصر أرسلت الى الخارج مبلغ ٢٣٤٤٩٠٠٠ جنيه من الذهب ولكن يفسر هذا اعتبار الصادرات غير المنظورة .

وإذا كان « الميزان التجاري » معناه الموازنة بين الصادرات والواردات فإن « الميزان الحسابي » معناه الموازنة بين الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وبين الواردات المنظورة وغير المنظورة

كيف يقام التوازن التجارى : يجب ألا تأخذ بقول بعضهم من أن القطر اذا زادت وارداته على صادراته أشرف على الخراب . على أنه اذا استورد القطر سلعا تجارية أكثر مما يصدر ولم يكن له عند الأقطار الأجنبية ما يحدث التوازن التجارى ، أو اذا كان أغنياؤه يرحلون الى الأقطار الأخرى لقيموا بها على أن يعيشوا على الأيراد الذى يحصلونه من قطرم الأصلى ، فان هذا القطر يضطر الى تصدير الذهب ، وهذا من شأنه أن يقلل الموجود منه داخل القطر ، فتضطر الحكومة الى إصدار أوراق نقدية . ولما كان الورق النقدى لا ينفع فى التجارة الدولية فان القطر يضطر الى الاقتراض من الخارج ليسد ثمن مقدار الزائد من الواردات على الصادات ، وكثيراً ما ينجم عن ذلك أفلاس الأقطار كما يفلس الأفراد . وكثيرا ما وصلت بعض أقطار أمريكا الجنوبية وأوربا الى هذه النتيجة . على أنه يجب الا يمزب عن البال أن هناك عوامل كثيرا ما تحول دون حدوث تلك النتائج السيئة . ذلك لأن قلة النقود فى القطر تؤدي الى انخفاض الأسعار ، وهذا يخفض مقدار ما يملك كل فرد من النقود ، وبذلك تقل طلبات الأفراد على الخارج ، ولا يشترون الا الضرورى ، وبذلك تقل الواردات . وفى الوقت نفسه يكثر الطلب الخارجى على السلع الرخيصة فى القطر فتنتعش الصادرات ، وتأخذ فى الازدياد حتى تصبح معادلة للواردات .

القطع (الكيبو)

تم المبادلة بين الأفراد العديدين الذين يتبادلون السلع مع بعضهم البعض فى البلدان المختلفة داخل قطر واحد بواسطة العملة التى اختارتها

الدولة للتعامل بها . وتشمل هذه العملة النقود للمعدنية وغيرها من أدوات الائتمان مثل الحوالات البريدية ، والحوالات التلغرافية ، وكميالات المصارف والتجار ، والشيكات . ويعرف هذا النوع من المبادلة بالمبادلة المحلية أو الداخلية

أما المبادلة التي تتم بين الأفراد المقيمين في دول مختلفة بأحدى أدوات الائتمان سائلة الذكـر فتعرف بالمبادلة المسحوبة أو المبادلة الخارجية . والعمليات التي تتبع في تسوية ديون الأفراد في الدول المختلفة تعرف بعمليات المبادلة ، أو كما يسميها بعض الكتاب عمليات القطع أو الكميو ، أذ أن كلمة «كميو» طليانية ومعناها المقايضة بين نقود بلدين مختلفين

المبادلة المحلية

تتم هذه المبادلة بين الأفراد المقيمين في بلد واحد بواسطة النقود عادة . أما إذا قامت بين فريقين يقيمان في بلدين مختلفين فأن عملياتها تتم في الغالب بواسطة الكميالة ، فإذا اشترى تجار عديدون في القاهرة بضائع من الاسكندرية ، واشترى آخرون في الاسكندرية بضائع من القاهرة ، فأنه من المستطاع أن تسوى عمليات الشراء والبيع بين البلدين بتصفية ديون الواحد على الآخر ، وتقوم المصارف بعمل هذه التصفية ، وقد تكون نتيجةها التعادل بين ديون البلدين فلا تنقل النقود من الواحد الى الآخر . وقد تكون غير متعادلة فتنتقل فروق الديون من البلد المدين إلى البلد الدائن ، أما نقودا وأما وسائل مالية أخرى ، فإذا نقلت الفروق بواسطة أدوات الائتمان وجب أن تكون تكاليف النقل أقل من تكاليف

قل النقود المعدنية والا فان التجار يفضلون نقل الذهب والفضة من بلد إلى آخر لتسوية ديونهم .

المبادلة الخارجية

قل أن تنقل النقود العينية ممثلة في الذهب والفضة ، وهما أساس النقد الدولي ، من بلد لآخر لتسوية الأمور التجارية الا أن زادت قيم أدوات النقد الأخرى عما يتكلفه إرسال النقد المعدني ، وهذه مسألة نادرة الوقوع ، أذ أن إرسال الذهب فيه مشقة ، وتحف به الأخطار ، كما أن مقادير الذهب التي في كل قطر تقل كثيراً عن مقادير التجارة الدولية ، ولذلك فأن المبادلة الخارجية تقوم على أساس الكمبيالات وأدوات الائتمان الأخرى . ولايضاح هذا نقول أن التجار الأنجليز الذين اشتروا سلماً من مصر وعليهم دفع أثمانها لها يشترون من زملائهم الأنجليز الذين باعوا سلماً لمصر بأثمان لم ينقدوها كمبيالات بما لهؤلاء من الدين على التجار المصريين ، ويؤدون الى باعهم من المصريين تلك الكمبيالات التي بين أيديهم على تجار مصريين آخرين ، وكذلك التجار المصريون الذين عليهم دين لآنجليترا ممن بضائع اشتروها منها يشترون من جهة أخرى كمبيالات على انجليترا يحملها تجار مصريون آخرون باعوا بقدرها سلماً لعملائهم من الأنجليز ، ويدفعون الى دائيهم من الأنجليز تلك الكمبيالات المضادة بتوقيعات تجار انجليز آخرين عليهم حقوق للمصريين . فمثلاً إذا اشترى مستر توماس صاحب مصنع قطن في منشستر قطناً من محمد تاجر الأقطان بدينه مئور بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، وأرسل اليه كمبيالة يحدد فيها ميعاد دفع الثمن ، واشترى منصور تاجر الفحم بالاسكندرية قمحاً من انجليترا بمبلغ

عشرة آلاف جنيه وأرسل كميالة محمد فيها ميماد دفع الثمن، فيستطيع التاجر الانجليزي ان الاتصال بمعضها ببعض بواسطة المصارف، فيدفع المستر فوملس الدين المطلوب منه لصاحب الفهم، كما يتصل التاجر ان المصريان بنفس الطريقة، ويدفع منصور تاجر الفهم الدين المطلوب منه الى محمد تاجر الأقطان. وبهذه الطريقة تم الصفقتان التجاريتان، وتسدد الديون المختلفة من غير أن تمر نقود القطر الى القطر الآخر.

سعر المبادلة (أو سعر الكميو) وأنواعه

يطلق «سعر المبادلة» على السعر الذي تباع الكمبيالات به وتشتري على أساس القيمة المقدرة لو حدة نقود دولة بنقود دولة أخرى. فمثلا سعر المبادلة بين باريس ولندن هو السعر الذي يشتري أو يبيع به تاجر في لندن كميالته على باريس : ولهذا السعر نوعان :

(الأول) السعر الحقيقي للمبادلة ويطلق عليه بالانجليزية Mint par of Exchange وبالفرنسية an pair. ويحدث عندما تكون ديون دولتين قبل بمعضها ببعض متعادلة ومتكافئة، بأن كانت قيم الكمبيالات المعروضة للبيع من تجار الصادرات مساوية لقيم الكمبيالات المراد شراؤها من تجار الواردات. وفي هذه الحالة تكون قيمة الكميالة المسحوبة على لندن بجنيه انجليزي مثلا تساوي ٢٥ ر ٢٢ ١٥ فرنكافي باريس، وهي القيمة الحقيقية للجنيه الانجليزي بالفرنكات. ولا يوجد هذا السعر بين بلدين الا اذا كانا يتعاملان بنقد رئيسي واحد ذهبيا كان أو فضة، أما اذا كان النقد الرئيسي يختلف بأن كان ذهبيا في بلد وفضة في آخر فلا يستطيع أيجاد

هذا السعر لأن النسبة بين قيمة أوقية من الذهب وبين قيمة أوقية من الفضة ليست ثابتة (١)

(الثاني) السعر التجارى للمبادلة وهو القيمة التى تباع بها نقود بلد بنقود بلد آخر فى السوق. وهذا النوع عرضة للتقلب تبعاً للعرض والطلب ومثله مثل البضائع الأخرى المعروضة للبيع والشراء فى السوق . فإذا كان عرض الأوراق المسحوبة على جهة أجنبية يزيد على طلبها مال سعرها الى المهبوط وأصبح دون قيمتها الاسمية ، فالورقة التجارية المسحوبة على لندن التى قيمتها جنيه انجليزى ، والتى تساوى عند التعادل ٢٥ر٢٢١٥ فرنكا ، لا تباع الا بمبلغ ٢٥ر١٢١٥ فرنكا مثلاً . ويسمى السعر فى هذه الحالة بالسعر المنخفض عن سعر التعادل . ويطلق عليه بالانجليزية below par وبالفرنسية au dessous du pair

أما اذا كان عرض الأوراق المحسوبة على جهة أجنبية أقل من الطلب عليها فان سعرها يميل الى تجاوز قيمتها الاسمية وتباع الورقة سالفة الذكر بمبلغ ٢٥ر٣٢١٥ فرنكا مثلاً . ويسمى السعر فى هذه الحالة بالسعر المرتفع عن سعر التعادل ، ويطلق عليه بالانجليزية above par وبالفرنسية au dessus du pair

ومن الواضح أن لا يكون السعر فوق التعادل بين نقود بلدين الا اذا زادت صادرات الأول الى الثانى على ما يستورده منه . ولا يكون السعر دون التعادل الا اذا حدث العكس . وقال أن السعر فى صالح البلد اذا زادت صادراته على وارداته هائلة ، وفى غير صالحه اذا زادت وارداته على صادراته هائلة

تقليات سعر المبادلة وحدّ الذهب (١)

أن الغرض من عملية المبادلة هو تحاشي نقل النقود المعدنية من بلد إلى آخر لما في ذلك من تكاليف، وتعرض للأخطار كما أسلفنا. وعلى ذلك فإن سعر المبادلة يجب أن لا يزيد عن حد يصبح فيه نقل الذهب أقل كلفة من استخدام الأوراق التجارية في التسوية، والا فإن المدينين يفضلون إرسال النقود المعدنية إلى دائنيهم على شراء الكميات واستخدامها. ويسمى هذا الحد بحد الذهب. ويطلق عليه بالإنجليزية Gold point وبالفرنسية point d'or. وينشأ هذا الحد عن إضافة مصاريف العهد والشحن والتأمين والفائدة وغيرها من المصاريف التي يتكلفتها الذهب في نقله إلى سعر التعادل أو طرحها من هذا السعر.

وللذهب حدّان : حد دخوله إلى البلد، وحد خروجه منه، فالحد الأول ويسمى حد التوريد هو السعر الأدنى من سعر التعادل الذي به تسمح حالة سعر المبادلة على البلاد الأجنبية بجلب الذهب منها بدون خسارة. أما الحد الثاني فيسمى حد التصدير وهو السعر الأعلى من سعر التعادل الذي تسمح به حالة سعر المبادلة على البلاد الخارجية بإرسال الذهب إليها بدون خسارة. (٢) ولا يوضح هذا نقول أنه إذا كانت المصاريف المختلفة التي يتطلبها نقل الجنيه الإنجليزي من باريس إلى لندن تبلغ ١٢ سنتيما فإن سعر المبادلة في باريس على لندن لا يمكن أن يزيد في ارتفاعه على ١٥:٢٥ فرنكا ولا فضل المدين إرسال ما عليه ذهبها إلى لندن. كذلك

(١) كلمة الاستاذ فوسون

(٢) كلمة الاستاذ جوب، ج. كمبر

لا يشتري تاجر في لندن ورقة على باريس بسعر يقل عن ١٠١٥ر ٢٥فر نكا
عن كل جنيه انجليزى والا فضل نقل الذهب الى باريس . ومن ذلك يتضح
أنه اذا ارتفع سعر المبادلة أو هبط الى أحد هذين الحدين فإن الذهب
يشحن غالباً من البلاد الى الخارج ، أو تسلم ذهباً من عملائها في الخارج
أما اذا كانت النقود في بلدين يتعاملان مع بعضهما بعض جيدة في
الواحد ورديئة متدهورة القيمة في الآخر ، فإن سعر المبادلة لا يتقيد بمحدى
الذهب ، بل يرتفع تارة ويهبط أخرى على حسب فعل قانون جريشام في
البلد الذى تدهورت قيمة نقوده ، فإن نقوده الرديئة تطرد نقوده الجيدة من
السوق ، وهذه النقود الرديئة لا تقبل في الأسواق الأجنبية الا بقيمتها
الحقيقية ، ولذا يزداد سعر المبادلة عليه بنسبة زيادة سعر الذهب على النقود
الرديئة . وعلى العكس فإن سعر المبادلة للأوراق المسحوبة من بلاد نقودها
ذهبية على أخرى نقودها رديئة ينخفض بمقدار يعادل مقدار تدهور النقود
الرديئة بالنسبة للنقود الذهبية

أثر سعر المبادلة

يتأثر سعر المبادلة بحالة البلاد الاقتصادية وبمركزها المالى بين باقى
الدول التى تتعامل معها ، ولكنه من جهة أخرى يؤثر في حالة البلاد
داخلياً وخارجياً بارتفاعه تارة وانخفاضه أخرى . فاذا كانت البلاد ذات
نقود جيدة ، فإن سعر المبادلة يؤثر في المعاملات التجارية المبنية على الثقة
والايمان ، وفي انتقال رؤوس الأموال من جهة إلى أخرى داخل الدولة .
أما اذا كانت البلاد ذات نقود رديئة فإن أثر سعر المبادلة يظهر ظهوراً
جلياً في التجارة الخارجية .

آثره الداخلى

إذا كان السعر فى غير صالح البلاد بأن كانت واردات البلد أكثر من صادراته، كما تقدم، فإن هذا البلد يسدد ما عليه للخارج بإرسال المطلوب ذهباً أو أوراقاً مالية أخرى، ولتلك فإن الطلب يزداد على رؤوس الأموال فيرتفع سعر الفائدة وسعر الخصم تبعاً لذلك، لأن المصارف، خوفاً من نفاد ما عندها من احتياطي معدنى، ترفع سعر الخصم المطلوب على الأوراق المقدمة لها لخصمها حتى تقل حركة تقديمها إليها.

أما إذا كان السعر فى صالح البلاد فإن رؤوس الأموال تتدفق إلى خزائن مصارفها من الخارج سداداً للديون المطلوبة لها من التجار الأجانب فتكثر رؤوس الأموال، ويزداد عرضها، فيقل سعر الفائدة عليها، كما يقل سعر الخصم على الأوراق التجارية المقدمة لها.

ومتى زاد الطلب على رؤوس الأموال فى الحالة الأولى، وارتفع سعر الخصم على الأوراق التجارية، فضل فريق من التجار أن يبيع ما عنده من أوراق مالية على أن يقتضى بفائدة مرتفعة. ونتيجة ذلك أن تزيد الأوراق التجارية المعروضة للبيع، فتتخفض قيمتها، وينتهز المضاربون الأجانب هذه الفرصة ويشترونها، فيكثر الذهب فى السوق مرة أخرى وينخفض سعر الخصم، وتتعاذل الحالة تبعاً لذلك. كذلك الحال فى الأثمان عامة فإنها تهبط عند ما يرتفع سعر رؤوس الأموال. وهبوط أثمان السلع ينشط الطلب عليها فى الداخل والخارج، فتنتعش الحالة وتكثر النقود مرة أخرى فى السوق، وتسترجع البلاد مركزها تدريجاً، حتى تتعاذل

قيمة صادراتها بقيمة وارداتها . وفي بعض الأحيان تصبح دائنة بعد أن كانت مدينة . ومن هذا ترى أن سعر المبادلة وسعر الخصم يؤثر أحدهما في الآخر .

أثره الخارجى :

إذا كانت البلاد ذات نقود رديئة وكانت قيمتها متدهورة ، فإن سعر المبادلة يؤثر تأثيراً ظاهراً في صادرات تلك البلاد و وارداتها . ولأيضاح هذا نقول أن نقود فرنسا رديئة بالنسبة لنقود إنجلترا في الوقت الحاضر ^(١) وعلى ذلك فإن البائع الفرنسى الذى سحب ورقة تجارية على المشتري الانجليزى يبيع هذه الورقة بسعر أعلى من سعرها لأن قيمتها تدفع ذهباً في إنجلترا ، ولأن الذهب في فرنسا نادر وقيمه أعلى بكثير من قيمة الورق النقدى فيها . وهذا يشجع البائع الفرنسى على تخفيض أثمان سلعه حتى يغرى المشتريين الأجانب للأقبال على سلعه ، فينتج عن ذلك أن تزداد الصادرات الفرنسية الى الخارج . وفي الوقت نفسه تقل وارداتها لأن البائع الأجنبى يحتم على المشتري الفرنسى أن يدفع له ثمن بضائعه نقوداً جيدة ، وللحصول على النقود الجيدة ، ذهباً كانت أو أوراقاً مالية أخرى موثوقاً بها ، يتحمل المشتري الفرنسى فروق سعر المبادلة التى تكون عالية ، فيضطر الى رفع ثمن ما اشتراه . وارتفاع الثمن يقلل الطلب من جهة ، ومن جهة أخرى يشجع المنتج الوطنى على إنتاج هذه السلع ذات الأثمان العالية . وبهذه الكيفية تستمر الصادرات في البلاد المتدهورة

(١) أن الورقة التجارية ذات الجنيه الانجليزى المسحوبة من لندن على باريس والتي كانت تساوى ٢٥٢١٥ فرنكا عن التعادل تباع في أسواق باريس بمبلغ ٢٨٢ فرنكا اليوم (٢٨ - ١٠ - ١٩٢٧)

النقود في الزيادة ، وتستمر وارداتها في القلة فتستطيع استرجاع التوازن بين صادراتها ووارداتها بفضل نقدها المتحسن ، بسبب ورود الذهب إليها من الخارج فتصبح نقودها جيدة .

نستنتج من كل ما تقدم أن الأسباب والعوامل التي تؤثر في سعر المبادلة ترجع الى عاملين أساسيين وهما مركز البلاد الاقتصادي ، وحالتها المالية العامة ، ونظامها النقدي جيدا كان أو متدهورا .

أسعار القطع في مصر وتقلبها وأسباب ذلك : —

يهبط سعر القطع في مصر ، ويرتفع في فصول السنة المختلفة ، تبعا لحالة البلاد الاقتصادية والمالية ، فإذا كان المطلوب لتجارها من الدول الأجنبية أكثر من المطلوب منهم ، كما يكون الحال في موسم القطن ، كان سعر القطع في صالحها بالنسبة لهذه الدول الأجنبية . أما إذا كان العكس كما يكون الحال في فصل الربيع ، عند ما تزداد الواردات لمصر عن صادراتها الى الدول الأجنبية ، فإن سعر القطع يرتفع ويكون في غير صالحها .^(١)

هذا وقد جرت المصارف والتجار في الأزمنة الأخيرة على عادة تسليف النقود المزارعين على محصولاتهم وبخاصة القطن ، ولذلك فإن الطلب على النقود وقتئذ يزداد وتضطر المصارف لمقابلة طلبات المودعين أن تزيد النقود في خزائنها ، فتعرض في السوق كميات مسحوبة على بلاد أجنبية بسعر منخفض عن سعر التعادل . فمثلا تباع الكميات المسحوبة على لندن بسعر يقل عن ٩٧ر٥ قرش لكل جنيه أنجلىزى . كذلك تواجه

(١) كفة الاستاذ بير ارمنجون Pierre Arminjon

المصارف هذه الصعوبة في فصل الشتاء عندما يهرع عدد كبير من السائحين الأجانب الى مصر ويرغبون في استبدال ما لديهم من أوراق مالية أجنبية بنقود مصرية

وتجرى المبادلات الخارجية بين مصر والبلاد الأجنبية على أساس الجنيه الإنجليزي بسعره الرسمي وهو ٩٧.٥ قرش لأن الجنيه للمصري غير متداول كما تقدم . وتبلغ تكاليف إرسال الذهب من مصر الى إنجلترا أو العكس نحو الخمسة مليارات تقريباً عن كل جنيه إنجليزي، وعلى ذلك يكون حد التصدير للجنيه الإنجليزي من مصر إلى إنجلترا هو ٩٨ قرشاً (٩٧ ١/٢ +) ويكون حد التوريد من إنجلترا إلى مصر هو ٩٧ قرشاً (٩٧ ١/٢ -) . ومن ذلك يتضح أن سعر المبادلة للجنيه الإنجليزي بين مصر وإنجلترا يتراوح بين ٩٧.٦ و ٩٨ قرشاً فيكون مثلاً ٩٧ ٧/٨ أو ٩٧ ٣/٨ قرشاً والا أن زاد عن ٩٨ أو قل عن ٩٧ قرشاً فإن التجار يفضلون شحن الذهب من مصر واليها على شراء الأوراق المالية.

الفصل الثمانين

التجارة الخارجية منذ سنة ١٩١٤

جاءت الحرب العظمى فجعلت ثمانية وعشرين أمة في جانب ، وأربع أمم في جانب آخر . وترتب على حالة الحرب أن انقطعت العلاقات التجارية بين الجانبين المتحاربين ، وأن عمدة فريق منهما إلى حصار الفريق الآخر حصاراً بحرياً حتى يقطع أسباب تجارته الخارجية عن طريق البحر ، وأن عمدة الفريق الآخر إلى سلاح الغواصات لتهديد طرق الملاحة بين الدول المتحالفة ، فتعذر تبادل السلع ، وضعفت حركة الإنتاج الزراعي والصناعي في البلاد المتحاربة بسبب انصراف الأيدي العاملة إلى ميادين الحرب ، وبسبب تحويل كثير من مصانع الإنتاج إلى معامل لصنع النخيرة . وعملت كل دولة على صنع ما تستطيع صنعه حتى يقل بقدر المستطاع ما تستورده من الخارج . ولجأت الدول الوسطى إلى استيراد ما ينقصها من الأسواق المحايدة القريبة مثل سويسرة وهولندة . ولجأت الدول المتحالفة إلى استيراد ما ينقصها من الولايات المتحدة الأمريكية التي اتبعت سياسة تموين عامة ، لتوزيع منتجاتها الزراعية والصناعية على البلاد المتحالفة أولاً ، ثم على البلاد المحايدة ثانياً . ولما كانت لا تستورد سلماً مقابل ما تصدر فقد انحدر الذهب من القارة الأوروبية إلى أمريكا انحداراً حول سوق الذهب الدولية من لندن إلى نيويورك . حتى إذا لم يعد من المستطاع أن تستدرك أكثر ما استدرت من الذهب الذي اكتظمت به خزائنها استمرت على التوريد مقابل ديون على الحلفاء . وهذه الديون

قد سويت تقريباً بين الدول المتحالفة والولايات المتحدة على قاعدة سدادها في آجال طويلة قد تذهب في بعض الحالات إلى ستين عاماً قادمة. ثم جاءت معاهدات الصلح في سنة ١٩١٩ فزالت قيود الحصار، وانتهت حرب الغواصات، وبدأت قيود أخرى من التشريع إذ أخذت كل دولة تضع لنفسها من النظم ما تراه كفيلاً بتصرف منتجاتها في الخارج، فقرضت الرسوم الجمركية على الواردات بدرجة تفوق نسبتها عما كانت عليه قبل الحرب لتزيد موارد الميزانية العامة من إيرادات الجمارك وتحمي كثيراً من الصناعات الوطنية، بحيث يصح أن نقرر بان الاتجاه العام الذي تسير فيه الدول عقب الحرب الأخيرة قائم على مبدأ حماية الصناعات والمنتجات الوطنية

ففي انجلترا مثلاً كانت التعريفات الجمركية في سنة ١٩١٤ من أبسط ما يكون. وكانت مثلاً بارزاً من أمثلة التعريفات القائمة على الحرية في التجارة الخارجية. إلا أن الحال تغيرت بعد الحرب تغيراً جوهرياً يجعل النظام الحالي مصبوغاً بصبغة التقييد والحماية أكثر مما هو موصوف بالحرية في المبادلة، إذ كانت الأصناف الواردة إلى انجلترا قبل الحرب لا يدفع عند دخولها إلا رسوم قليلة باعتبارها أيراداً لخزانة الدولة دون أن يلحظ فيها جعلها واسطة لحماية صناعة قائمة. وكانت هذه الرسوم مفروضة على السكر والبن والكافور ومنتجاتها، وعلى بعض فواكه مخففة، وعلى الكحول والطبايق. وكانت تلك الرسوم نوعية اختلف مقدارها باختلاف كل صنف. أما بعد الحرب فقد بقيت هذه الرسوم على ما كانت عليه، ثم

أضيفت إليها رسوم فرضت على أصناف أخرى . وتنقسم هذه الأصناف الى ثلاثة أنواع :

(الأول) ويشمل الأصناف التي ينطبق عليها النظام المعروف باسم « رسوم ما كنا » MacKenna Duties وما كنا هذا أحد وزراء المالية الإنجليزية . ويقضى هذا النظام بفرض رسوم جمركية جديدة على السيارات وملحقاتها ، والساعات صغيرها وكبيرها ، وعلى أشرطة الصور المتحركة المطبوع منها وغير المطبوع ، وعلى آلات الموسيقى ومختلف أجزائها . وقد أضيف الى هذه القائمة في ميزانية سنة ١٩٢٥ المنسوجات الحريرية على اختلاف أنواعها من حرير أصلى الى حرير صناعي . وقدرت على جميع هذه الأصناف رسوم متساوية النسبة بمقدار $\frac{33}{100}$ من قيمتها الحقيقية .

وقدرت رسوم على الخيوط والمنسوجات الأخرى ولكنها رسوم نوعية أى مبنى حسابها على نوع كل صنف لا على أساس قيمته .

(الثانى) ويشمل بعض أصناف معينة هى زجاجات النظارات ، والمدسات ، والأواني الزجاجية المستخدمة فى العلوم ، والآلات الدقيقة ، وأدوات التلغراف اللاسلكى ومحركاتها ، وفخ المصابيح الكهربائية . وقدرت على جميع هذه الأصناف رسوم تبلغ $\frac{33}{100}$ من قيمتها الحقيقية وهى محدودة بمدة من الزمن يمكن امتدادها بقرار جديد من البرلمان . بخلاف أصناف النوع الأول فإن رسومها ليست بمقيدة بمدة معينة .

(الثالث) ويشمل الأصناف التي ينطبق عليها قانون صون الصناعات Safeguarding Act الصادر فى سنة ١٩٢١ . وهو قانون يرمى صراحة إلى صيانة الصناعات الإنجليزية القائمة بفرض رسوم على الوارد من أمثال

متجاتها بمقدار $\frac{1}{4}$ ٣٣٪ من قيمتها الحقيقية لمدة مختلف باختلاف الأصناف وهي عادة خمسة أعوام . وقد يزيد مقدار الرسم على ما هو مقرر ، كما أن باب القانون مفتوح على مصراعيه لأدخال أصناف جديدة تحت أحكامه وهذا فضلا عن تشجيعات أخرى لحماية الصناعات البريطانية نص عليها هذا القانون ، وأهمها تسهيل طرق التسليف والتشجيع على القيام بمشاريع الاستغلال الاستعماري .

هذا كله فيما يتعلق بتجارة إنجلترا الخارجية مع الدول الأخرى . أما فيما يتعلق بتجاريتها مع مستعمراتها المستقلة والهند فقد نظمت مؤتمرًا اسمه « المؤتمر الإمبراطوري » ينقذ دوريا كل عامين ويحضره مندوبون عن الحكومة الإنجليزية وعن حكومات المستعمرات المستقلة والهند للاتفاق على تنظيم المصالح المشتركة بينهم جميعاً . وقد انتهى هذا المؤتمر في انعقاده الأخيرين إلى تقرير قاعدة تفضيل المنتجات الإمبراطورية على المنتجات الأجنبية . ويلاحظ أن نسبة تجارة إنجلترا مع هذه المستعمرات ومع الهند لا تزيد على ٤٠٪ من مجموع تجارتها ، فكأنها فيما يخص ٦٠٪ من تجارتها الخارجية تتبع نظاماً من الحماية يدل عليه بوضوح تزايد عدد الأصناف التي تفرض عليها رسوم جديدة عاما بعد عام ، سيما أن الانسياق في تيار الحماية لصناعات معينة يقود بطبعه إلى حماية صناعات أخرى حتى لا تتفاوت التكاليف النسبية بين صناعة وأخرى . ولولا خوف حكومة المحافظين في الانتخابات القادمة التي يدافع فيها الأحرار والعمال عن حرية التجارة لتقدمت في طريق حماية الصناعات البريطانية بخطى أوسع مما سارت بها حتى الآن

وفي فرنسا استمرت السياسة التجارية الخارجية سائرة في طريق الحماية. ففي سنة ١٩١٨ أعلنت الحكومة الفرنسية أنها غير مقيدة بأي تعهد في معاملاتها التجارية الخارجية . وهي مع هذا اتخذت نظام قانون ١١ يناير سنة ١٨٩٢ قاعدة لخطتها في التعريف الجمركية . ولكنها في الوقت نفسه انتفعت بقانون صادر في ٦ مايو سنة ١٩١٦ يرخص للحكومة « بأن تزيد الرسوم الجمركية » فزادت الحكومة في الرسوم ماشاءت أن تزيد . وكانت الزيادة ملحوظا فيها عامل من العوامل الثلاثة الآتية أو كلها معاً :

الأول — حماية المنتجات الفرنسية ولا سيما المنتجات الصناعية من اجتياح السوق الداخلية باصناف مثلها مصنوعة في الخارج بتكاليف أقل من تكلفتها

الثاني — جعل التعريف الجمركية متشعبة مع تقلبات أسعار الأصناف . وقد اتخذت فرنسا مقياسا لمعرفة تقلبات الأسعار القياسية لنفقات المعيشة كل ثلاثة أشهر فإن زادت تلك الأسعار أو نقصت بمقدار ٢٠ ٪ بقيت التعريف النوعية معمولاً بها . وأن زادت أو نقصت بأكثر من ٢٠ ٪ عدلت التعريف الجمركية بنسبة الزيادة أو النقص

الثالث — الأسراع في تقريب أسعار التكاليف النسبية بعضها الى بعض . بمعنى أنه لما هبط سعر الفرنك هبوطاً هائلاً صار الفرق شاسعاً بين تكاليف السلعة الواحدة في فرنسا وتكاليف نفس هذه السلعة في بلد آخر بالنسبة لوحدة الذهب . فكان لابد من الأسراع لأزالة هذا

الفرق . فقرر قانون ٦ أبريل سنة ١٩٢٦ زيادة ٣٠ ٪ على مجموع إيرادات الجمارك .

على أن فرنسا انصرفت في الأعوام الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٢٦ ، إلى دراسة موضوع التجارة الخارجية والنظام الجمركي في مجموعه على قاعدة حماية الصناعات القائمة ، و انتهت بوضع مشروع قانون في ١١ أبريل سنة ١٩٢٦ لا يزال محل المناقشة في البرلمان .

ويمتاز هذا المشروع عن قانون ١٨٩٢ بما يأتي :

أولاً — أنه يرمى إلى وضع نظام جمركي مرن تراعى فيه ضرورات الأحوال الاقتصادية في فرنسا ووجوب حماية منتجاتها الصناعية .

ثانياً — أنه يصلح لأن يكون أداة حسنة في يد المفاوض الفرنسي الذي يتفاوض مع الدول الأجنبية في أبرام معاهدات تجارية تنظم التجارة الخارجية بين فرنسا والدول الأخرى .

ومما تقدم يتضح جلياً أن الدول الغربية متجهة إلى اتباع خطة فرض رسوم على الواردات الأجنبية لحماية المنتجات الأهلية .

غير أنه يوجد بجانب هذا الاتجاه اتجاه فكري آخر يرمى إلى تخفيف حدة الزيادة في الرسوم الجمركية . ويمثل هذا الاتجاه الفكري غرفة التجارة الدولية بباريس ، وهي الغرفة التي أسست بعد الحرب لتسهيل طرق التجارة الدولية . ويمثله على الخصوص جماعة من الأخصائيين الماليين والاقتصاديين الذين يتصلون بعصبة الأمم . وقد تجلت ميولهم بأجلى مظاهرها أثناء انعقاد المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي عقد في جنيف في شهر مايو سنة ١٩٢٧ . إذ أنهم عالجوا الصعاب التي تعتور التجارة الخارجية

بروح من الرغبة في تسهيل أسبابها ، ولو أنهم لم يصلوا الى حلول عملية .
وهم أن وصلوا اليها في اجتماعاتهم القادمة فليس لديهم ، ولا لدى عصبة
الأمم نفسها ، من القوة التنفيذية ما يجعل الدول تخضع لقراراتهم .
وعلى هذا فسيتبقى انجاء الحماية في التجارة قائما على ميول كل دولة من
الدول ، وهي لا تعدل عنه الا لمصلحة تفضّل الحماية ، أو لتخفيف نظم الحياة
الاقتصادية يخفف من وطأة المنافسة الدولية في التجارة الخارجية .

الفصل التاسع

تجارة مصر الخارجية

عوامل التنشيط

يفضل الموقع الجغرافى الذى وجدت مصر فيه نفسها عند ملتقى الطرق بين ثلاث قارات كبرى ، وبفضل النيل الذى أقام من خصوبة أراضيها عاملاً لوفرة محصولاتها ، وبفضل ما امتاز به المصرى قديماً من الجلد على مزاوله أعمال الزراعة والقدرة على التفنن والابتكار فى الصناعة ، كان من الطبيعى أن تكون مصر من أكثر البلاد مبادلة لمنتجاتها الزراعية والصناعية مقابل ما تحتاج اليه من المنتجات الأجنبية . وإذا ذكر فى أوقات نادرة من تاريخها الطويل انكماشها فى نفسها أحياناً ، وضمها فى المبادلات الخارجية ، فإن التاريخ يذكر لها فى قرون عديدة من مجدها الفرعونى أنها كانت أكبر مركز عالمى للتجارة الخارجية ، كما يذكر لها أثراً ظاهراً فى التجارة العالمية مدى سنين طويلة من القرون الوسطى .

وبعد سبات عميق فى عهد المماليك جاء القرن التاسع عشر وعيون البلاد مفتوحة إثر الهزة العنيفة التى هز بها نابليون أطراف البلاد بحملته الشهيرة عليها ، ونفوسها مستعدة لتلقى المنقذ الذى يأخذ بيدها ، فوجدت هذا المنقذ فى شخص محمد على الكبير ، فأولته أمرها ، فأخذ بيدها أخذ عزيز مقتدر ، ونظم داخلية البلاد ، وهى أسباب رقيها الاقتصادى ، ونفعها بإدخال زراعة القطن التى جاء إدخالها أكبر عامل فى تطور الحياة الاقتصادية المصرية . إذ أنه بفضل هذا المحصول استطاعت مصر أن تعرف قيمته

في التجارة الخارجية عند قيام الحرب بين الولايات الشمالية والولايات الجنوبية الأمريكية ، كما عرفت ، باتساع زراعته ، أنه سبب رخاؤها وتثيت ثروتها وأنه لولاه ما عرفت تحصل على ما حصلت عليه من المصنوعات الأجنبية ، ولا على ما ادخرت من أموال داخل البلاد المصرية ثم جاء عامل أخير لتنشيط التجارة المصرية الخارجية وهو فتح قناة السويس للملاحة العالمية لأن هذه القناة ، كما ساعدت على تنشيط التجارة الدولية باختصار طرق الملاحة البحرية الكبرى ، ساعدت بالمثل على زيادة المعاملات التجارية مع البلاد المصرية على الأقل بمقدار حركة الوارد والصادر من ميناء بورسعيد وليدة فتح القناة . وهذه الحركة هي ١٤,٥ ٪ من مجموع الوارد ٢,٣٦,٠ من مجموع الصادر في سنة ١٩٢٦

عوامل التنشيط

لم تكن هذه العوامل وحدها هي المؤثرة في تنشيط التجارة الخارجية المصرية فإن مصر قد عانت ، وخصوصاً منذ القرن الماضي ، بمض صعوبات عرفت ولا تزال تمر قل من سير تجارتها الخارجية ، وتجعلها تبطل في خطاها بما لا يتناسب مع سرعة تقدمها الاقتصادي الداخلي وترجع أم هذه الصعوبات الى ثلاثة أسباب جوهرية وهي :

- (١) الامتيازات الأجنبية (٢) القيود التجارية الرسمية (٣) نقص الوسائط التجارية

(١) والامتيازات الأجنبية هذه هي معاهدات أو اتفاقات ارتبطت بها الدولة العثمانية حيال فرنسا أولاً ثم حيال الدول الأخرى تباعاً حتى بلغ عددها ما يقرب من ست عشرة دولة . وموضوعها الترخيص

لرعايا هذه الدول بالنزول في الأراضي العثمانية ومزاولة الأعمال التجارية فيها مع خضوعهم لقوانين بلادهم دون القوانين المحلية . وكان الأصل فيها منحة من أقوى سلاطين آل عثمان الى رعايا هذه الدول حتى يقوموا بأعمالهم وهم مطمئنون الى أنه لن يلحقهم من قياهم بها أى ظلم ناشئ عن الفوارق في العادات والتقاليد والقوانين المعمول بها في البلاد العثمانية، والمتبعة في دولهم الأجنبية

ولما تضمنت شوكة الدولة العثمانية شيئاً فشيئاً انقلبت الامتيازات الأجنبية سلاحاً يقيدون به سلطة الدولة وحريتها في إجراء سيادتها كما تجريها جميع الدول ذات السيادة الحقيقية . حتى لما أعلنت الحرب الأخيرة أعلنت الدولة العثمانية في شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ من تلقاء نفسها إلغاء الامتيازات الأجنبية . وهو ما أقرته الدول عند أمضاء معاهدة الصلح في لوزان سنة ١٩٢٢ .

وقد ورثت مصر الامتيازات الأجنبية عند ما كانت تابعة للدولة العثمانية . فلما سقطت هذه التبعية لم تنتفع بإلغاء هذه الامتيازات فيها أسوة ببقية البلاد التي كانت تابعة للدولة العثمانية القديمة وبقاء هذه الامتيازات البالية — فضلاً عن أنه لا مبرر له بعد الذي بلغت مصر من الحضارة ، وبعد أن نُظمت حياتها على قواعد الحقوق العامة المصرية المبنية على العدل وسيادة القوانين حتى لم يعد بينها وبين الدول المصرية أى فارق يذكر — ضار ضرراً بالغاً بتقدم التجارة الخارجية المصرية لأن عدم خضوع الأجانب مثل الوطنيين لما تفرضه الحكومة بمقتضى سلطتها من الضرائب التي ترى ضرورة فرضها قد حرم التجارة نفسها

والتجار الأجانب أنفسهم من موارد الدولة التي كان من الميسور أن يستخدم بعضها في تنشيط أسباب هذه التجارة، والأخذ بوسائل حمايتها حرصاً على مصالح مجموع السكان ومصالح التجار من أجانب ووطنين على السواء. فالامتيازات الأجنبية هي السبب الأول في عدم تجانس الجهود وتوجيهها لصالح التجارة الخارجية، فضلاً عما فيها من ظلم فادح ناشئ عن عدم إمكان المساواة في التكاليف المالية بين الأجانب والوطنيين، وبانعدام المساواة في هذه التكاليف تضعف القدرة على المبادلات الخارجية

(٢) وأما القيود التجارية الرسمية فأهمها تقييد الدولة المصرية، أيام كانت تابعة للدولة العثمانية، بعدم التعاقد ولو تجارياً مع أية دولة أجنبية بدون وساطة الحكومة العثمانية.

وقد ترتب على هذا التقييد أن تعذر بالكلية إجراء أية مفاوضة تذكر بين مصر وأية دولة أجنبية لأبرام أى اتفاق تجارى. واستمرت مصر الى ما بعد النصف الأول من القرن التاسع عشر تعثر في أذبال صعوبات شتى من أجل هذا القيد الثقيل. لأنها من ناحية كانت مضطرة أن تتبع أحكام الاتفاقات التجارية التركية، وهي لا تستطيع اتباعها فعلاً، لأن لكل بلد منتجاته وتقاليده التجارية وظروفه الخاصة في المعاملات وهي تختلف من بلد الى آخر، سيما أن واضعى الاتفاقات التجارية التركية لم يكونوا يلاحظوا حاجات كل جزء من أجزاء الدولة العثمانية وبالأخص مصر الفتية التي كانت قد استقلت بشؤونها الداخلية

ولحسن الحظ أن المغفور له الخديوى اسماعيل أدرك أن من المستحيل أن ترق التجارة المصرية الخارجية ما لم تسترد مصر حريتها في التعاقد

بجاري مع الدول الأجنبية بدون وساطة الدولة العثمانية . فعمل على تحقيق هذه الغاية بمساع متوالية مملوءة بحسن السياسة وتنام الكياسة ومعضدة بالأموال ينذلها بسخاء . وبفضل هذه المساعي وصل الى ما يبتغى .

ولعل هذا الحادث ، حادث استرداد حق مصر في أبرام المعاهدات التجارية مباشرة مع الدول الأجنبية ، هو أهم حادث جدير بالذكر والتقرير في باب التجارة المصرية الخارجية في حياتها العصرية الحاضرة .

ثم يلى ذلك قيود تجارية رسمية أقل أهمية من القيد السابق ولكنها خطيرة في ذاتها من حيث تأثيرها الضار في قوة المبادلات التجارية بين مصر والبلاد الأجنبية

من ذلك تقييد تجارة الأقطان زمن الحرب بتحديد ثمن لها هو أقل من الثمن الذى كانت تباع به أذذاك الأقطان الطويلة الشعر المائلة لها في البلاد الأمريكية . فضلا عن عدم أباحة البيع واحتكاره في يد السلطات ليعه في الأسواق الإنجليزية . ثم أن السلطات قد ربحت من هذه الوساطة ربحا بسيطا عاد بعضه الى خزانة الحكومة المصرية لكن خسارة سواد المزارعين المصريين أكبر من أن تقاس بهذا الربح التافه . وفي تحقق هذه الخسارة إضعاف لقوة الشراء اللازمة لنشاط المبادلات التجارية الخارجية على أن هناك نوعا آخر من القيود التجارية الرسمية تلجأ اليها الدولة المصرية لمسوغات تبررها مصلحة ظاهرة ومحققة للبلاد . من ذلك مثلا منعها تصدير النلال اذا قل المخزون منه في البلاد ، أو غلا سعر الخبز فيها ، أو أحرق بها خطر من نقص المحصول المحلى أو العالمى ، وهنما تصدير البيض اذا كان تصديره بكميات وافرة يحرم المستهلكين في الداخل من

الارتفاع به أو كان في تصديره خطر يهدد صناعة التفرخ في البلاد . وبما يدخل في أنواع القيود المشروعة منع تصدير بعض الأصناف أو توريدها حرصاً على الصحة العمومية ، أو لوقاية النباتات من الآفات ، أو الحيوانات من الأمراض المعدية .

وعلى هذا فالقيود في التجارة الخارجية ضارة إذا قللت من قدرة البلاد على الشراء دون موجب شرعى . ومسموح بها إذا كان الغرض منها انتفاء خطر من الأخطار .

(٣) وأما نقص الوسائط التجارية فيرجع الى نقص التعليم التجارى ، ونقص التنظيمات التجارية الداخلية ، ونقص الوسائط الاستخبارية الخارجية ، ونقص وسطاء التصريف المصريين في الخارج

فأما نقص التعليم التجارى فكان ظاهراً تمام الظهور منذ زمن بعيد حتى اذا اشتدت الحاجة الى هذا الصنف من التعليم بدئ في سنة ١٩١٠ بدروس ليلية أعقبها في سنة ١٩١١ تأسيس مدرسة للتجارة بقسميها العالى والمتوسط ثم فصل العالى عن المتوسط في سنة ١٩١٣ . ثم انتشر التعليم التجارى الليلي في عدد كبير من بلاد القطر . وتقرر إنشاء مدرسة جديدة للتجارة المتوسطة في سنة ١٩٢٧ بالاسكندرية ثم أخرى بالقاهرة

وهذا المجهود من جانب الدولة قد سد نقصاً عظيماً لا لأنه خلق الطبقة التى تعمل في التجارة رأساً بل لأنه هباً الجو لآن يخلق هذه الطبقة المرجوة وهى آتية لا محالة يوم تزيد الوظائف اكتظاظاً بالموظفين ويقول القريون أن التاجر يولد تاجراً ولا يعوقه عن التجارة أى

عائق . وهو قول حق ولكن الثقافة التجارية الناشئة عن التعليم تساعد على أظهار من يولدون تجاراً وعلى خلق المساعدين لهؤلاء التجار الذين هم عدة التجارة الداخلية والخارجية للبلاد

وأما نقص التنظيمات الداخلية فنأشئ عن أن التجارة سار فيها بعض المصريين أحياناً بدون حسابات منظمة ، وبدون اتباع الطرق العصرية في تنظيم الأعمال وترتيبها والأعلان عنها ، مع ملاحظة الصدق في المعاملة والوفاء في المواعيد . ولكن ضرورات الزمن ، وكثرة الأزمات والتفائيس وقوة المزاحمة وشدتها لطفت كثيراً من وجوه هذا النقص

ولعل أهم نقص في التنظيمات الداخلية عدم إنشاء الغرف التجارية منذ زمن بعيد . فأنها حديثة النشأة تبحث عن طريقها فلا تراه بسهولة إلا أن التجارب التي مرت بها هذه الغرف التجارية تحمل على الأمل بأنها ستكون في المستقبل أكثر تماسكاً وتضامناً وحسن تنظيم مما كانت عليه حتى هذا الماضي القريب

نقص الوسائط الاستخبارية الخارجية : لا يفيد تنظيم في الداخل إذا لم يكن مدعماً باستخبارات منظمة عن الأسواق في الخارج لمعرفة احتياجاتها إلى المنتجات المصرية ، والتحرى عن قدرة العملاء الذين يطلبونها ، ولمعرفة أفضل الأصناف وأفضل البيوت الخارجية للاستيراد . وهذا النقص قد بدأ يخف ظهوره بما لاح من اهتمام بعض المفوضيات والقنصليات المصرية بالمسائل الاقتصادية والتجارية ، وبلغت الأنظار إلى ما يهم لفت الأنظار إليه ، وهو اتجاه مفيد للبلاد سيما إذا لاحظنا أن أكبر مهمة للمفوضيات السياسية والقنصليات الدول العظمى بعد الحرب

الأخيرة متجهة على الخصوص الى نواحي الاستخبارات الاقتصادية والتجارية
وفي النهاية يوجد نقص ظاهر في علم وجود الوسطاء المصريين
الذين يقومون ، كغيرهم من أبناء البلاد الراقية ، بنقل عينات المنتجات
المصرية زراعية كانت أو صناعية ويمرضونها على الأسواق الأجنبية
ويرغبون في شرائها. فان كل دولة لا تملك هذا الصنف من العمال النافعين
لاستطيع أن تثق بأن تجارتها الخارجية قد وصلت الى مكانها الذي تستحقه
في الوجود

تلك هي وجوه النقص المطلقة بما أبدينا من أسباب التلطيف وهي
مع هذا ، إذا لم تعالج العلاج الواجب ، تثبط التجارة المصرية الخارجية
وتعوقها مما تستحقه من القوة والاعتبار

يسر

الرسوم الجمركية

الرسوم الجمركية مورد من موارد الدولة . ولهذا فإن الدول العصرية، نظراً لاحتياجاتها المتزايدة الى المال، تعتمد صراحة على هذه الرسوم كمصدر مهم من مصادر إيراداتها .

والمبدأ هو أنه لا رسوم على الصادر . ولا يعدل عن هذا المبدأ الا عند الرغبة في منع تصدير بعض أصناف ضرورية للداخلية البلاد . لهذا فإن الأيراد من رسوم الصادرات أقل كثيراً من أيراد رسوم الواردات والمبدأ هو أن تقرر الدولة رسماً على كل صنف وارد . ولا تعدل عنه الا الحاجة الى خامات مثلاً ترد اليها من الخارج ولا تستطيع إنتاجها في الداخل .

وقد احتفظت أغلب الدول بحقها في زيادة وتخفيض الرسوم على الواردات داخل حدود متفق عليها بحسب ما تدعو اليه مصلحة الدولة صاحبة الشأن .

وكثيراً ما يكون الغرض من الزيادة حماية المنتجات الصناعية أو الزراعية الوطنية ولو لم تكن الدولة في حاجة الى تغذية مواردها بهذه الزيادة . بل قد تكون النتيجة أن تبحث التجارة الأجنبية عن سوق أخرى تفرض رسوماً أقل فداحة فيقل أيراد الدولة من هذا الابتعاد . وكثيراً ما يكون الغرض من تخفيض الرسوم على الواردات تشجيع

استيراد بمض أصناف تنقص البلاد ولو أن الدولة تكون محتاجة الى المال ولكنها في هذه الحالة تفضل أن تضحي الرسوم الجمركية لتحقيق مصلحة اقتصادية أهم داخل البلاد. وأحيانا لا يقف تحقيق هذه المصلحة عند فائدة الأهالي وحدهم بل يعود أثره الى الدولة نفسها في شكل آخر كالضريبة على زيادة الأيراد. وأحيانا ما يكون ربح الدولة من هذا الشكل الجديد أكبر من ربحها من رسوم الجمارك التي عدلت عنها.

من هذا البيان المجهل يتضح أن الدول الغربية حريصة أشد الحرص على أقصى ما تستطيع من الحرية في فرض الرسوم داخل حدود متفق عليها في الداخل وطبقاً للاتفاقات التجارية المبرمة بينها وبين الدول الأخرى أما في مصر فإن نظام رسومنا الجمركية قد وضع منذ زمن بعيد على قاعدة جامدة لا تسمح للدولة بالمرونة اللازمة لأحداث تغيير فيها، خصوصاً التغيير بالزيادة. لأن التغيير بالتخفيض حق تملكه الدولة من تلقاء نفسها ويلخص نظام الرسوم الجمركية المصرية المعمول به الآن فيما يأتي أجمالاً:

(١) رسوم الوارد

تنقسم الرسوم على الواردات قسمين : رسوم مقررة بحسب القيمة، ورسوم مقررة بحسب النوع والقاعدة هي أن الرسوم المقررة على البضائع عموماً هي ثمانية في المائة من قيمتها

ولا يستثنى من هذه القاعدة الا حطب الوقود والكبروزين أى يتروا الاستصباح فقد فرض على كل من هذين الصنفين رسم قدره أربعة

في المائة من قيمته . والسكر المكرر فانه مفروض عليه رسم قدره عشرة
في المائة من قيمته

أما الرسوم النوعية على الوارد فتخص صنفين فقط هما الكحول
والدخان

فالكحول مفروض عليه رسم نوعى قدره مائتا مليم عن كل لتر منه
أو كل لتر داخل جميع أنواع الكحول الصناعية وذلك عدا الرسم العام
المقرر على الواردات وقدره ثمانية في المائة الذى يحصل على باقى القيمة
الأجالية للمستحضرات وبعد استبعاد ثمن الكحول منها

والدخان تمريرتان عمومية وخصوصية . فالعمومية تراوح بين
جنيه وجنيه وما يقى مليم ، والخصوصية بين ثمانمائة مليم وجنيه عن كل كيلو
جرام بحسب نوع الدخان . ويحصل عن السيجار من جميع الموارد رسم
قدره جنيه مصرى عن كل كيلو جرام . والتبأك نوع من أنواع الدخان.
والتعريف الخاصة تطبق على البلاد التى بينها وبين مصر اتفاقات
تجارية . والتعريف العمومية تطبق على البلاد الأخرى .

(ب) رسم الصاد

يحصل رسم صادر قدره واحد في المائة من القيمة على غلات القطر
المصرى وعلى البضائع المصنوعة فيه

(ج) رسم الترانسيت

يحصل رسم قدره واحد في المائة من القيمة على الفحم الحبرى الذى
يفرغ بالقطر المصرى برسم الترانسيت أو برسم نقله من مركب الى آخر

وهناك رسم استهلاك ، ومال التزام على الملح ، وعوائد أضافية مثل عوائد الأرضية على البضائع عموماً ، وعوائد الرصيف والتبليط وعوائد متنوعة أخرى

أما نظام الرسوم الجمركية بين مصر والسودان فقام على عدم تحصيل رسوم مباشرة عن البضائع الواردة بل تسوى هذه الرسوم بواسطة حساب جارٍ بين الحكومتين

الاتفاقات التجارية المصرية

لما استرد المغفور له الخديوى اسماعيل باشا حق مصر فى إبرام المعاهدات التجارية مع الدول الأجنبية بدأت مصر ترتبط بهذه الوفاقات منذ أكثر من ستين سنة مع الدول الأخرى ، وتنظم علاقاتها التجارية الخارجية على أساس هذه الاتفاقات

وأذ كانت مصر دولة زراعية ، وكان القطن هو الصنف الأساسى الذى يتبادل به الأصناف المستوردة من الخارج ، وكانت قيمته بالنسبة لمجموع الصادرات تراوح بين ٨٠ و ٩٠ فى المائة ، وكانت الدول المتمتع بالصناعات النسيجية فى حاجة الى هذه المادة القيمة لتموين مصانعها ، فقد كان من الطبيعى أن لا تقرر هذه الدول أى رسم على القطن الوارد اليها من مصر ، وإن قررت فيكون رسماً ضعيفاً لا يشمر به المصريون .

من أجل هذا السبب الجوهري فإن المتفاوضين المصريين فى المعاهدات التجارية المبرمة حتى سنة ١٩١٤ لم يشعروا بالحاجة الى تقييد الجانب الآخر من حيث حريته فى فرض الرسوم ولوائهم من جهةهم قيدوا الدولة المصرية

بمحدود التعريف العامة للرسوم الجمركية السابق إيضاحها وهي القاضية بأن تكون الرسوم المفروضة على الوارد ثمانية في المائة من قيمته

وكان جل اهتمام الحكومة المصرية حتى ذلك التاريخ لايعنى بتحقيق نوع من المساواة في حرية التصرف حتى تتقارب نسبة الرسوم المفروضة في البلدين المتعاقدين قدر عنايته بتحقيق أغراض أخرى مثل صيانة الأمن العام بمنع الدول الأجنبية من توريد أسلحة نارية وما شابه ذلك من أغراض غير مرتبطة مباشرة بالحالة الاقتصادية

مثال ذلك : الاتفاق بين مصر وإيطاليا على شؤون التجارة والملاحة الذي وضع مشروعه المرحوم بقرس باشا غالى والسنيدور سلفاجو راجي في ١٤ يونية سنة ١٩٠٦ ، وأقر في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ، والذي لايزال معمولاً به حتى الان

فقد جاء فيه تقييد صريح بان لا تقرر الحكومة على الغلات الزراعية لأيطالية أو صناعتها أى رسم يزيد على ثمانية في المائة من القيمة وسعى السنيدور سلفاجو راجي بتقييد حرية الحكومة المصرية في فرض الرسوم الإضافية بعدة مراسلات ملحقة بالاتفاق ومتممة له . في حين أن الجانب المصرى لم يهتم مطلقاً بتقييد الجانب الأيطالى بأى قيد فيما يتعلق بفرض الرسوم الجمركية على الغلات والمصنوعات المصرية الواردة الى إيطاليا . بل لم يهتم بتقييده تقييداً عاماً بأن تسرى التعريفة الخصوصية لا التعريفة العمومية الإيطالية على الواردات . وهذا لما سبق أن يناه وهو أن الحالة الاقتصادية في سنة ١٩٠٦ كانت تجعل المفاوض المصرى

يطلبن الى أن القطن المصرى ، بطبيعة حاجة الدول الأجنبية اليه ، لن تفرض عليه رسوم تستحق أن تؤخذ لها الحيلة فى المعاهدات التجارية . وقد انضح مع هذا خطأ هذه النظرية بما لجأت اليه الدول بعدئذ من فرض رسوم على القطن المصرى بلغت فى بعض الدول أربعة فى المائة وفى أمريكا أكثر من ذلك حماية للقطن الأمريكى طويل الشرة .

الا أن المفاوضات المصرى فى الاتفاق بين مصر وإيطاليا عنى رعاية ظاهرة بأن يقيد حرية إيطاليا تقييداً شديداً فى الاتجار بالأسلحة النارية فى مصر . وربما كان هذا التقييد هو الذى سوغ ما تعهدت به الحكومة المصرية تمهيداً يقضى بأن لا تتجاوز الرسوم على الوارد ثمانية فى المائة بدون مقابل من هذا النوع .

ولعل أكبر نقص فى الاتفاقات التجارية للمصرية هو أبرامها لمدة طويلة من الزمن . نعم أن هذه كانت القاعدة العامة فى معظم الدول نظراً لثبات الحالة الاقتصادية العامة قبل الحرب الأخيرة . ولكن كثيراً من الدول أدركت ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، أهمية عدم الارتباط باتفاقات تجارية طويلة الأجل

وهذا هو مثال الاتفاق التجارى بين مصر وإيطاليا فقد أبرم لمدة واحد وعشرين عاماً من ١٦ فبراير ١٩٠٩ الى ١٦ فبراير ١٩٣٠

وقد أحدثت الحرب الأخيرة انقلابات عظيمة قضت على ثبات الحالة الاقتصادية العالمية مدة طويلة من الزمن . فرأت الدول أن تحرص على حريتها فى التعاقد وفى فرض الرسوم الجمركية بحسب ما ترشد اليه مصالحها

وكان من أثر هذه الانقلابات أن شعرت الأمة المصرية والحكومة
مما بأن الاعتماد على محصول القطن وحده خطر على حياة البلاد الاقتصادية
وأنه لا بد من تنوع الغلات الزراعية وتنشيط الحركة الصناعية في البلاد.
وساعد على هذا الشعور بداية مجهودات بذلت ولا تزال تبذل في تقوية
الصناعات القائمة واحياء الصناعات المعدومة

ثم ظهر فوق هذا أن الدول قد فرضت من الرسوم الجمركية بعد
الحرب أضعاف ما كانت تفرضه قبلها في حين أن مصر لا تزال مقيدة
بقيد ثمانية في المائة على البضائع الواردة. وأن مصر في احتياجاتها المتزايدة إلى
المال وإلى مضاعفة موارد إيراداتها لا تستطيع أن تبقى طويلاً على هذه الحال
غير أنه لم يكن من المستطاع إجراء أى تعديل في النظام الجمركى ما
دام الاتفاق التجارى الإيطالى المصرى قائماً وهو آخر اتفاق مقيد للدولة
في هذا الباب

خطة المستقبل

والى أن تنتهى الاتفاقية التجارية مع إيطاليا تنبّهت الحكومة المصرية
أخيراً إلى أن لا تنقيد الاتفاقات مؤقتة لا تتجاوز ١٦ فبراير سنة ١٩٣٠
بحيث أنه إذا حل هذا التاريخ كانت حريتها كاملة في تقرير ما ترى ضرورة
تقريره من نظم جمركية للتجارة الخارجية

وقد اتفقت الآراء والميول في المجلس الاقتصادى ، والدوائر
الحكومية والنيابية ، على تعديل طريقة النظم الجمركية في مصر فلا يكون
تحصيل رسم الوارد بحسب قيمة الأصناف الواردة بل بحسب نوعها .

والتعريف النوعية أفضل من التعريف القيمة في ظروفنا المصرية الحاضرة
لأنها تسمح بزيادة إيرادات الدولة كما تسمح بحماية الصناعات القائمة أو
الناشئة بفرض رسوم عالية على أمثال مصنوعات الواردات من الخارج .
والأمل عظيم في أن تكون مصر أكثر اتباعاً لمصالحها في هذه
الدفعة ، وأن تضع من النظم الجمركية الجديدة ما يجعلها متمشية مع النظم
الغربية الحاضرة ، ضامنة زيادة الإيرادات العمومية وحماية الصناعات الناشئة ،
وضامنة على الخصوص الاحتفاظ بأوسع حرية للتصرف في حدود آجال
قصيرة للاتفاقات . فإن التطورات الاقتصادية التي تتطور فيها البلاد تجري
بسرعة تدعو لشدة الاحتياط في هذا الباب تحقيقاً للمصالح العام



فهرس الكتاب

مفحة

(٥ — ٣)

أهداء الكتاب

صورة حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك

(٧ — ٦)

مقدمة

(٨)

منهج الاقتصاد السياسى للسنة الرابعة الثانوية

الباب الأول

تعريف علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الاجتماعية

(١٥ — ٩)

الفصل الأول

معلومات أولية : ما هو العلم . أنواع العلوم . موضوع علم الاقتصاد . تعريف علم الاقتصاد . علاقته بعلم النفس . قوانين علم الاقتصاد . الفرق بين قوانين علم الاقتصاد وقوانين بعض العلوم الطبيعية

(٢٠ — ١٦)

الفصل الثانى

الثروة : استعملها وتعريفها . خصائص الثروة . أنواع الثروة مادية وغير مادية . داخلية وخارجية . قابلة للمبادلة وغير قابلة للمبادلة . ثروة الأمة . ثروة الأفراد . ثروة الجماعات ثروة الحكومة . يتابع الثروة الطبيعية

(٣١ — ٢١)

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية الحاضرة وخصائصها : المنافسة . معناها وتعريفها . حسناتها وسيئاتها . الملكية . معناها وأقسامها الملكية الخاصة والملكية العامة وتطور معنى كل منهما . مذهب الملكية الذاتية ومذهب الاشتراكية . حجج أنصار

كل من المذهبيين . تقسيم العمل . معناه وتعريفه . الإنتاج الكبير . معناه ودرجة انتشاره . أثره في التجارة والصناعة .

الباب الثاني

إنتاج الثروة

(٣٢ — ٣٤)

الفصل الأول

تعريف الإنتاج وأغراضه وعوامله : الإنتاج . تعريفه وأقسامه ومعنى كل قسم . أغراض الإنتاج . عوامل الإنتاج

(٣٤ — ٤٤)

الفصل الثاني

الطبيعة : أثر العوامل الطبيعية في الحياة الاقتصادية . آثار البيئة الطبيعية . الجو . طبيعة الأرض . الموقع الجغرافي . سطح الأرض . للمواد الأولية . القوى المحركة . كيف نشأت وآثرها في الحياة الاقتصادية الحاضرة . قانون تناقص الغلة : معناه وتطبيقه . قانون تزايد الغلة : معناه وتطبيقه

(٤٥ — ٥٩)

الفصل الثالث

العمل : تعريفه . خواصه . التعب والوقت . أسباب كفاية العمل . العوامل التي تؤثر في كفاية العمل . العوامل الطبيعية . العوامل العقلية والخلقية . طبيعة العمل — تقسيم العمل . معنى تقسيم العمل . أدوار تقسيم العمل . الظروف الملائمة لتقسيم العمل . مزايا تقسيم العمل . مضار تقسيم العمل — الآلات . فوائد استخدامها . أثر استخدامها في حالة العمل .

(٦٠ — ٦٩)

الفصل الرابع

رأس المال : تعريفه . منشأ رأس المال وأسباب نموه . حاجات الناس الى رأس المال في ازدياد . العوامل التي تساعد على الادخار ونمو رأس المال . الثروة ورأس المال والفرق بينهما . إنتاج رأس المال وتغيير طبيعته . كفاية رأس

منحة

المال . أنواع رأس المال : صناعى وتجارى وزراعى .
مخصص وغير مخصص . متداول وثابت . رأس المال
فى القطر المصرى . اعتماد المصريين على أموال الأجانب .
أسباب ذلك

(٧٨ — ٧٠)

الفصل الخامس

تنظيم الأنتاج : غرضه فى الأزمنة الغابرة . تطورات
المختلفة . أثره فى الصناعة . تطور الصناعة وأدوارها
المختلفة . طريقة التنظيم . التوازن بين الأنتاج والاستهلاك

الباب الثالث

استبدال الثروة

(٨١ — ٧٩)

الفصل الأول

ماهية الاستبدال : أصله ونموه . مزايا الاستبدال . الوسائل
التي تنشط الاستبدال

(٨٤ — ٨٢)

الفصل الثانى

القيمة : معناها . الأسباب التي تعين القيمة . القيمة والتمن .
كيف تعين القيمة

(٩٤ — ٨٥)

الفصل الثالث

الطلب والعرض : تعريف الطلب . الطلب وحاجات
الإنسان . قانون الطلب . الطلب المرن أو الطلب غير المرن .
تقلبات الطلب . قانون العرض . العرض المرن والعرض غير
المرن . التوازن بين الطلب والعرض أو كيف يحدد التمن .
أثر تغيير الطلب والعرض فى التمن

(١٢٦ — ٩٥)

الفصل الرابع

النقود : المقايضة والنقود . وظائف النقود . النقود المعدنية
ومزاياها . أنواع النقود المعدنية . قيمة النقود والارقام

القياسية للأسعار . ضعف قوة النقود في الشراء . قانون جريشام وتطبيقه . نظام المدين الواحد ونظام المدينين . النقود المصرية : تاريخها وحالتها الحاضرة . إصلاح سنة ١٨٨٥ . حال النقود بعد سنة ١٨٨٥ . كمية الجنيه المصري الذهب في السوق . تعريف العملة الذهبية الأجنبية . النقود الورقية : أنواعها . نقائصها . أثر النقود الورقية في الحياة الاقتصادية الحاضرة — في أخطار تداول عملة الورق وفي كيفية إقائها . الاستثناء عن النقود في المعاملات . الكيالة وأنواعها . السند تحت الأذن

(١٣١—١٢٧)

الفصل الخامس

الائتمان

معنى الائتمان : أسواق العمليات العاجلة والعمليات الآجلة . الائتمان ورأس المال .

(١٤٣—١٣٢)

الفصل السادس

المصارف ووظائفها : أنواع المصارف . وسائل حصول المصارف على الأموال : بالنسبة لمصارف الودائع . بالنسبة للمصارف المقارية . بالنسبة لمصارف الأصدار الأوراق المصرفية ومزاياها ومضارها . الفرق بين أوراق الضرورة والأوراق المصرفية . تقييد أصدار الأوراق المصرفية المصارف في مصر : أنواعها . مصارف الودائع . المصارف الزراعية . المصارف المقارية . امتياز أصدار الأوراق المصرفية في مصر .

(١٦٧—١٤٣)

الفصل السابع

التجارة الخارجية : تعريفها ومعناها . الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية . نظرية التكاليف النسبية . نصها وتفسيرها . عوامل قيام التجارة الخارجية . أنواع

صفحة

التجارة الخارجية . الوسائل السياسية لرقى التجارة . نبذة تاريخية لسياسة التجارة . مذهب الكسبيين . مذهب الطيبيين . خطة التجارة المقيدة : فى فرنسا . فى ألمانيا . فى هولندا وبلجيكا . فى الولايات المتحدة . فى المستعمرات البريطانية . حجج أنصار خطة الحماية . خطة التجارة الحرة . نشأة سياسة التجارة الحرة فى بريطانيا . حجج أنصار خطة التجارة الحرة . نظرية لست .

(١٦٧—١٧١)

المعاهدات التجارية

مزاياها . الموازنة بين الصادرات والوارد . الصادرات المنظورة . والصادرات غير المنظورة . الواردات المنظورة . والواردات غير المنظورة . كيف يقام التوازن التجارى

(١٧١—١٨١)

(القطع الكمبير)

معناه . المبادلة الداخلية . المبادلة الخارجية . سعر المبادلة . أنواعه . تقلبات سعر المبادلة وحدا الذهب . أثر المبادلة . أثره الداخلى . أثره الخارجى . أسعار القطع فى مصر وتقلباتها وأسباب ذلك

(١٨٢—١٨٨)

الفصل الثامن

التجارة الخارجية منذ سنة ١٩١٤ : اتجاه التجارة الخارجية فى كل من إنجلترا وفرنسا . التعاريف الجمركية فى كل منهما .

(١٨٩—١٩٦)

الفصل التاسع

تجارة مصر الخارجية : نبذة تاريخية فى نشأتها ونموها . القيود التى تحددها . الامتيازات الأجنبية . القيود السياسية

(١٩٧—٢٠٤)

الفصل العاشر

الرسوم الجمركية : رسوم الوارد . رسوم الصادرات . رسم الترانسيت . الاتفاقات التجارية المصرية . اتجاه التجارة الخارجية فى المستقبل

$$\frac{5218}{514}$$